جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة / الدراسات العليا

تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (ضريبة الدخل) ودوره في تحسين جودة الابلاغ المالي

(بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة

من قبل الطالب :

مصطفى حازم معن الغزي

إشراف :

أ.م. حيدر عودة كاظم السعدي

1444 هـ القادسية 2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿25﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿26﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴿27﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿28﴾ وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي ﴿29﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿30﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿31﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴿32﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً ﴿33﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً ﴿34﴾ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيراً ﴿35﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه، من الآية 25 إلى الآية 35

الإهداء

الى أمي . . . فلولاها لما وجدت في هذه الحياة ومنها تعلمت الصمود والثبات

التي كانت دعواتها رفيق التفوق والنجاح

أطال الله في عمرها

الى . . . من شرفني بحمل أسمه والدي رحمه الله

الى . . . الأيادي المخلصة التي ساعدتني أخي العزيز

أ.م. حيدر السعدي

الى . . . عنوان الإخاء وجذور الإخلاص أخوتي وأخواتي وفقهم الله

الى زوجتي . . . رفيقة الكفاح والظروف الصعبة التي لم تبخل بوقت

أو جهد لمساعدتي

الى . . . جميع أصدقائي وزملائي في الدراسة

أهدي إليكم رسالتي العلمية

الباحث . . .

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملئ السماوات والأرض، لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

يسرني أن أتقدم بالشكر وعظيم امتناني بعد الله عز وجل الى استاذي الفاضل الأستاذ المساعد حيدر عودة كاظم السعدي لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة وتقديم التوجيهات القيمة ومتابعته المستمرة ومساندتي أثناء المصاعب التي واجهتني، فكان عوناً ومرشداً وموجهاً وقدوة بأخلاقه النبيلة ومتابعته العلمية الرصينة التي قادني بها الى أنضاج هذه الرسالة وإخراجها بشكلها الحالي، فكلمات الشكر والتقدير والامتنان تعجز أمامه وتقف عند وصفة، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقه في خطواته كلها فجزاه الله عني خير الجزاء .

من واجب العرفان والوفاء أن أتقدم بشكري وامتناني الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد والى أساتذتي في قسم المحاسبة في مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا الذين بفضلهم تعلمنا ان للنجاح قيمة ومعنى وان المستحيل يتحقق بعملنا وان الأفكار الملهمة تحتاج الى من يغرسها فينا فإنهم أهل للشكر والامتنان .

كما يشرفني أن أسجل امتناني الى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة وتقديم ملاحظاتهم القيمة خدمة للعلم وتقديراً للمعرفة، كما واسجل شكري وامتناني للسادة المقومين العلمي واللغوي .

واسجل شكري ودعائي بالتوفيق الى جميع زملاء الدراسة في مرحلة الماجستير داعياً لهم بالتوفيق والسلامة في حياتهم، والتمس العذر لما لم تسعفني الذاكرة في تقديم شكري وامتناني لهم فلهم مني كل الشكر والاحترام والتقدير .

وختامًا لا يسعني الا ان أسأل الله التوفيق، إنه خير معين وإنه نعم المولى ونعم النصير، وختاماً لا يسعني إلا أن أسأل الله التوفيق، إنه خير معين وإنه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله ربِ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) وآله الطيبين الطاهرين .

الباحث ...

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
آيات من القرآن الكريم	-
الإهداء	أ
شكر وامتنان	ب
ثبت المحتويات	ت
ثبت الجداول	ث-ج
ثبت الأشكال	ح
ثبت المختصرات والرموز	خ
ثبت الملاحق	د
مستخلص البحث	ذ
المقدّمة	2-1
الفصل الأول : المنهجية ودراسات سابقة	19-3
المبحث الأول/ منهجية البحث	7-3
المبحث الثاني/ عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة	19-8
الفصل الثاني : المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي (12) وجودة الابلاغ المالي	73-20
المبحث الأول/ المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي (12)	38-20
المبحث الثاني/ المرتكزات المعرفية لجودة الابلاغ المالي	55-39
المبحث الثالث/ العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي (12) وجودة الابلاغ المالي	73-56
الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية	122-74
المبحث الأول/ نبذة تعريفية عن عينة البحث	84-74
المبحث الثاني/ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة البحث	108-85
المبحث الثالث/ أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) على جودة الابلاغ المالي في عينة البحث	122-109
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	130-123
المبحث الأول/ الاستنتاجات	128-123
المبحث الثاني/ التوصيات	130-129
المصادر	144-131
المصادر العربية	138-131
المصادر الأجنبية	144-138
الملاحق	I-VI
Abstract	A-B

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	دراسات سابقة باللغة العربية	8
2	دراسات سابقة باللغة الانكليزية	13
3	المصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	75
4	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف آشور للاستثمار للفترة (2017-2020)	86
5	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2017-2020)	87
6	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2017-2020)	88
7	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2017-2020)	88
8	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2017-2020)	89
9	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الموصل للتنمية للفترة (2017-2020)	90
10	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف ايلاف الاسلامي للفترة (2017-2020)	90
11	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف بغداد للفترة (2017-2020)	91
12	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف جيهان للاستثمار للفترة (2017-2020)	92
13	المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف سومر التجاري للفترة (2017-2020)	92
14	المصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	93
15	الايرادات المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	94
16	المصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	94
17	الايرادات المستلمة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	95
18	صافي الايرادات (المصاريف) المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	96
19	صافي الايرادات (المصاريف) المستلمة مقدماً (المدفوعة مقدماً) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	97
20	الالتزامات (الأصول) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	98
21	الأصول (الالتزامات) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستلمة مقدماً (المدفوعة مقدماً) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	99
22	الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	100
23	ضريبة الدخل للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	101
24	ضريبة الدخل مستحقة الدفع للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	102

25	قائمة الدخل لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020	105
26	قائمة الدخل لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020	106
27	قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020	107
28	قائمة المركز المالي لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020	108
29	نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول (CFOit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	110
30	نسبة التغير في المدينين الى إجمالي الأصول (ΔARit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	111
31	نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول (ΔINVit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	112
32	نسبة التغير في الدائنين الى إجمالي الأصول (ΔAPit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	113
33	نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول (DEPRit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	114
34	نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول (EARNit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	115
35	نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول (OTHERit/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	116
36	نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول (CFOit+1/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	117
37	نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول (CFOit-1/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2016-2019)	118
38	نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول (Revenueit-1/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	119
39	نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول (PPEit-1/TAit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	120
40	جودة المستحقات (Accrualsit) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	121

ثبت الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المخطط الفرضي للبحث	7
2	أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)	25
3	أهداف الابلاغ المالي	43
4	هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	52

ثبت المختصرات والرموز

No.	Abbrevi-ations	Construing	المعنى باللغة العربية
1	AP	Accounts Payable	الحسابات الدائنة
2	AR	Accounts Receivable	الحسابات المدينة
3	CFO	Cash Flow Operating	التدفق النقدي التشغيلي
4	DEP	Depreciation	اندثار الأصول الثابتة
5	FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
6	IAS 12	International Accounting Standard (12)	المعيار المحاسبي الدولي (12)
7	IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
8	IFRSs	International Financial Reporting Standards	معايير الابلاغ المالي الدولية
9	INV	Merchandise Investment	المخزون السلعي
10	ISC	Iraqi Securities Committee	هيئة الاوراق المالية العراقية
11	PPE	Properties, Plants and Equipments	الممتلكات والمعدات الثابتة
12	TA	Total Assets	إجمالي الأصول

ثبت الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	إجمالي الأصول قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	I
2	إجمالي الأصول بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	I
3	الممتلكات والمعدات للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	II
4	الحسابات المدينة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	II
5	الالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	III
6	مصروف الاندثار للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	III
7	الايرادات التشغيلية للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	IV
8	الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	IV
9	التدفق النقدي التشغيلي للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	V
10	ضريبة الدخل للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	V
11	حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)	VI
12	بيانات سنة 2016 للمصارف عينة البحث	VI

المستخلص :.

يهدف البحث إلى دراسة المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبيان مدى امكانية تطبيقه في بيئة الأعمال العراقية، وكذلك دراسة المرتكزات المعرفية لجودة الابلاغ المالي مع عرض أهم المقاييس التي يمكن من خلالها قياس هذه الجودة مع تحديد أيها أكثر ملائمة لبيئة الأعمال العراقية، كما ويهدف البحث الى بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في تحسين جودة الابلاغ المالي بالشكل الذي يؤدي الى ترشيد قرارات المستخدمين سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين .

وتم تطبيق البحث على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف آشور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور ومصرف الموصل ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف بغداد ومصرف جيهان للاستثمار ومصرف سومر التجاري للفترة (2017–2020)، إذ تم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في هذه المصارف، ثم تم قياس جودة الابلاغ المالي من خلال قياس التدفق النقدي المستقبلي وقياس جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي، كما تم استعمال مجموعة من الأساليب الاحصائية لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة .

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن هناك امكانية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن امكانية قياس جودة الابلاغ المالي في هذه المصارف، كما وتوصل البحث الى أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المصارف عينة البحث يمكن أن يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي فيما يتعلق بقياس ضرائب الدخل والافصاح عنها، إذ يقوم هذا المعيار بشرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، فضلاً عن توفر الوقت الكافي في هذه المصارف لقياس جودة الابلاغ المالي وتوفير المعلومات الملائمة بالوقت المناسب، وهناك امكانية لإيصال نتائج قياس جودة الابلاغ المالي الى الإدارة من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات في التوقيتات المناسبة .

المقدمة

المقدمة :.

إن الاختلاف بين القوانين والتشريعات الضريبية والقوانين والأنظمة المحاسبية نتجت عنه مشكلة عدم التماثل بين كل من صافي الربح المحاسبي (المحسوب بموجب القوانين والأنظمة المحاسبية) والربح الضريبي (المحسوب بموجب القوانين والتشريعات الضريبية)، علماً أن هذا الاختلاف يتباين من بلد لآخر، و ينتج عن ذلك فروق مؤقتة قد تكون أصولاً أو التزامات ضريبية والتي يمكن أن تؤثر بدورها على صافي الربح بالزيادة أو الانخفاض، كما إن هذه الفروقات المؤقتة تنشأ في سنة مالية معينة وينتقل أثرها الى سنة مالية لاحقة، لذلك فكان من الضروري الافصاح عن هذه الفروق في القوائم والكشوفات المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية وذلك بسب أعتبار هذه الفروقات أصولاً للمكلف بدفع الضريبة أو التزامات عليه، كما وإن هذه الفروقات يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين .

لذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولي International Accounting Standards Board (IASB) قام بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وذلك من أجل معالجة عدم تماثل صافي الربح المحاسبي مع الربح الضريبي، وكذلك الاهتمام بعملية التحاسب الضريبي بالإضافة الى احتساب كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة وتوضيح كيفية الافصاح عنهما في القوائم والكشوفات المالية التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإعدادها في نهاية المدة المحاسبية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في ترشيد قرارات المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية فضلاً عن تحسين الإيرادات الضريبية وبالتالي المساعدة في تمويل الموازنة العامة للدولة .

وما تجدر الاشارة إليه، إنه في العراق يتم اعتماد القاعدة المحاسبية رقم (13) الخاصة بالمحاسبة عن ضريبة الدخل، إذ تهدف هذه القاعدة الى تحديد الوعاء الضريبي ووصف المعالجات المحاسبية لضريبة الدخل من حيث السداد والاسترداد وكيفية عرض هذه البيانات في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، من دون التطرق الى كيفية المعالجة المحاسبية للفروقات الضريبية الدائمة والمؤقتة .

وقد جاء البحث الحالي لدراسة إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان دوره في تحسين جودة الابلاغ المالي من خلال تحسين التدفقات النقدية المستقبلية لهذه المصارف، وكذلك تحسين جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي .

وعليه، فقد تمّ تقسيم البحث الحالي على أربعة فصول، وهي ما يأتي : تناول الفصل الأول المنهجية ودراسات سابقة، وقد تضمّن مبحثين، المبحث الأول تناول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فتناول بعضاً من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلّقة بموضوعه مع تحليلها لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين البحث الحالي ومدى الإفادة من هذه الدراسات . أما الفصل الثاني فتناول الجانب النظري للبحث، وبعد ذلك أتى الفصل الثالث الذي تناول الجانب التطبيقي للبحث . وأخيراً، فقد خُصّص الفصل الرابع للاستنتاجات والتوصيات، وتضمّن مبحثين، المبحث الأول خُصّص لاستنتاجات الجانبين النظري والتطبيقي التي توصّل إليها البحث، أما المبحث الثاني فخُصّص للتوصيات المعزّزة لتلك الاستنتاجات .

الفصل الاول

المنهجية ودراسات سابقة

المبحث الأول/ منهجية البحث

المبحث الثاني/ عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول/ منهجية البحث

تعد عملية إعداد المنهجية الخطوة الأولى لإعداد البحث المبني على أسس علمية، لذلك سيقوم الباحث في هذا المبحث باستعراض منهجية البحث المتمثلة بالمشكلة والأهداف والأهمية والفرضية وحدود البحث المكانية والزمانية ومصادر جمع البيانات والأنموذج الافتراضي للبحث، وكما موضح في الفقرات الآتية :.

1.1.1. مشكلة البحث :.

إن مشكلة البحث تمحورت حول التباين بين تقدير ضريبة الدخل في العراق على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتقدير ضريبة الدخل على وفق القوانين والتشريعات الضريبية، وهذا التباين أدى إلى نشوء فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (فروق مؤقتة وفروق دائمة) وهذه الفروق منها ما يؤثر على تقدير الضريبة في السنوات اللاحقة وهي الفروق المؤقتة أما الفروق الدائمة فإن تأثيرها يقتصر على سنة ظهورها دون أن تكون لها تبعات ضريبية مؤجلة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على جودة الابلاغ المالي، لذلك فكان من الضروري الافصاح عن هذه الفروق في القوائم المالية وذلك بسب أعتبار هذه الفروقات أصولاً للمكلف بدفع الضريبة أو التزامات عليه، كما وإن هذه الفروقات يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث عبر التساؤلات الفكرية الآتية :.

1. هل هناك امكانية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
2. هل هناك امكانية لقياس جودة الابلاغ المالي باستعمال المعادلات والنماذج الرياضية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
3. هل إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي بالشكل الذي يساعد في ترشيد قرارات المستخدمين ؟

2.1.1. أهمية البحث :.

تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته الرئيسة، وهي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وجودة الابلاغ المالي، فبالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) فإنه يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، والمسألة الأساسية في ذلك هي كيف تتم المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة للاسترداد (السداد) المستقبلي للمبالغ المسجلة بوصفها أصول (مطلوبات) معترف بها في الميزانية العمومية للوحدة الاقتصادية، والعمليات والأحداث الأخرى للفترة الجارية المعترف بها للبيانات المالية لهذه الوحدة . وبالنسبة لجودة الابلاغ المالي، فنظراً لأهمية الجودة في المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وضرورة توافرها، إذ تتحمل الوحدات الاقتصادية أعباء انتاج واعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية، لذلك تأتي أهمية توفير هذه المعلومات بالجودة المطلوبة وتمتعها بخصائص نوعية تجعلها ملائمة لغرض اتخاذ القرارات وبالتالي في رفع مكانة الوحدة التنافسية .

3.1.1. أهداف البحث :.

يهدف البحث إلى توضيح مدى أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بوصفه أداة للقياس والإفصاح المحاسبي عن ضرائب الدخل في القوائم المالية، وبيان دور ذلك في تحسين جودة الابلاغ المالي فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وجودة المستحقات، وبذلك فيمكن توضيح أهداف البحث من خلال مجموعة من النقاط، وهي ما يأتي :.

1. دراسة المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبيان مدى امكانية تطبيقه في بيئة الأعمال العراقية .
2. دراسة المرتكزات المعرفية لجودة الابلاغ المالي مع عرض أهم المقاييس التي يمكن من خلالها قياس هذه الجودة مع تحديد أيها أكثر ملاءمة لبيئة الأعمال العراقية .
3. بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في تحسين جودة الابلاغ المالي بالشكل الذي يؤدي الى ترشيد قرارات المستخدمين سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين .

4.1.1. فرضيات البحث :.

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية :.

1. هناك إمكانية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. هناك إمكانية لقياس جودة الابلاغ المالي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
3. إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالشكل الذي يساعد في ترشيد قرارات المستخدمين .

5.1.1. الحدود المكانية والزمانية للبحث :.

يمكن توضيح الحدود المكانية والزمانية للبحث، وكما موضح بالآتي :.

1. **الحدود المكانية للبحث :ـ** إن الحدود المكانية للبحث تم تحديدها بعشرة مصارف، هي مصرف آشور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف بغداد ومصرف جيهان للاستثمار ومصرف سومر التجاري، وقد تم اختيار هذه المصارف بسبب توفر البيانات المالية المطلوبة لإجراء الجانب التطبيقي خلال سنوات البحث، فضلاً عن تقارب أداء هذه المصارف مع المصارف الأخرى غير المدرجة في عينة البحث .
2. **الحدود الزمانية للبحث :ـ** تم اختيار أربع سنوات تمتد للفترة (2017–2020) لإجراء الجانب التطبيقي للبحث على المصارف عينة البحث، وذلك لحداثة هذه السنوات فضلاً عن تمثيلها لأداء عينة البحث بشكل أفضل من غيرها من السنوات الأخرى، لبيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في تحسين جودة الابلاغ المالي فيما يتعلق بتحسين التدفقات النقدية المستقبلية وتحسين جودة المستحقات .

6.1.1. منهج البحث ومصادر جمع البيانات :.

تحقيقاً لأهداف البحث تم إتّباع المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، فالمنهج الاستنباطي تمّ إتّباعه في الجانب النظري، إما المنهج الاستقرائي فتمّ إتّباعه في الجانب التطبيقي من هذا البحث، ويمكن توضيح مصادر جمع البيانات وفقاً للمنهجين المتبعين في هذا البحث، وكما موضح بالآتي :.

1. **المنهج الاستنباطي** :. تمّ الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية المتوفّرة في المكتبات، وكذلك البحوث والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات والكتابات المنشورة على الشبكة المعلوماتية الدولية .
2. **المنهج الاستقرائي :ـ** تمّ الاعتماد على مجموعة من الوسائل للحصول على البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث، وهذه الوسائل هي ما يأتي :.

أ. المعايشة الميدانية والمقابلات مع المسؤولين في عينة البحث :ـ إن المعايشة الميدانية والمقابلات مع المسؤولين في عينة البحث قد ساعدت في الآتي :.

- الاطّلاع عن قرب على أهم المشكلات وخاصة تلك المشكلات المتعلقة بجودة الابلاغ المالي في عينة البحث .
- التعرّف على طبيعة النظم المحاسبية المتبعة في عينة البحث وتحديد امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) .

ب. المصادر الرسمية :ـ تمّ الاعتماد على المستندات والسجلات والتقارير المالية والحسابات الختامية والقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

7.1.1. متغيرات البحث ومخططه الفرضي :.

لغرض إعداد الأنموذج الافتراضي للبحث، فإن الأمر يتطلّب تحديد متغيّرات البحث بشكل دقيق والمتمثّلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وجودة الابلاغ المالي، ويُمكِن تقسيم متغيّرات البحث على نوعين، وهما ما يأتي :.

1. **المتغير التفسيري :.** هو المتغير المستقل المتمثل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وبيان مدى تطبيقه في بيئة الأعمال العراقية عموماً والوحدات المصرفية على وجه الخصوص .
2. **المتغير الإستجابي :.** هو المتغير التابع المتمثل بجودة الابلاغ المالي، وبيان مدى تأثره بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في بيئة الأعمال العراقية عموماً والوحدات المصرفية على وجه الخصوص، إذ يتم التركيز على عنصري التدفق النقدي المستقبلي وجودة المستحقات لتحسين جودة الابلاغ المالي .

ويُمكِن توضيح المخطط الفرضي للبحث من خلال الشكل الآتي :.

شكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

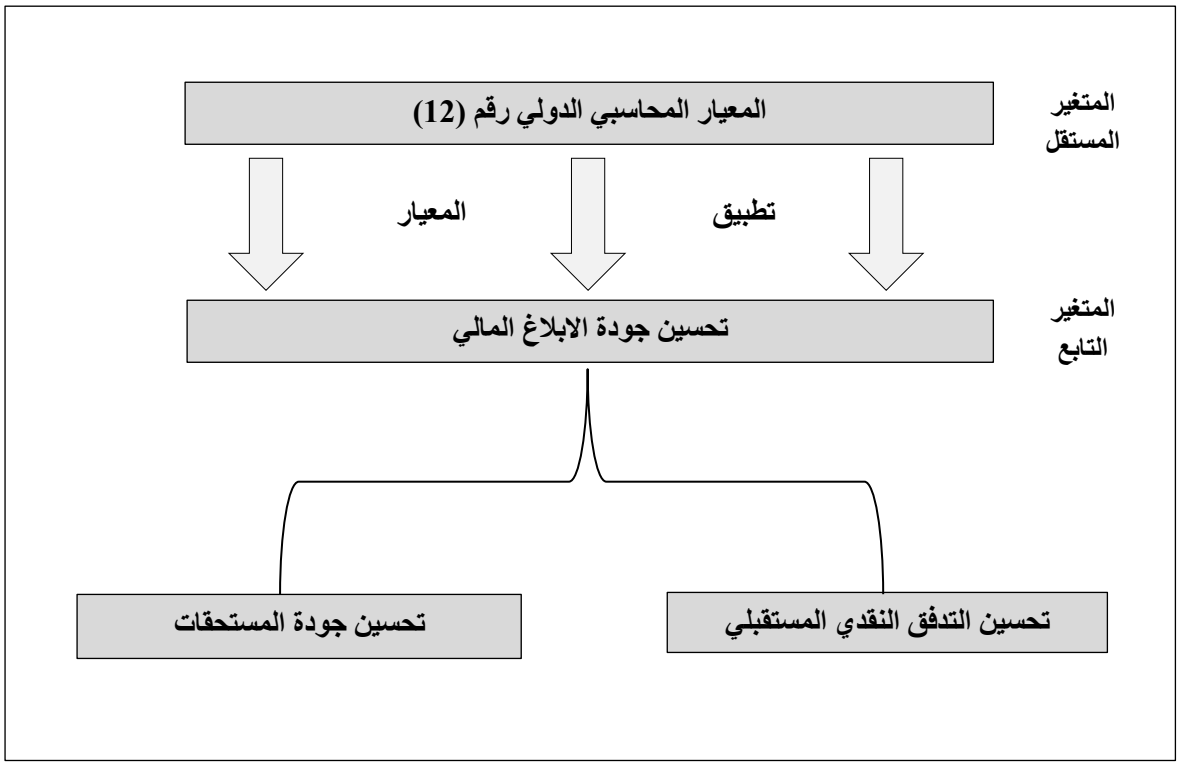

المصدر: إعداد الباحث .

المبحث الثاني/ عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، من خلال الآتي :.

1.2.1. دراسات عربية :.

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، من خلال الجدول الآتي :.

جدول (1)

دراسات سابقة باللغة العربية

ت	التفاصيل	
1	**دراسة (درغام،2008) :**	
	عنوان الدراسة	**مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (12) الخاص بضرائب الدخل .**
	نوع الدراسة	**دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة / فلسطين .**
	اهداف الدراسة	**تهدف الدراسة الى بيان مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (12) الخاص بضرائب الدخل، وذلك من أجل المساعدة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر ملاءمة لمستخدمي هذه المعلومات سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين بهدف ترشيد قراراتهم الادارية .**
	أهم استنتاجات الدراسة	**توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن غالبية الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (12) الخاص بضرائب الدخل، ويرجع السبب في ذلك الى التزام هذه الشركات بتطبيق القوانين والقواعد المحاسبية المحلية الخاصة باحتساب وقياس ضرائب الدخل .**
	نقاط التشابه	**تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث التركيز على موضوع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية من أجل المساعدة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر ملاءمة لمستخدمي هذه المعلومات سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المختلفة .**
	نقاط الاختلاف	**ركزت الدراسة الحالية على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (12)، بينما ركز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضرائب الدخل في تحسين جودة الابلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي .**

	مجال الاستفادة من الدراسة	تم الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وبما يتلاءم مع بيئة الأعمال العراقية .
2	دراسة (العجيلي،2013) :	
	عنوان الدراسة	أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية .
	نوع الدراسة	دراسة اختبارية في القطاع المصرفي العراقي .
	اهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي 12 على القوائم المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار لسنة 2011 والمكونة من بيانات المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية، وتعد هذه الدراسة من دراسات الحالة وتعتمد على المنهج النوعي .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن القوائم المالية للمصرف لعام 2011 أظهرت مجموعة من الفروقات الدائمة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، علما بان اثر تلك الفروقات يقتصر على سنة ظهورها دون ان يكون لها اي تبعات ضريبية مؤجلة، كذلك اظهرت الدراسات التعديلية ان المركز المالي للمصرف لعام 2011 لم يظهر اي فروقات ضريبية مؤجلة مؤقتة، مما يؤثر على عدالة عرض القوائم المالية للمصرف، كما تتوافق الاعتراف بالالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الناجمة عن الفروقات المؤقتة مع مبدأ مقابلة الايرادات والمصروفات ومبدأ استقلال السنوات المالية، وان تجاهل الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعد تعارضا وهذين المبدأين من منطلق ان ايرادات كل فترة يجب ان تقابل بعبء الضريبة الخاص بها بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها السداد .
	نقاط التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث التركيز على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضريبة الدخل وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بالشكل الذي يمكن أن يساعد في تحسين جودة القوائم المالية وجعل المعلومات التي تقدمها هذه القوائم ملائمة لاحتياجات المستخدمين .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في المتغير التابع، حيث ركز البحث الحالي على جودة الابلاغ المالي من خلال بيان دور المعيار الدولي رقم 12 في تحسين جودة هذا الابلاغ، إما الدراسة السابقة فقد ركزت على بيان أثر هذا المعيار على القوائم المالية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وبما يتلاءم مع طبيعة القطاع المصرفي العراقي ضمن بيئة الأعمال العراقية .
3	دراسة (مسعود،2014) :	
	عنوان الدراسة	تطبيق الضرائب المؤجلة وفق معيار 12 وأثره على جودة القوائم المالية في الجزائر .
	نوع الدراسة	دراسة استطلاعية لعينة من المحاسبين في الجنوب الشرقي / الجزائر .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى تطبيق الضرائب المؤجلة التي من بين المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي ماتزال تطرح عدة إشكالات ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، والتي من بينها تأثير الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إذ لا يزال هذا الموضوع غامضا لدى الكثير من الممارسين المهنيين وكذا الإدارة الجبائية كونه من بين المستجدات التي جاء النظام المحاسبي المالي، وتهدف هذه الدراسة لاختبار أثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على جودة القوائم المالية .

	أهم استنتاجات الدراسة	حيث تم التوصل إلى أن الشركة محل الدراسة تفصح عن الضرائب المؤجلة، ويؤثر هذا الافصاح في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها مما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من طرف كل الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن تطبيق الضرائب المؤجلة وفق معيار 12 يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي على جودة القوائم المالية .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 بضريبة الدخل وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات بيئة الاعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات سريعة ومتلاحقة .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في تركيز البحث الحالي على جودة الابلاغ المالي، إما الدراسة السابقة فقد ركزت على جودة القوائم المالية، فضلاً عن الاختلاف في بيئة التطبيق، فقد طبق البحث الحالي في بيئة الاعمال العراقية، بينما طبقت الدراسة السابقة في بيئة الأعمال الجزائرية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، فضلاً عن المساعدة في تطبيق الضرائب المؤجلة وفق معيار 12، بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة الأعمال .
4	دراسة (عبد الرحمن،2015) :	
	عنوان الدراسة	المرونات الضريبية وفق معيار المحاسبة الدولي (12) بوصفها أداة من أدوات السياسة الضريبية .
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة السودانية .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى تناول المرتكزات المعرفية للمرونات الضريبية وفق معيار المحاسبة الدولي (12) بوصفها من واحدة من الأدوات الهامة للسياسة الضريبية، وبيان أثرها على عملية التغير الهيكلي أثناء عملية التنمية الاقتصادية التي أثارت اهتمام الاقتصاديين بعملية تغيير و تطوير الهيكل الضريبي، تحديداً أثناء عملية التنمية التي بدأتها معظم الدول النامية في النصف الثاني من القرن الماضي، كما وتهدف الدراسة الى بيان أهمية هذه المرونات في تحسين الوعاء والحصيلة الضريبية وتحسين كفاءتها في عينة من الشركات المساهمة السودانية .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن تجدد الاهتمام بموضوع المرونات الضريبية أدى الى تزايد الهيكل الضريبي، لما له من قدرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية وتلبية متطلبات التمويل المحلي، أي مدى مرونة الهيكل الضريبي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ آثار مفهوم المرونة بأبعاده المختلفة (الرياضية والاقتصادية) نقاشات عديدة، سواء حول الأسلوب الرياضي الأفضل لقياس المرونة و تحديدها كمياً، أو حول تحديد مفهوم المرونة الضريبية من زاوية اقتصادية بحتة، وعليه فإن المرونات الضريبية وفق معيار المحاسبة الدولي (12) بوصفها أداة من أدوات السياسة الضريبية يمكن أن تساعد في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 بضريبة الدخل، إذ إن هذا المعيار يتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة بوصفها أداة من أدوات السياسة الضريبية يمكن أن تساعد في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في الاختلاف في بيئة التطبيق، حيث طبق البحث الحالي في بيئة الاعمال العراقية، بينما طبقت الدراسة السابقة في بيئة الأعمال السودانية، وقد ركز البحث الحالي على تطبيق المعيار، بينما ركزت الدراسة السابقة على المرونات الضريبية .

	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من الدراسة الحالية في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، وتوجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث .
5	دراسة (العنبكي،2018) :	
	عنوان الدراسة	أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل على كفاءة التحاسب والتخطيط الضريبي لمكلفي الضريبة .
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان أثره على كفاءة التحاسب والتخطيط الضريبي لمكلفي الضريبة، بالشكل الذي يمكن أن يساعد في زيادة الحصيلة الضريبية وتحسين الأداء المالي بشكل عام .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن المبلغ الخاضع للضريبة الذي تتحمله الوحدة الاقتصادية من قاعدتها الضريبية مضروبة في معدل الضريبة ذي الصلة سيكون الأساس الضريبي لهذه الوحدة بشكل عام هو المبلغ النهائي المبلغ عنه في بيان الربح أو الخسارة زائد أو ناقص أي دخل أو خسارة شاملة. ومع ذلك، هناك حالات قد يختلف فيها الربح المحاسبي عن الربح الخاضع للضريبة. هذا الاختلاف الذي ينشأ على الأرجح يجب تسويته في فترة مستقبلية، لذلك يجب الاعتراف بالفرق في الميزانية العمومية كأصل أو التزام ضريبي، إذ لا يمكن التعرف على الأصل الضريبي إلا إلى الحد الذي من المحتمل استرداده في المستقبل ، حيث يلزم دائمًا الاعتراف بالالتزام الضريبي بالكامل، وبالتالي فإن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل سيؤثر بشكل ايجابي على كفاءة التحاسب والتخطيط الضريبي لمكلفي الضريبة .
	نقاط التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث التركيز على موضوع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بالشكل الذي يتوافق من التغيرات البيئية المختلفة .
	نقاط الاختلاف	ركزت الدراسة الحالية على أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل على كفاءة التحاسب والتخطيط الضريبي لمكلفي الضريبة، بينما ركز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضرائب الدخل في تحسين جودة الابلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من الدراسة الحالية في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، فيما يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 في المصارف عينة البحث لبيان دوره في تحسين جودة الابلاغ المالي .
6	دراسة (البيلاوي،2019) :	
	عنوان الدراسة	أثر التزام الشركات المساهمة العراقية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل) على قياس وتحديد الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية .
	نوع الدراسة	دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
	اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التزام الشركات المساهمة العراقية بتطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (12) (ضرائب الدخل) على قياس وتحديد الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية . حيث تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد الشركات المساهمة العراقية على العديد من الأسس المحاسبية (التقليدية في قياس الدخل)، كما ان السلطة الضريبية في العراق هي الاخرى تعتمد على

		التقديرات الشخصية في تحديد الوعاء الضريبي مما انعكس على انخفاض الحصيلة الضريبية مع زيادة احتمالات حالات التهرب الضريبي وترتب على ذلك فقدان الدولة الكثير من الموارد المالية . فاتجهت الدولة في محاولة منها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للمساعدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية، وعليه فقد هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضرائب الدخل على الوعاء الضريبي للشركات المساهمة العراقية والوقوف على اثر ذلك علي الحصيلة الضريبية .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات منها أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) (ضرائب الدخل) وتطبيقاته في اجراءات التحاسب الضريبي يعد من افضل الوسائل الفنية في جعل النظام الضريبي في العراق اكثر مرونة في تحديد الوعاء الضريبي وقياسه والذي من شأنه ان يزيد من حصيلة الضرائب .كما اوصت الدراسة بتوصيات في ضوء النتائج منها: ضرورة قيام الهيئة العامة للضرائب باعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ضرائب الدخل في إجراءات التحاسب الضريبي لما تتمتع به تلك الاجراءات المستندة الى هذا المعيار من مرونة عالية تساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي أصبحت ظاهرة تؤثر على تمويل الموازنة العامة للدولة وتضعف دور الضرائب في توجيه الاقتصاد .
	نقاط التشابه	إن كلاً الدراسة السابقة تتشابه مع البحث الحالي فيما يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بالشكل الذي يتوافق من التغيرات البيئية المختلفة .
	نقاط الاختلاف	ركز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضرائب الدخل في تحسين جودة الابلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي، بينما ركزت الدراسة الحالية على أثر التزام الشركات المساهمة العراقية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل) على قياس وتحديد الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تم دعم الجانب النظري للبحث الحالي بالاستفادة من هذه الدراسة، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب العملي بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات القطاع المصرفي في بيئة الأعمال العراقية .
7	دراسة (حسين وآخرون،2020)	
	عنوان الدراسة	دور المعيار المحاسبي الدولي 12 في تحسين الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية وانعكاسه على الموازنة العامة للدولة .
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب العراقية .
	اهداف الدراسة	تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف كان من أهمها بيان الاختلاف في النظم المحاسبية الضريبية المحلية والدولية، وكذلك توضيح العلاقة بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 وجذب الاستثمارات الاجنبية للدولة، كما وتهدف هذه الدراسة الى بيان انعكاس ايرادات ضرائب الاستثمارات الاجنبية على الموازنة العامة للدولة .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها ان المعيار المحاسبي رقم 12 ضرائب الدخل تم وضعه لغرض توحيد عملية التحاسب الضريبي على الدخل ومعالجة الفروقات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، كما وتوصلت الدراسة الى لم تظهر القوائم المالية للشركة عينة البحث اي فروقات ضريبية مؤقتة وان عدم الافصاح عن الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعد نقصا في الافصاح بالقوائم المالية وهذا يؤثر على قرارات المستثمرين الدوليين والشركات المتعددة الجنسية، حيث إن اعتماد

		المعيار المحاسبي الدولي 12 سيؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية مما ينعكس بشكل ايجابي على الضرائب المعتمدة بوصفها مصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية .
	نقاط التشابه	**إن كلاً من الدراسة السابقة والبحث الحالي ركزا على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 لغرض توحيد عملية التحاسب الضريبي على الدخل ومعالجة الفروقات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، كما توصلت الدراسة الى أنه لم تظهر القوائم المالية للوحدات عينة البحث اي فروقات ضريبية مؤقتة وان عدم الافصاح عن الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعد نقصا في الافصاح بالقوائم المالية .**
	نقاط الاختلاف	**ركز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضرائب الدخل في تحسين جودة الابلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور المعيار المحاسبي الدولي 12 في تحسين الايرادات الضريبية من الاستثمارات وانعكاسه على الموازنة العامة .**
	مجال الاستفادة من الدراسة	**تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، فضلاً عن مساعدة الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث بهدف بيان علاقة التأثير بين متغيرات البحث .**

المصدر: إعداد الباحث .

2.2.1. دراسات اجنبية :.

يمكن توضيح بعض الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، من خلال الجدول الآتي :.

جدول (2)

دراسات سابقة باللغة الانكليزية

ت	التفاصيل	
1	**دراسة (Wong,2006) :**	
	عنوان الدراسة	**Accounting for deferred taxes under NZ IAS 12 . المحاسبة عن الضرائب المؤجلة بموجب المعيار الدولي رقم 12 في نيوزيلندا .**
	نوع الدراسة	**دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة النيوزلندية .**
	اهداف الدراسة	**تهدف الدراسة إلى توضيح مدى أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالتركيز على ضرائب الدخل المؤجلة بوصفها أداة للقياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية، وكيفية التعامل مع الفروقات التي تنشأ نتيجة اختلاف صافي الربح المحاسبي عن صافي الربح الضريبي، إذ إن التباين بين تقدير ضريبة الدخل في نيوزيلندا على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتقدير ضريبة الدخل على وفق القوانين والتشريعات الضريبية وهذا التباين أدى إلى نشوء فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (فروق مؤقتة وفروق دائمة) وهذه الفروقات منها ما يؤثر على تقدير الضريبة في السنوات اللاحقة وهي الفروقات المؤقتة .**

	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها، إن إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما سمح به المعيار محل الدراسة جاء متوافقاً مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، لذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة تعديل القانون الضريبي وجعله يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية والمحلية، وذلك من أجل تقليل الفروقات والتباين بين تقدير ضريبة الدخل في نيوزيلندا على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتقدير ضريبة الدخل على وفق القوانين والتشريعات الضريبية .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 بضريبة الدخل وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية من أجل تقليل الفروقات والتباين بين تقدير ضريبة الدخل في نيوزيلندا على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتقدير ضريبة الدخل على وفق القوانين والتشريعات الضريبية .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في تركيز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 في تحسين جودة الابلاغ المالي، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على المحاسبة عن الضرائب المؤجلة بموجب هذا المعيار، فضلاً عن الاختلاف في بيئة التطبيق، حيث طبق البحث الحالي في بيئة الاعمال العراقية، بينما طبقت الدراسة السابقة في بيئة الأعمال النيوزلندية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي لبحث المرتكزات المعرفية المعيار الدولي الخاص بضرائب الدخل، وتوجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث .
2	دراسة (Muthupandian,2008) :	
	عنوان الدراسة	IAS 12 Income Taxes - A Closer Look . المعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل – نظرة فاحصة .
	نوع الدراسة	دراسة نظرية .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى اجراء نظرة فاحصة للمعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بمختلف القطاعات، إذ إن هذا المعيار جاء استجابة لمتطلبات بيئة الاعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات سريعة ومتلاحقة .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن المعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل يسهم في زيادة الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية والتي تؤدي الى تعظيم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، إذ إن إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما سمح به المعيار محل الدراسة جاء متوافقة مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فضلاً عن أن تطبيق هذا المعيار يمكن أن يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية، كما ويساعد المعيار المحاسبي الدولي 12 في تحقيق العدالة الضريبية .
	نقاط التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 وما له من دور زيادة الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية والتي تؤدي الى تعظيم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، وإن النتائج التي يتم التوصل إليها تكون متوافقة مع مبدأ هام من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في إن البحث الحالي هو بحث تطبيقي تم تطبيقه في بيئة الأعمال العراقية بالتركيز على القطاع المصرفي، أما الدراسة السابقة فقد كانت دراسة نظرية .

	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وبما يتلاءم مع بيئة الأعمال العراقية .
3	دراسة (Marcela,2010) :	
	عنوان الدراسة	Impact of IAS 12 on Deferred Taxes Regulation in the Czech Republic تأثير المعيار المحاسبي الدولي 12 على لائحة الضرائب المؤجلة في جمهورية التشيك .
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من الشركات التشيكية .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان تأثير المعيار المحاسبي الدولي 12 على لائحة الضرائب المؤجلة بوصفها أصلاً تصورياً أو التزاماً يعكس ضريبة الدخل للشركة على أساس أنها مماثلة أو مشابهة للاعتراف بالأرباح من المعاملة الضريبية. ... يمكن أن تنشأ أصول الضريبة المؤجلة نتيجة الخسارة المتحققة والتي تُسجل بصفتها أصلًا إذا اعتُقد أنه أفضل من أن يُستخدم الأصل في الفترات المالية المستقبلية .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن الآثار الناتجة عن تطبيق الضرائب المؤجلة على الوحدات الاقتصادية يأتي من خلال الدراسة التشخيصية للضرائب المؤجلة التي جاءت لتعالج الاختلالات والفروقات الناجمة عن النتيجة المحاسبية التي تحدد وفق النظام المحاسبي المالي والنتيجة الجبائية التي يتم تحديدها وفق تطبيق أحكام وقوانين الجبائية، لأن الضرائب المؤجلة تمثل تقنية محاسبية وليست ضريبية بحد ذاتها، تنشأ من الضريبية على الأرباح والتي تخضع بدورها إلى مبدأ الاستقلالية والفترات المحاسبية الذي ينص على أن كل دورة تتحمل أعباءها ونواتجها بشكل مستقل عن الفترات الأخرى .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 واجراء دراسة التشخيصية للضرائب المؤجلة لمعالجة الاختلالات والفروقات الناجمة عن النتيجة المحاسبية التي تحدد وفق النظام المحاسبي المالي، باعتبار أن الضرائب المؤجلة تمثل تقنية محاسبية تحسن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .
	نقاط الاختلاف	إن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي يكمن في تركيز البحث الحالي على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وبيان دوره في تحسين جودة الابلاغ المالي، إما الدراسة السابقة فقد ركزت على تأثير المعيار المحاسبي الدولي 12 على لائحة الضرائب المؤجلة، فضلاً عن الاختلاف في بيئة التطبيق، إذ طبق البحث الحالي في بيئة الاعمال العراقية، بينما طبقت الدراسة السابقة في بيئة الأعمال التشيكية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تم دعم الجانب النظري للبحث الحالي بالاستفادة من هذه الدراسة، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث لتطبيق المعيار الدولي رقم 12 .
4	دراسة (Yapa,et.al.,2015) :	
	عنوان الدراسة	The adoption of 'International Accounting Standard (IAS) 12 Income Taxes : Convergence or divergence with local accounting standards in selected ASEAN countries تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS 12) ضرائب الدخل : التقارب أو الاختلاف مع معايير المحاسبة المحلية لدول آسيوية مختارة .
	نوع الدراسة	دراسة نظرية .

	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان أهمية تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS12) ضرائب الدخل من خلال دراسة التقارب أو الاختلاف مع معايير المحاسبة المحلية لدول آسيوية مختارة، إذ إن اعتماد وتقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع المعايير المحلية لدول آسيوية مختارة، وبيان أهمية تطبيق هذا المعيار في تحسين جودة التقارير المالية .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن المستجيبين أعربوا عن تحفظاتهم حول مزايا اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك زيادة الاستثمار الأجنبي وتخفيض تكلفة حقوق الملكية؛ وقد تآكلت ثقة أصحاب المصلحة من خلال التنسيق المعقد لمتطلبات "القيمة العادلة" المستندة إلى المبادئ. إذ إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير الأدوات المالية حيث تم استخدام النظرية المؤسسية ونظرية أصحاب المصلحة للتحليل، كما وتوصلت الدراسة الى أن الشركات المساهمة الاسترالية تطبيق المعيار الدولي الخاص بضريبة الدخل وعلى العكس من ذلك فإن الشركات المساهمة الماليزية والسنغافورية لا تلتزم بهذا المعيار بل تطبق المعايير والقواعد المحلية، حيث إن تطبيق هذا المعيار المحاسبي الدولي سيؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 وبيان أهمية تطبيقه في الوحدات الاقتصادية لأنه يعد أكثر انسجاماً مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة .
	نقاط الاختلاف	تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي من خلال تركيز البحث الحالي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 في بيئة الأعمال العراقية وبيان دوره في تحسين جودة الابلاغ المالي، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على بيان أثر تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS 12) ضرائب الدخل على القوائم المالية، وكذلك دراسة التقارب أو الاختلاف مع معايير المحاسبة المحلية لدول آسيوية مختارة تطبق هذا المعيار على أرض الواقع .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، بالإضافة الى توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وبما يتلاءم مع بيئة الأعمال العراقية عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص .
5	دراسة (Purina,2016) :	
	عنوان الدراسة	Deferred taxes under IAS 12 in the chosen Czech and Russian companies . الضرائب المؤجلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي 12 في شركات تشيكية وروسية مختارة .
	نوع الدراسة	دراسة مقارنة بين عينة من الشركات التشيكية والروسية .
	اهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى دراسة مدى تطبيق الضرائب المؤجلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي 12 في شركات تشيكية وروسية مختارة وبيان انعكاس ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها للمستخدمين الداخليين والخارجيين لهذه المعلومات ومدى قدرتها في ترشيد القرارات الادارية التي يتخذها اولئك المستخدمون، فضلاً عن تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة وربطها بالجباية، وقد اعتمدت الدراسة على الربط بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي؛ وذلك عبر التطرق لآليات التقارب من خلال الاختلاف في إعداد القوائم المالية المحاسبية والقوائم الجبائية، والناتج عن الاختلاف بين الإطار التصوري للمحاسبة مع الميزانية الجبائية المعدة خصيصا لمصلحة الضرائب .

	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن الضرائب المؤجلة قلصت من حجم الفجوة بين المحاسبة والجباية، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه في الإفصاح المحاسبي المتعلق بالنفقات المستقبلية والإيرادات المستقبلية، ومنه الضرائب الواجب خصمها في المستقبل (ضرائب مؤجلة أصول) والضرائب الواجبة الدفع في المستقبل (ضرائب مؤجلة خصوم)، كما توصلت الدراسة الى أن الشركات عينة الدراسة قد طبقت المعيار المحاسبي الدولي الخاص بضرائب الدخل، الأمر الذي أدى الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها للمستخدمين الداخليين والخارجيين لهذه المعلومات ومدى قدرتها في ترشيد القرارات الادارية .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 وبيان أهمية تطبيقه في الوحدات الاقتصادية من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملائمتها للمستخدمين الداخليين والخارجيين لهذه المعلومات ومدى قدرتها في ترشيد القرارات الادارية التي يتخذها اولئك المستخدمون .
	نقاط الاختلاف	إن هذه الدراسة تختلف عن البحث الحالي من خلال تركيز البحث الحالي على الربط بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 تحسين جودة الابلاغ المالي بالشكل الذي يتلاءم مع التغيرات البيئية المختلفة، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على الضرائب المؤجلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي 12، فضلاً عن إن الدراسة السابقة تم تطبيقها في عينة من الشركات التشيكية والروسية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، وتوجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وتطبيق المعيار الدولي بشكل صحيح في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
6	دراسة (Chiladze,2017) :	
	عنوان الدراسة	International Accounting Standard 12 “Income Tax” and Aspects for Discussion المعيار المحاسبي الدولي 12 "ضرائب الدخل" – جوانب للمناقشة .
	نوع الدراسة	دراسة نظرية .
	اهداف الدراسة	إن هذه الدراسة تهدف الى اجراء مناقشة بعض الجوانب الهامة للمعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل وبيان أهميته للوحدات الاقتصادية بمختلف القطاعات، إذ إن هذا المعيار جاء استجابة لمتطلبات بيئة الاعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات سريعة ومتلاحقة من خلال التركيز على الفوائد التي يمكن أن تحصل عليه الوحدات الاقتصادية جراء تطبيق هذا المعيار .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن المعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية، كما يساعد المعيار المحاسبي الدولي 12 في تحقيق العدالة الضريبية، كما إن هذا المعيار يسهم وبشكل كبير في زيادة الايرادات الضريبية من المتأتية من الاستثمارات الاجنبية والتي تؤدي الى تعظيم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، إذ إن إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما سمح به المعيار محل الدراسة جاء متوافقة مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .
	نقاط التشابه	إن هذه الدراسة تتشابه مع البحث الحالي من خلال التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 وبيان أهمية تطبيقه في تحقيق العدالة الضريبية، كما إن هذا المعيار يسهم بشكل كبير في زيادة الايرادات الضريبية من المتأتية من الاستثمارات والتي تؤدي الى تعظيم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة .

	نقاط الاختلاف	تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي من خلال تركيز البحث الحالي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وبيان دوره في تحسين جودة الابلاغ المالي في بيئة الأعمال العراقية بالتركيز على القطاع المصرفي، إما الدراسة السابقة فقد كانت دراسة نظرية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تم دعم الجانب النظري للبحث الحالي من خلال هذه الدراسة، وكذلك توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب العملي، ولاسيما فيما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال العراقية وبالتحديد في القطاع المصرفي العراقي .
7	دراسة (Hong & Shim,2019) :	
	عنوان الدراسة	The Effect of the Adoption of IAS No. 12 for Firms Reporting Losses: Evidence from Korea . أثر تبني معيار المحاسبة الدولي رقم 12 للإبلاغ عن خسائر الشركات : أدلة من كوريا .
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة الكورية .
	اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى بيان آثار اعتماد معايير المحاسبة الدولية رقم 12، ضرائب الدخل (معيار المحاسبة الدولي رقم 12) بشأن المعلومات الإضافية حول الربحية المستقبلية للوحدات الاقتصادية التي أبلغت عن خسائر مقارنة بما تم الافصاح عنه وفق القاعدة المحاسبية المحلية الكورية الخاصة بضريبة الدخل رقم 16، كما وتهدف هذه الدراسة الى بيان فيما ما إذا كان معيار المحاسبة الدولي الخاص بضريبة الدخل سيؤثر على معلومات الأصول الضريبية المؤجلة بشأن استمرار الخسارة، مما يعني القدرة على توقع استدامة الأرباح للوحدات الاقتصادية الكورية عينة الدراسة .
	أهم استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن التأثير المتزايد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بفائدة محتوى المعلومات سوف يؤثر على رصيد الضرائب المؤجل للوحدات الاقتصادية الكورية التي تبلغ عن الخسائر التي تكبدتها خلال فترة معينة، إذ يمكن القول إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتيح مرونة أكبر في الاعتراف على أنه رصيد ضريبي مؤجل ثم ضريبة مؤجلة، إذ توفر هذه الإفصاحات القليل من المعلومات حول استدامة الأرباح المحتملة من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر على المعلومات حول الخسارة، بما في ذلك المحددات المتعددة لفئات الضرائب ومتغيرات التحكم فيها .
	نقاط التشابه	إن كلاً من هذه الدراسة والبحث الحالي يتشابهان من حيث التركيز على المعيار المحاسبي الدولي 12 وبيان مدى ملاءمته لمتطلبات بيئة الأعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات وتطورات متلاحقة .
	نقاط الاختلاف	يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والبحث الحالي في تركيز البحث الحالي على بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 في تحسين جودة الابلاغ المالي، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على أثر تبني معيار المحاسبة الدولي رقم 12 للإبلاغ عن خسائر الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن الاختلاف في بيئة التطبيق، حيث طبق البحث الحالي في بيئة الاعمال العراقية، بينما طبقت الدراسة السابقة في بيئة الأعمال الكورية .
	مجال الاستفادة من الدراسة	تمت الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، فضلاً عن توجيه الباحث للانطلاق بكتابة الجانب التطبيقي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف البحث وبما يتلاءم مع طبيعة القطاع المصرفي العراقي .

المصدر: إعداد الباحث .

3.2.1. اسهامات البحث الحالي :.

عند قيام الباحث بمراجعة الادبيات والدراسات السابقة التي تمت الإشارة اليها وذات صلة بموضوع البحث الحالي، أتضح أن هناك شحاً في الادبيات والدراسات التي تناولت موضوع ايجاد علاقة الأثر بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وجودة الإبلاغ المالي حسب علم الباحث، إذ إن اغلب دراسات سابقة تناولت المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بشكل منفصل عن جودة الابلاغ المالي، إما البحث الحالي فتناول تطبيق هذا المعيار في البيئة العراقية مع التركيز على القطاع المصرفي من أجل المساعدة في تحسين جودة الابلاغ المالي .

كما يتشابه البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة من حيث التركيز على موضوع المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وأهمية تطبيقه في الوحدات الاقتصادية، ويتشابه هذا البحث مع دراسات أخرى من حيث التركيز على موضوع تحسين جودة الابلاغ المالي وبيان مدى أهميته للوحدات الاقتصادية .

وبالنسبة لنقاط الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، فإن البحث الحالي تناول موضوع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في البيئة العراقية مع التركيز على القطاع المصرفي من أجل المساعدة في تحسين جودة الابلاغ المالي، أما الدراسات السابقة فيلاحظ أنها قد تناولت المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وجودة الابلاغ المالي بشكل منفصل عن بعضهما بعض، وهذا ما يمثل اسهاماً وتمييزاً للبحث الحالي، وبذلك فإن البحث الحالي يعد مكملاً للدراسات السابقة وانه ابتدأ من حيث ما انتهت إليه هذه الدراسات .

ويمكن توضيح أسهامة البحث الحالي من خلال النقاط الآتية :

1. ربط البحث الحالي بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وامكانية تطبيقه في بيئة الأعمال العراقية بالتركيز على القطاع المصرفي، وهذا مالم يكن موجوداً في الدراسات السابقة .
2. ركز البحث على تحسين جودة الابلاغ المالي من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في بيئة الأعمال العراقية بالتركيز على القطاع المصرفي، وهذا مالم يكن موجوداً في الدراسات السابقة .

الفصل الثاني

المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي (12) وجودة الابلاغ المالي

المبحث الأول/ المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي (12)

المبحث الثاني/ المرتكزات المعرفية لجودة الابلاغ المالي

المبحث الثالث/ العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي (12) وجودة الابلاغ المالي

المبحث الأول/ المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي (12)

خلال هذا المبحث تم تناول المرتكزات المعرفية للمعيار المحاسبي الدولي 12 الخاص بضريبة الدخل، إذ تم التركيز على مفهوم هذا المعيار وأهدافه ونطاقه وآلية عمله ومقارنته مع القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) .

1.1.2. مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :.

إن المبادئ المحاسبية التي تتبعها الوحدات الاقتصادية في تسجيل احداثها الاقتصادية تتباين وتختلف عن قواعد القانون الضريبي المتبع لاحتساب الضريبة على الدخل الذي تحققه تلك الوحدات ويعود هذا الاختلاف الى العديد من العوامل يبرز في مقدمتها اعتماد اساس الاستحقاق الذي يعد الأساس الرئيس المستعمل في القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية المختلفة . (Petersen & pleborg,2012:4)

وتتمسك العديد من السلطات الضريبية بحجة عدم تحقق الخسائر في تاريخ اعداد القوائم المالية. كما يسهم في نشوء التباين ذاك النهج الاقتصادي الذي تنتهجه العديد من الدول للتأثير في النشاط الاقتصادي لوحداتها الاقتصادية والذي ينعكس على قانون الضريبة على الدخل، كما هو الحال بالنسبة للدول التي تسمح بتدوير الخسارة المتكبدة في سنوات سابقة الى سنوات لاحقة، الامر الذي يسهم في اعداد التوازن للمركز المالي للوحدة الاقتصادية في السنوات التي تلي سنة الخسارة (العجيلي،2013: 10) .

ومع تزايد تطبيق معايير المحاسبة الدولية وإعداد التقارير المالية بالاعتماد على هذه المعايير في ظل العولمة، فمن المتوقع أن يكون هناك توافق في المعالجات المحاسبية، في حين لا يتوقع أن يكون التوافق بالدرجة نفسها في مجال الضريبة، طالما ان كل دولة تفرض ضرائبها بما يحقق سياستها المالية بوصفها هدفاً نهائياً من خلال فرض الضريبة، ومما يؤدي إلى عدم التوافق أيضا في استخدام المعايير في حقل الضريبة كما هو عليه الحال في حقل المحاسبة، هو أن أكثر القواعد التي تستخدم في حقل المحاسبة المالية تختلف عن تلك التي تستخدم في المجال

الضريبي، ويصبح أثر تلك الاختلافات في النتائج أكثر وضوحا عندما تتبع دولة معينة قواعد وإجراءات خاصة بالضريبة بشكل مختلف عن التطبيقات المحاسبية، وفق المعايير والقواعد المحاسبية المتبعة في تلك الدولة (Blancchett,2001:3) .

لذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بالمحاسبة عن ضرائب الدخل، من أجل توفير دليل موحد للوحدات الاقتصادية التي تطبق معايير المحاسبة الدولية من أجل معالجة الفروقات التي تنشأ نتيجة اختلاف متطلبات القوانين الضريبية عن نظيراتها وفق المعايير الدولية، بحيث لا تترك تلك الفروقات لتبقى خارج السجلات المحاسبية دون بيان أثرها في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية على مدى فترات مالية عديدة (العجيلي،2013: 10) .

ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) من الوحدة الاقتصادية المحاسبة عن التبعات الضريبية للعمليات والأحداث بنفس الطريقة التي تحاسب فيها عن العمليات والاحداث الاخرى، ومن ثم فإن العمليات والأحداث التي يعترف بها في الربح أو الخسائر يجب ان يعترف بأثارها الضريبية ، كذلك اي عمليات أو أحداث أخرى يعترف بها خارج الربح أو الخسارة، إما في بيان الدخل الشامل الأخر، ويتم أيضا الاعتراف بأي آثار ضريبية أخرى خارج الربح أو الخسارة إما في بيان الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية على التوالي (حسين وآخرون،2020: 529) .

وعليه فينظر الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بأنه مجموعة من الارشادات والتوجيهات الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية التي تبين المعالجات المحاسبية الخاصة بضرائب الدخل المحلية والأجنبية وكيفية الافصاح عنها بشكل مفصل عن مكوناتها وموحدة لجميع الوحدات الاقتصادية المطبقة للمعيار (سلمان وعلي، 2014: 12) .

أي إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) جاء لوصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، ويحدد المعيار للربح المحاسبي والربح الضريبي والدخل المحاسبي والدخل الضريبي (حسين وآخرون،2020: 529) .

لذلك فمن الضروري التمييز بين الربح المحاسبي والربح الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى يجب التمييز بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، وكما موضح بالآتي :.

1. يختلف مفهوم الربح المحاسبي عن الربح الضريبي، بمعنى أن الأخير هو المبلغ الخاضع للضريبة وفقًا لأحكام قانون ضريبة الدخل، ويتم احتسابها من خلال مراعاة الربح المحاسبي ثم إضافة المصاريف غير المسموح بها ناقصًا المصاريف المسموح بها والإيرادات المقيدة في حساب الربح والخسارة (Cussat,et.al.,2018:22)، إذ يشار بالربح المحاسبي قبل الضريبة أو بالدخل لأغراض اعداد التقارير المالية والذي يتم التوصل إليه بالاستناد لمعايير اطار اعداد القوائم المالية وذلك بهدف تقديم معلومات عن أداء الوحدة الاقتصادية أو نتيجة عملها لمستخدمي المعلومات المحاسبية من حاملي حقوق الملكية ومستثمرين ودائنين وغيرهم. أما الربح الضريبي فيشار إليه بالربح لأغراض حساب الضريبة المستحقة للسلطات الضريبية والذي يتم التوصل إليه بالاستناد الى قواعد قانون الضريبة الناظم. كما أن الربح المحاسبي الذي تظهره القوائم المالية بشكل مخرجات للنظام المحاسبي لا يمثل الربح الضريبي الذي تعتمده السلطات الضريبية لتحديد مبلغ الضريبة واجبة الدفع (سلمان والبدران،2009: 35) .
2. يختلف الدخل المحاسبي عن الدخل الضريبي لاختلاف المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية. فالمحاسبة المالية هي عملية تسجيل وتحضير القوائم المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعليه فإن الدخل المحاسبي يتحدد للوحدة الاقتصادية من خلال تطبيق هذه المبادئ، أما المحاسبة الضريبية فهي تعتمد على قانون ضريبة الدخل والتعليمات والأنظمة الصادرة بموجبه إذ يتم إجراء التعديلات اللازمة على الدخل المحاسبي للوصول الى الدخل الضريبي حيث لا يتم مسك حسابات وإعداد قوائم مالية خاصة بالضريبة (البطريق،2004: 67)، وبذلك فإن الدخل المحاسبي يختلف عن الدخل الضريبي بالآتي :. (الفار،2010: 39) :.

أ. الاختلاف في النظرة إلى الإيرادات والمصاريف، حيث توجد بعض الإيرادات التي لا يتم الاعتراف بها للوصول إلى الدخل الضريبي في حين يتم الأخذ بها بوصفها إيراداً للوصول إلى الدخل المحاسبي مثل أرباح بيع الاراضي .

ب. وجود إعفاءات منصوص عليها بقوانين ضريبة الدخل، هذه الإعفاءات قد تصل إلى إعفاء قطاعات ومشاريع كاملة في بعض الأحيان عدا الإعفاءات الشخصية المختلفة، وهذه الإعفاءات لا يمكن اعتمادها بأي حال من الاحوال للوصول الى الدخل المحاسبي الذي من المفترض ان يظهر نتيجة الأعمال بصورة دقيقة .

وعليه، يرى الباحث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) هو أحد المعايير الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل تقديم الارشادات الخاصة بضريبة الدخل فيما يتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي، وعند تطبيق هذا المعيار لابد من التمييز بين الربح والدخل المحاسبي والربح والدخل الضريبي، ومحاولة التوفيق فيما بينهم لمعالجة الفروقات التي تنشأ نتيجة اختلاف القوانين الضريبية المحلية عن نظيراتها وفق المعايير الدولية .

2.1.2. أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :.

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدوليّة يهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها تحقيق الشفافية والمُساءلة والكفاءة، إذ تعمل على توفير المعلومات اللازمة للقائمين على الإدارة من جهة، ومساعدة المُستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر، وبالتالي تحسين عملية تخصيص رأس المال من جهة أخرى، أي بمعنى المساعدة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام (Chu,et.al.,2019:885) .

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بشكل خاص الى توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، من خلال توضيح كيفية المحاسبة عن الآثار الضريبية الحالية والمستقبلية، وكما موضح بالآتي :. (IAS-12,2012:1)

1. الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفتري للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفتري للالتزامات، المثبتة في قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية .
2. المحاسبة عن الآثار الضريبية المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المثبتة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية .

وهذا يعني أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يهدف إلى شرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، وبالتحديد يوضح المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار ضريبة الدخل المستحقة الدفع عن الفترة الحالية ومقدار ضريبة الدخل المؤجلة، كما يوضح المعيار كيفية التعامل مع الاختلافات بين الدخل المحاسبي المعد وفقاً لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والدخل الخاضع للضريبة (أبو نصار وحميدات،2013: 213) .

ومن الأمور الملازمة لإثبات أصل أو التزام أن تتوقع المنشأة المعدة للتقرير استرداد أو تسوية المبلغ الدفتري لذلك الأصل أو الالتزام. وإذا كان من المرجح أن استرداد أو تسوية ذلك المبلغ الدفتري سوف يجعل مدفوعات الضريبة المستقبلية أكبر أو أصغر مما يمكن أن تكون عليه إذا لم تكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية آثار ضريبية، فإن هذا المعيار يتطلب من المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة أو أصل ضريبة مؤجلة (Beisland,et.al.,2015:42) .

ويتطلب هذا المعيار المحاسبة عن الآثار الضريبية للمعاملات والأحداث الأخرى بالطريقة نفسها التي تحاسب بها عن المعاملات والأحداث الأخرى، وعليه، ففيما يخص المعاملات والأحداث الأخرى المثبتة ضمن الربح أو الخسارة، يتم أي إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة ضمن الربح أو الخسارة، وفيما يخص المعاملات والأحداث الأخرى المثبتة خارج الربح أو الخسارة بشكل مباشر ضمن حقوق الملكية (Hanlon,2003:833) .

ويتم أيضا إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر ضمن حقوق الملكية، على التوالي)، وبالمثل، يؤثر إثبات أصول والتزامات الضريبة المؤجلة ضمن تجميع الأعمال على مبلغ الشهرة الناشئة ضمن تجميع الأعمال ذلك أو المبلغ المثبت لمكسب الشراء بسعر عالٍ (Turley,2007:18) .

ويتطلب هذا المعيار من الوحدة الاقتصادية المحاسبة عن التبعات الضريبية للعمليات والأحداث بنفس الطريقة التي تحاسب فيها عن العمليات والاحداث الاخرى، ومن ثم فإن العمليات والأحداث التي يعترف بها في الربح أو الخسائر يجب ان يعترف بآثارها الضريبية، كذلك اي عمليات أو أحداث أخرى يعترف بها خارج الربح أو الخسارة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية (Chan,et.al.,2013:12) .

كما يعالج المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المحاسبة عن ضرائب الدخل الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر أو الخصومات الضريبية غير المستخدمة وعرض ضرائب الدخل في البيانات المالية والإفصاح عنها (العجيلي،2013: 12) . ويمكن توضيح أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) من خلال الشكل الآتي :.

شكل (2)

أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)

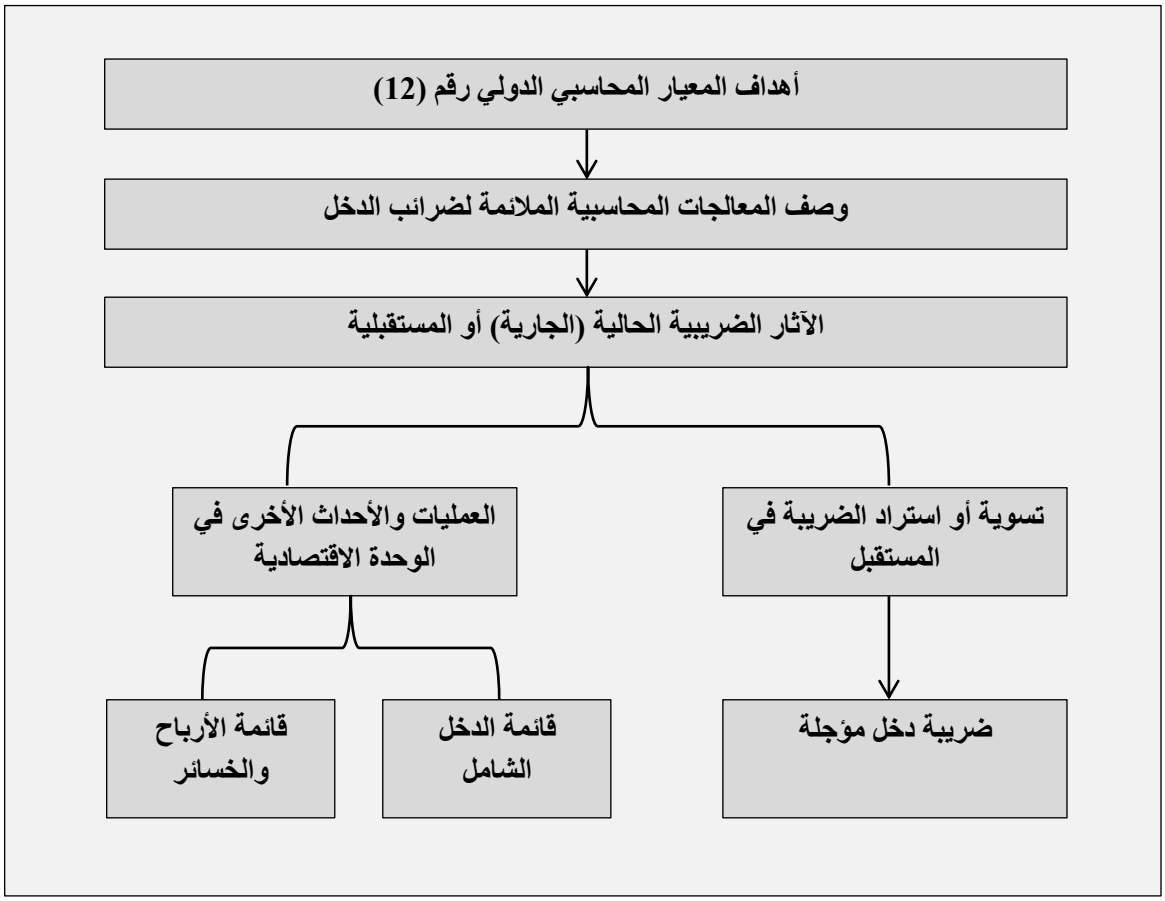

Source: (Silvia, Mahutova, 2018, IFRS - IAS 12 income taxes, Available at: http://www.ifrsbox.com/ias-12-income-taxes) .

ويتفق الباحث مع ما عرضه مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن أهمية المعاير المحاسبي الدولي رقم (12) لأجل الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفتري للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفتري للالتزامات المثبتة بقائمة المركز المالي وذلك من أجل المحاسبة عن الآثار الضريبية المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المثبتة في القوائم المالية .

2-1-3- نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل والتعريفات والمصطلحات المستعملة :.

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل، وتشمل ضرائب الدخل كافة الضرائب المحلية والاجنبية المفروضة على الارباح الخاضعة للضريبة، كما تشتمل ضرائب الدخل على ضرائب اخرى مثل الضرائب المحتجزة والواجب دفعها من قبل الوحدات الاقتصادية التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الارباح للوحدات الاقتصادية الام، علماً أن هذا المعيار لا يغطي المحاسبة عن المنح الحكومية (IAS-12,2012:1) .

فالضريبة هي فريضة إلزامية يلزم المكلفين على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة (Chan,et.al.,2013:46) .

إما ضريبة الدخل على إنها ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص (الطبيعيين كالأفراد أو المعنويين كالشركات) الذين يمارسون المهن والنشاطات المختلفة، والذين يزيد دخلهم عن مقدار معين من المال في السنة، حيث تقوم الدولة باقتطاع جزء من الأرباح إذا زاد عن حد معين (البطريق،2004: 18) .

وهنالك مجموعة من التعريفات والمصطلحات التي وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :.

1. **الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) :-** ينظر الى الربح الخاضع للضريبة بأنه الربح الصافي، الذي يساوي الفرق بين الايرادات المقبوضة من طرف الوحدة الاقتصادية والتكاليف التي تتحملها، إذ يحدد الربح الصافي حسب نتائج مختلف العمليات من طرف كل وحدة اقتصادية، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، سواء أثناء الاستغلال أو في نهايته، وبذلك فإن الربح أو الخسارة المعدة وفقاً لمتطلبات التشريعات الضريبية المحلية، ويمثل هذا الرقم الاساس الذي يستخدم لاحتساب مقدار ضريبة الدخل الواجبة السداد للسطات الضريبية عن الفترة الجارية (حسين وآخرون،2020: 530) .

2. **الضريبة الحالية او الجارية :** تتمثل بمبلغ ضرائب الدخل المستحقة القابلة للاسترداد عن الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للمدة وفقا للتشريعات الضريبية، وتتكون الضرائب الجارية على رأس المال من الضرائب مستحقة الدفع بصورة دورية على ممتلكات أو صافي ثروة الوحدات المؤسسية، عدا الضرائب الجارية المتنوعة فهي مثل ضريبة النفوس والضرائب على الإنفاق ومدفوعات الأسر للحصول على تراخي والضرائب على المعاملات الدولية (Elliott,2004:347) .
3. **المصروف الضريبي (الدخل الضريبي) :.** هو عبارة عن مصروف ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة الحالية والواجب إظهاره في قائمة الدخل، ويمكن تحديده من خلال ضريبة الدخل الجارية بعد تعديلها بالضرائب المؤجلة (Dhaliwal,2013:136) .
4. **الضريبة المؤجلة :-** ينظر الى الضريبة المؤجلة على أنها أصل تصوري أو التزام يعكس ضريبة الدخل للشركة على أساس أنها مماثلة أو مشابهة للاعتراف بالأرباح من المعاملة الضريبية. يمكن أن تنشأ التزامات الضريبة المؤجلة بصفتها نتيجةً للتعامل الضريبي للشركة لإنفاق رأس المال الذي يكون أسرع من التعامل مع انخفاض المحاسبة، ويمكن تقسيم الضرائب المؤجلة على الآتي :. (حسين وآخرون،2020: 530-531)

أ. **الأصول الضريبية المؤجلة :.** هي مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها في الفترات المقبلة وذلك نتيجة فروقات واجب خصمها وترحيل خسائر ضريبية لم تستنفد الى فترات لاحقة يحق للوحدة الاستفادة منها .

ب. **الالتزامات الضريبية المؤجلة :-** هي عبارة عن ضريبة الدخل المستحقة بموجب المحاسبة المالية عن الفترة الحالية الا انها واجبة السداد بموجب قانون الضريبة خلال الفترات المستقبلية، بحيث تتعلق تلك الفروقات بالفروق المؤقتة، وتنشأ الفروقات عندما تكون القيمة المسجلة للأصل بالدفاتر المحاسبية أكبر من اساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة المسجلة للالتزام أقل من اساسه الضريبي .

5. **الفروقات الضريبية :.** هي الفروق الناتجة عن عدم التساوي بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، ويمكن تصنيفها الى فروقات مؤقتة وفروقات دائمة، ويمكن توضيح هذين النوعين من الفروقات الضريبية من خلال الآتي :. (الفار،2010: 38-39)

أ. **الفروقات المؤقتة :-** وهي الفروقات بين القيمة الدفترية المعدلة للأصل او الالتزام الوارد في قائمة المركز المالي المستخدم ويمكن ان تكون الفروق المؤقتة فروقاً مؤقتة خاضعة للضريبة تتمثل بفروق مؤقتة سوف تنجم عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي للفترات المالية المقبلة وذلك باسترداد أو تسوية القيمة الدفترية المعدلة للأصل او الالتزام وفروق مؤقتة قابلة للخصم او التنزيل وتتمثل بفروق ينجم عنها مبالغ قابلة للخصم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للفترات القادمة وذلك عند استرداد او تسوية القيمة الدفترية المعدلة (المسجلة) للأصل او الالتزام .

ب. **الفروقات الدائمة :-** عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الفروقات الدائمة أو الثابتة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، بأنها الاختلافات التي تنشأ خلال مدة مالية معينة ولا تنعكس اثارها في مدة او مدد تالية، وتنشأ هذه الفروق نتيجة ان بعض البنود التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس احد نوعي الدخل المحاسبي أو الضريبي ولا تؤخذ في الاعتبار عند قياس النوع الاخر من الدخل .

يلاحظ مما سبق، إن هناك العديد من المصطلحات والتعاريف التي ينبغي التعرف عليها وفهمها جيداً، وذلك من أجل المساعدة في تطبيق المعيار الدولي رقم (12) بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق الاهداف المرجوة منه .

4.1.2. آلية عمل المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :-

يمكن توضيح آلية عمل المعيار المحاسبي الدولي (12)، من خلال مجموعة من النقاط والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :- (الججاوي ونعوم،2010: 366)، (حسين وآخرون،2020: 531-532)

1. الاعتراف بالضريبة الجارية غير المدفوعة عن المدة الجارية والمدد السابقة كالتزام، واذا كان المبلغ المدفوع يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة بوصفها أصلاً (موجوداً) ضريبياً يظهر في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية .

2. الاعتراف بالمنفعة المتعلقة بالخسارة الضريبية بوصفها أصلاً والتي يمكن استخدامها بأثر رجعي لاسترداد ضريبة جارية لفترة سابقة، لذلك من الضروري اظهارها في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية .
3. الاعتراف بالتزام ضريبي لكافة الفروق الضريبية المؤقتة مالم ينشأ الالتزام الضريبي عن شهرة ولا يسمح باقتطاع اطفائها للأغراض الضريبية او الاعتراف الاولي بأصل او التزام في عملية ليست ضمن اعمال في وقت حدوثها لم تؤثر على الربح المحاسبي ولا الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) .
4. يعترف بأصل ضريبي مؤجل لقاء خسارة ضريبية وخصومات ضريبية غير مستخدمة مدورة الى حد من المحتمل تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام هذه الخسائر والخصومات مقابلها .
5. تقاس الاصول والالتزامات الضريبية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه أو استرداده من السلطة الضريبية باستخدام معدلات الضريبة وقوانينها السارية بتاريخ اعداد الميزانية العمومية .
6. الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة لدخل او مصروف وشمولها بصافي الربح او الخسارة للفترة ماعدا العملية او الحدث الذي يعترف به في الفترة نفسها او فترات مختلفة مباشرة بحقوق الملكية او ضمن الأعمال بطريقة التملك، إذ يتطلب الأمر المحاسبة عن الضريبة المؤجلة باستعمال طريقة التزام والتي تعرف أحيانا بإسم طريقة الميزانية العمومية للالتزام والتي يتم الافصاح عنها بشكل منفصل .

وعليه، فإن المبلغ الخاضع للضريبة سيكون الأساس الضريبي للوحدة الاقتصادية بشكل عام هو المبلغ النهائي المبلغ عنه في بيان الربح أو الخسارة زائد أو ناقص أي دخل أو خسارة، الا إن هناك حالات قد يختلف فيها الربح المحاسبي عن الربح الخاضع للضريبة، وهذا الاختلاف الذي ينشأ على الأرجح يجب تسويته في فترة مستقبلية، لذلك يجب الاعتراف بالفرق في الميزانية العمومية بوصفها أصلاً أو التزاماً ضريبياً، بحيث لا يمكن التعرف على الأصل الضريبي إلا إلى الحد الذي من المحتمل استرداده في المستقبل، إذ يلزم دائمًا الاعتراف بالالتزام الضريبي بالكامل والافصاح عنه في القوائم المالية (Defond,et.al.,2011:242) .

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الحالية والفترات السابقة يتم الاعتراف بها بوصفها التزاماً، واذا كان المبلغ المدفوع يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة بوصفها أصلاً ضريبياً، كما إن المنفعة المتعلقة بالخسارة الضريبية يتم الاعتراف بها كأصل ضريبي، أما الفروق الضريبية المؤقتة فيتم الاعتراف بها بوصفها التزماً ضريبياً، إذ يتم الاعتراف بأصل ضريبيي مؤجل لقاء خصومات ضريبية غير مستخدمة مدورة الى حد من المحتمل تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام هذه الخسائر والخصومات مقابلها .

5.1.2. القياس المحاسبي لضرائب الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :.

خلال هذه الفقرة يتم تناول كل من قياس الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وقياس الضرائب المؤجلة وفق هذا المعيار، وكما موضح بالفقرات الآتية :.

2-1-5-1- قياس الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :.

يتطلب الاعتراف بالضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الجارية والفترات السابقة بوصفها التزاماً، إما إذا كان المبلغ المدفوع عن الفترة الجارية والفترات السابقة يزيد عن المبلغ المستحق، فيعترف بالزيادة بوصفها أصلاً ، وعليه فإن الالتزام يتعلق بضرائب غير مدفوعة، أما الأصل فيتعلق بضريبة مدفوعة بشكل أكثر من المبلغ المستحق (العجيلي،2013: 34) .

يتجسد المبدأ الأساس الذي يقوم عليه المعيار، بالمحاسبة عن الاثار الضريبية الجارية والمؤجلة الناتجة عن عملية أو حدث بما يماثل المحاسبة عن العملية أو الحدث نفسه، من خلال فرضه الاعتراف بالضريبة الجارية في الربح والخسارة طالما أنها تنتج عن بنود تم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الاخر أو مباشرة في حقوق الملكية (Kim & Shi,2007:152) .

ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي (12) في الفقرة 58 الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة بوصفها دخلاً أو مصروفاً وشمولها بصافي الربح أو الخسارة للفترة، ماعدا الى الحد الذي تنشأ فيه من خلال الآتي :. (IAS-12,2012:4)

1. العملية أو الحدث الذي يعترف به بنفس الفترة أو فترات مختلفة، خارج الربح أو الخسارة في بيان الدخل الشامل الاخر وإنما مباشرة في حقوق المالكين .
2. اندماج أعمال الوحدة الاقتصادية بطريقة التملك .

وفي حال نشأت الضريبة الجارية عن بنود تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر كما هو الحال لفروقات الصرف الناجمة عن ترجمة البيانات المالية لعملية اجنبية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بالمحاسبة عن ضرائب الدخل، أو عن بنود تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية كما هو الحال للتعديلات التي تتم على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والناتجة من التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو تصحيح الأخطاء، فإن الاعتراف بالضريبة الجارية يتم إما في بيان الدخل الشامل الاخر أو مباشرة في حقوق الملكية، أي بما يماثل طريقة المحاسبة عن العملية أو الحدث المسبب لنشوء الضريبة .

وعليه، فمن الضروري قياس الأصول والالتزامات الضريبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للفترة الحالية أو الفترات الماضية بالمبلغ المتوقع دفعه أو استرداده من السلطات الضريبية باستعمال معدلات الضريبة المعمول بها وفقاً لقوانين الضريبة السارية المفعول في البلد في نهاية فترة إعداد القوائم والتقارير المالية .

2.5.1.2. قياس الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي (12) :.

أشار العديد من الباحثين الى أن هناك طريقتين لقياس ومعالجة الضرائب المؤجلة هما طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) وطريقة قائمة الدخل (الضرائب المؤجلة) (المعموري ويوسف،2015: 95)، ويمكن توضيح هاتين الطريقتين وآلية عمل كل منهما لقياس الضرائب المؤجلة، وكما موضح بالآتي :.

1. **طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) :ـ** إن هذه الطريقة تعتمد على حساب الفروقات المؤقتة، إذ إن هذه الفروقات والتي تنشأ في المدة الحالية وتنعكس خلال المدد القادمة تعكس آثاراً ضريبية تعترف بها هذه الطريقة ويم التحاسب عليها من خلال ايجاد الفروقات المؤقتة بين قيمة الأصل الدفترية والأساس الضريبي لذلك لأصل شريطة تقدير قيمة هذا بدقة وموضوعية عالية (أبو نصار وحميدات،2013: 209) .
2. **طريقة قائمة الدخل (الضرائب المؤجلة) :.** ان هذه الطريقة تستند في حساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة إلى معدلات الضريبة السارية عند نشوء الفروق المؤقتة الذي حدثت بحيث لا يعدل رصيد الضرائب المؤجلة ليعكس التغيرات اللاحقة بمعدلات الضرائب، وهذا يعني أن هذه الطريقة تهتم بالآثار الضريبية التي يمكن أن تنشأ عن الفروق المؤقتة في السنة الحالية فقط، سواء كانت تلك الفروق نشأت لأول مرة او التي نشأت في سنوات سابقة وظهرت آثارها الضريبية في السنة الحالية (سلمان وعلي،2014: 7) .

ومما تجدر الاشارة إليه إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) منع استعمال طريقة التأجيل في المحاسبة عن فروقات التوقيت بين المتطلبات المحاسبية والمتطلبات أو الأسس الضريبية للإيرادات والمصروفات في الوحدة الاقتصادية أي منع تبني طريقة قائمة الدخل (الضرائب المؤجلة) (ابو نصار وحميدات،2013: 220) .

لذلك تبنى المعيار استعمال طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) في المحاسبة عن الفروقات الضريبية المؤقتة بين المتطلبات المحاسبية والاسس الضريبية خلال الأصول والالتزامات، إذ إن الفروقات المؤقتة التي تنشأ في المدة الحالية وتنعكس خلال المدد القادمة تعكس آثاراً ضريبية تعترف بها هذه الطريقة ويم التحاسب عليها من خلال ايجاد الفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية المسجلة للأصل والأساس الضريبي للأصل شريطة تقدير قيمة هذا الأصل بموثوقية مناسبة (IAS-12,2012:4) .

وبناءً على ما سبق، يؤكد الباحث على أهمية طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) وذلك لأن هذه الطريقة تعتمد على حساب الفروقات المؤقتة التي تنشأ في المدة الحالية وتنعكس خلال المدد القادمة والتي تعكس آثاراً ضريبية يعترف بها .

6.1.2. الافصاح المحاسبي لضرائب الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) :.

أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل الى الافصاح المحاسبي عن الضرائب الحالية والمؤجلة في الفقرات من (79) الى (88) وذلك من أجل تزويد المستخدم بفهم للعلاقة بين الربح المحاسبي والآثار الضريبية ذات الصلة، إلى جانب المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتصلة بالآثار الضريبية للأصول والمطلوبات المعكوسة بالفعل في الميزانية العمومية، والغرض من الافصاحات المفروضة حديثا هو القاء المزيد من الضوء على العلاقة بين الاصول والخصوم الضريبية المؤجلة المقر بها النفقة او المنفعة الضريبية المؤجلة المقر بها في الإيرادات وطبيعة الفروق المؤقتة ذات الصلة بالبنود التي تقوم الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عنها (العجيلي،2013: 43-44) .

كما وأوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) أن هناك مجموعة من متطلبات الافصاح عن مصروف ضريبة الدخل للفترة، والأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التي تظهر في قائمة المركز المالي بتاريخ اعداد التقارير المالية، بحيث تحدد تلك الفقرات مجموعة من الافصاحات، وهي كالآتي :. (IAS-12,2012:19) .

1. الافصاح بشكل منفصل عن مكونات مصروف أو دخل الضريبة التي يمكن أن تتضمن مجموعة من الأمور، وهي كالآتي :.
   أ. مصروف أو دخل الضريبة الجاري .
   ب. أي تعديلات معترف بها في الفترة عن ضريبة الدخل من فترات سابقة .
   ت. مبلغ مصروف أو دخل الضريبة المؤجل الذي يعود الى نشوء وانعكاس الفروق المؤقتة خلال الفترة المحاسبية .
   ث. مبلغ مصروف أو دخل الضريبة المؤجل الذي يعود لتغيرات في معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة .
   ج. مبلغ المنفعة الناشئ عن خسائر ضريبية غير معترف بها سابقا أو خصومات ضريبية أو فروقات مؤقتة مستخدمة لتخفيض مصروف الضريبة الجاري .

ح. مبلغ المنفعة من خسائر غير معترف بها سابقا أو خصومات ضريبية أو فروقات مؤقتة لفترة سابقة مستخدمة لتخفيض مصروف الضريبة المؤجل .

خ. مصروف الضريبة المؤجل الناشئ عن تخفيض أو انعكاس تخفيض سابق لأصل ضريبي مؤجل بموجب الفقرة 56 من المعيار .

د. مبلغ مصروف أو دخل الضريبة الذي يعود الى تلك التغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء الأساسية المشمولة في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة بموجب المعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة الدولي 8 وذلك لعدم امكانية حسابها للفترات السابقة .

2. فيما يرتبط بالضرائب المؤجلة المعترف بها أما في بيان الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية فإن المعيار يتطلب الافصاح بشكل منفصل عن الآتي :.

أ. إجمالي الضريبة الجارية أو المؤجلة التي تعود لبنود حملت أو أضيفت لحساب حقوق المالكين .

ب. مبلغ ضريبة الدخل المرتبط بكل مكون للدخل الشامل الآخر .

3. شرح العلاقة بين مصروف أو دخل الضريبة والربح المحاسبي في إحدى أو كلا الشكلين الآتيين :.

أ. مطابقة رقمية بين مصروف أو دخل الضريبة وناتج ضرب الربح المحاسبي بمعدل أو معدلات الضريبة المطبقة، مفصحاً كذلك عن أساس احتساب معدل أو معدلات الضريبة المطبقة .

ب. مطابقة رقمية بين متوسط معدل الضريبة الفعلي المساوي لناتج قسمة مصروف أو دخل الضريبة على الربح المحاسبي ومعدل الضريبة المطبق، مفصحاً كذلك عن أساس احتساب معدل الضريبة المطبق .

4. مبلغ وتاريخ الانتهاء للفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، الخصومات الضريبية غير المستخدمة والتي لم يعترف بأصل ضريبي مؤجل عنها في بيان المركز المالي .

5. بخصوص كل فرق وكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة يتطلب المعيار الافصاح عن الآتي :.

أ. مبلغ الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها في بيان المركز المالي لكل فترة معروضة .

ب. مدخل الدخل او المصروف الضريبي المؤجل المعترف به في الربح أو الخسارة، إذا لم يكن هذا واضحا من التغيرات في المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية .

ت. الافصاح عن المبلغ الضريبي المؤجل وعن طبيعة الأدلة الداعمة للاعتراف به وذلك، عندما :.

- يكون استخدام الأصل الضريبي المؤجل معتمدا على الارباح الضريبية المستقبلية الزائدة عن الارباح الناشئة من انعكاس فروق ضريبية مؤقتة موجودة .
- يكون المشروع قد عانى من خسائر إما في الفترة الجارية أو الفترة السابقة لدى السلطة الضريبية التي يعود إليها الأصل الضريبي المؤجل .

وعند الإفصاح المحاسبي تتم مراعاة الطبيعة المميزة للضرائب على الدخل، ويشير الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة الضريبية إلى أنه ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تفصح في إقرارها الضريبي المقدم إلى هيئة الضرائب أو السلطة الضريبية بكل وضوح دون أي لبس أو غموض عن جميع الحقائق، مع تدعيم ذلك الإقرار بالقوائم المالية التي تعكس القيمة الحقيقية المبينة في تلك القوائم (العجيلي،2013: 46) .

وهذا يعني أن تكون البيانات الموضحة بالإقرار على درجة عالية من الدقة والوضوح بحيث تعطي صورة حقيقية عن مركز الشركة الضريبي، مع ضرورة أن تقدم الإقرارات والقوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها في المواعيد التي تحددها دائرة الضريبة، لأن التوقيت بالنسبة لتقديم الإقرارات الضريبية والقوائم المالية المرفقة بها في الوقت المناسب يعد ركنًا هامًا من أركان الإفصاح المحاسبي (عبده،2006: 14) .

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن الافصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ينسجم مع قاعدة اليقين الضريبية، لأن وسعرها وطرائق تقديرها وحق الاعتراف على تقديرها، وموعد دفعها وطريق جبايتها وغيرها مما له علاقة بالضريبة المفروضة تكون واضحة ومعروفة للمكلف أو لأي شخص آخر .

2-1-7- مقارنة المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) مع القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) :-

إن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي أقر في سنة 2001 القاعدة المحاسبية رقم (13) المتعلقة بضريبة الدخل، وتتضمن هذه القاعدة (15) فقرة تناولت الهدف من إصدار القاعدة، والتعريف بالمصطلحات المستخدمة، وعرض والإفصاح عن الخسائر المدورة والوفر الضريبي الناتج عن استخدام الخسائر المدورة في قائمة الدخل، وقد تم اصدار هذه القاعدة بشكل ينسجم مع متطلبات بيئة الأعمال العراقية وما رافقها من تغيرات عديدة ومتلاحقة وذلك من أجل المساعدة في تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية (القاعدة المحاسبية العراقية رقم 13، 2001: 1) .

جاء في الفقرة أولا (الأهداف، والنطاق) إن القاعدة تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي ووصف المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل. ومن استعراض فقرات المعيار، أو القاعدة لا نجد فيها ما يشير إلى كيفية احتساب الوعاء الضريبي (الدخل الخاضع للضريبة)؛ لان ذلك يعتمد على ما جاء في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته، والذي حدد الإيرادات والأرباح الخاضعة للضريبة والنفقات المسموح بتنزيلها منه ولإعفاءات والسماحات، ومن ثم أن هدف المعيار يقتصر على المعالجة المحاسبية للتأثيرات الضريبية للفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي وكذلك الخسائر المدورة وكيفية عرضها الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية (التميمي،2013: 130) .

كما وأكدت القاعدة على موضوع الوفورات الناتجة من استخدام الخسائر المدورة، إذ أن قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته يسمح للمكلف بتنزيل الخسارة المتحققة من

مصادر الدخل الناجم في العراق من الأرباح الناجمة من المصادر الأخرى الخاضعة للضريبة عن السنة التقديرية نفسها والمتبقي من الخسارة يمكن ترحيلها إلى السنوات القادمة، وتنزل من دخل المكلف خلال خمس سنوات، بشرط أن تنزل من مصدر الدخل نفسه الذي نتجت عنه، ولا يسمح بتنزيل أكثر من نصف دخل الوحدة الاقتصادية الخاضع للضريبة لكل سنة من سنوات التحاسب (القشي،2009: 3) .

وافردت القاعدة المحلية موضوعا خاصا للخسائر المدورة ، كما جاء في الفقرات (6) و (7) و (8) وكذلك الفقرات (12) و (13) ضمن موضوع الإفصاح، التي أكدت على ضرورة الإفصاح عن الوفر الضريبي الناتج من استخدام الخسارة في قائمة الدخل عن الفترة الجارية، والإفصاح عن الخسارة المتبقية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق وفر ضريبي مستقبلا، إلا أنها لم تحدد كيفية الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي، فهل تعرض كأصل أم التزام مؤجل أم مستحق ؟ (القاعدة المحاسبية العراقية رقم 13، 2001: 1) .

ومما تجدر الاشارة إليه، بأن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يعترف بالمنفعة المتوقعة من الخسائر المدورة بوصفها أصلاً ضريبياً يعرض ضمن الأصول في الميزانية حسب مدخل الأصل – الالتزام، على الرغم من أن بعضهم يرى انه لا يجب الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة تتعلق بالخسائر المدورة بسب الطبيعة الخاصة للخسائر، واحتمالية عدم تحقق دخل مستقبلا لكي تستقطع منه خسائر السنوات السابقة لذا يجب تعديل معيار الاعتراف بها من الاحتمال المعقول إلى الاحتمال المرجح (كيسو وويجانت،1999: 1032) .

من متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة رقم (14) من فقرات القاعدة المحاسبية المحلية رقم (13) الخاصة بضرائب الدخل ان تظهر الضريبة المستحقة على الدخل الناتج من النشاطات الاعتيادية، وهذا يتطلب من الشركات إعداد قائمة الدخل متعددة الخطوات للإفصاح عن بنود النشاط الاعتيادي بصورة منفصلة عن تلك البنود الخاصة بالنشاطات غير الاعتيادية (القاعدة المحاسبية العراقية رقم 13، 2001: 1)

وبمقارنة القاعدة المحلية رقم (13) بالمعيار الدولي رقم (12)، نجد ان المعيار الدولي عالج الفروق المؤقتة كالتزامات أو أصولاً مؤجلة، وكالآتي (القشي،2009: 4)

1. الاعتراف بالضريبة المستحقة عن الفترة الحالية، والفترات السابقة بوصفها التزاماً .
2. إذا كان مبلغ الضريبة المدفوع عن الفترة الحالية، أو الفترات السابقة يزيد عن الضريبة المستحقة نتيجة الفروق المؤقتة ، فيعترف بالزيادة بوصفها أصلاً .
3. اما إذا كان مبلغ الضريبة المدفوع عن الفترة الحالية، والفترات السابقة يقل عن مبلغ الضريبة المستحقة نتيجة الفروق المؤقتة ، فيعترف بالنقص بوصفه التزاماً .
4. الاعتراف بالمنفعة المتعلقة بالخسائر المدورة (الوفر الضريبي المستقبلي كما أسمتها القاعدة العراقية) بوصفها أصلاً ضريبياً.

اما القاعدة المحلية، فإنها لم تتطرق إلى المعالجات المذكورة في أعلاه، وإنما اكتفت بتعريف الفروق المؤقتة والدائمة دون توضيح كيفية معالجتها، والإفصاح عنها في القوائم المالية باستثناء الوفر الضريبي من الخسارة المدورة (حسين وآخرون،2020: 232-233) .

مما سبق يتضح أن مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي يسترشد بالمعايير الدولية في وضع المعايير المحاسبية لكونها أكثر تفصيلاً وشمولية، وهي التي وضعت لتطبق على مستوى عالمي إلا إننا نجد أن المعيار موضوع البحث قد اخذ الإطار العام او الخطوط العامة من المعيار الدولي المماثل، وأهمل المعالجات المحاسبية للآثار الضريبية للفروقات المؤقتة التي تعد الهدف الأساس لإصدار هذا المعيار، واكتفى بمعالجة الوفر الضريبي الناتج من الخسائر المدورة، لذلك يرى الباحث أن هذا النقص في المعالجات ومتطلبات العرض والإفصاح للمعلومات التي يتضمنها المعيار يجعل منه غامضا ومعقدا وغير ذي فائدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .

المبحث الثاني/ المرتكزات المعرفية لجودة الابلاغ المالي

خلال هذا المبحث تم التطرق الى مجموعة من الفقرات وهي مفهوم الابلاغ المالي وأهدافه ومفهوم جودة الابلاغ المالي وأهميتها وأبعادها وخصائصها من خلال تناول كل من الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية المؤثرة على جودة الابلاغ المالي .

1.2.2. مفهوم الابلاغ المالي :.

ينظر الى الإبلاغ المالي على أنه الافصاح عن المعلومات المحاسبية بواسطة التقارير المالية، أي إنه عملية إعداد المعلومات المالية ذات الغرض العام وايصالها الى جميع الأطراف الذين هم خارج الوحدة ولا يملكون أي مصادر أخرى لطلب المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية (Beest,et.al.,2009:2) .

ويعد الإبلاغ المالي من أهم مخرجات النظام المحاسبي وذلك بسبب تعلقه باطراف خارج إدارة الوحدة الاقتصادية والذين تعتمد قراراتهم على ما يفصح عنه من معلومات محاسبية خاصة بنتيجة النشاط والمركز المالي، لذلك فمن الضروري أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والموثوقية والملائمة لمستخدميها (كاطع،2016: 57) .

وهناك من ينظر الى الابلاغ المالي على تجييز المعلومات المحاسبية ذات الفائدة إلى المستفيدين كالمستثمرين والمقرضين وغيرهم وذلك من أجل ترشيد قراراتهم التشغيلية والاستثمارية وتقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية الخارجة والداخلة المتوقعة، واحتمالية النجاح وقيد التكلفة والمنفعة لهذه المعلومات (محمد، 2016: 43) .

بالإبلاغ المالي هو نظام متكامل للابلاغ عن جميع عناصر نظام المعلومات المحاسبية ذات الفائدة، وذلك من خلال تمثيل أهداف الابلاغ المالي للأطر الفكرية المحاسبية وأساليب القياس وأسس الإفصاح، بالإضافة إلى آليات وأساليب القياس المحاسبي الذي يمكن أن تتبعه الوحدات الاقتصادية (النجار،2010: 26) .

وبذلك فالإبلاغ المالي عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للوحدة الاقتصادية كالمستثمرين والمقرضين وغيرهم من المستخدمين (Benston,et.al.,2007:230) .

ويعد الابلاغ المالي عملية ومنهجية يمكن من خلالها المساعدة في توفير المعلومات الملائمة والدقيقة لمستخدميها ولاسيما الخارجيين منهم وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب الوحدة الاقتصادية معروفة ومعلومة من خلال ايصال هذه المعلومات الى المستخدمين بالوقت المناسب (Cheung,et.al.,2010:148) .

وتوجد العديد من اساليب الابلاغ المالي وهي أساليب مكملة لبعضها بعض إذ يتوقف استخدام هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات المالية، فهناك معلومات أساسية يجب اظهارها، وهناك معلومات ثانوية يتطلب الإفصاح عنها لكن في ملحقات القوائم المالية والهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح عشوائية وغير منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول لدى أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية (Thabit,2013:56) .

وإن جزءاً مهماً من الابلاغ المالي يتمثل في عرض القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عنها تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات اللازمة لهم وذلك من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة (يوسف وعزيز،2013: 30) .

ويمكن استعمال ملاحظات هامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة (Richardson,et.al.,2005:439) .

كما ويمكن اعداد قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة للقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة، وطرق احتساب الاندثار على هذه الاصول، و قائمة المخزون السلعي، وقائمة الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها (Jannis,et.al.,2014:364) .

وهذا يعني أن مفهوم الإبلاغ المالي يعني الافصاح عن المعلومات المحاسبية بواسطة التقارير المالية، أي إن الابلاغ المالي هو إعداد المعلومات المالية ذات الغرض العام وايصالها الى جميع الأطراف الذين هم خارج الوحدة الاقتصادية الذين لا يملكون مصدراً آخر لطلب المعلومات المالية عن هذه الوحدة (وناس،2013: 2) .

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الابلاغ المالي في بيانه رقم (1) بعنوان (مفاهيم الابلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية) بأنه الأنشطة التي تعتمد لخدمة حاجات مستخدمي المعلومات المالية التي يحتاجون اليها من الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وذلك من أجل ترشيد قراراتهم الإدارية (سالار،2009: 31) .

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن الابلاغ المالي هو نظام متكامل يعمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة لاحتياجات المستخدمين من هذه المعلومات، من خلال ايصال صورة واضحة وغير منحازة عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي الى اولئك المستخدمين من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الملائمة وتخفيض حالات عدم التأكد من خلال الاعتماد على المعايير الدولية .

2.2.2. أهداف الابلاغ المالي :.

يهدف الابلاغ المالي بشكل عام الى توفير المعلومات المفيدة للأطراف التي لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في صنع قراراتهم وتساعهم في تقدير حجم عدم التأكد للتدفقات النقدية المحتملة، ويمكن توضيح أهداف الابلاغ المالي من خلال الآتي :. (Kabaliski,2009: 99)، (Haslam & Chow,2012:32)، (كاطع،2016: 59)

1. توفير المعلومات المالية التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، اذ يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات المالية التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار والائتمان .
2. توفير المعلومات المالية التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بهدف المفاضلة بين التدفقات الحالية والتدفقات المستقبلية، وتحديد توقيت التدفقات النقدية وحالة عدم التأكد للمستحقات النقدية من مقسوم ارباح وعوائد بيع الاستثمارات .
3. تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين التي تساعدهم في تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مقسوم الارباح في المستقبل كما يرغب هؤلاء في الحكم على مدى نجاح هذه الوحدة بالشكل الذي يزيد من سعر السهم .
4. المعلومات التي يوفرها الإبلاغ المالي لا تكون مفيدة إذا ما اتصفت بصفتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية وبصيغتين تربط بينهما القابلية على المقارنة والثبات في تطبيق البيانات المحاسبية .
5. بيان نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة فضلاً عن بيان مدى فاعلية وكفاءة إدارة هذه الوحدة في تحقيق أهدافها ولاسيما تلك الاهداف المتعلقة بالجانب المالي والتدفقات النقدية .

إن الإبلاغ المالي يعد من الأمور المهمة في المحاسبة المالية، فهو الذي يقدم معلومات محاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية ومن دون لبس أو تضليل، إذ إن الابلاغ المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية له أهمية كبيرة عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بحيث أضفى عليها المزيد من الشفافية والمصداقية فجعلها تتميز بدرجة كبيرة من الموثوقية يعتمد عليها الكثير من مستخدميها في تقييم الوضعية المالية ومقارنتها من سنة لأخرى ومنه اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة (Elliott,2011:102) .

وهذا يشير الى إن الابلاغ المالي يهدف الى توفير المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية، بالشكل الذي يكون مفيداً للمستخدمين الحاليين والمرتقبين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم التشغيلية وقراراتهم الاستراتيجية المختلفة (Kabaliski,2009:108)، ويمكن توضيح أهداف الابلاغ المالي من خلال الشكل الآتي :.

شكل (3)

أهداف الابلاغ المالي

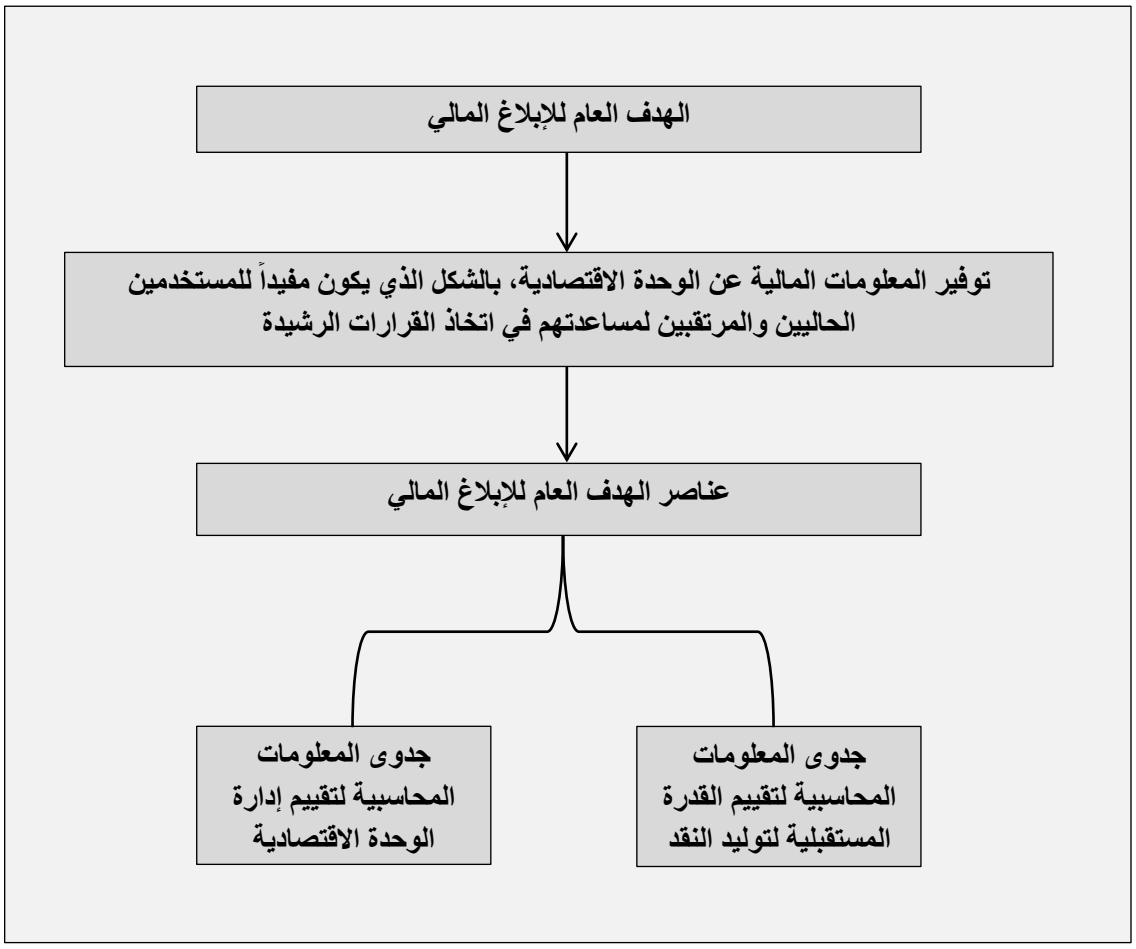

Source : (Kabaliski, Przemysław, (2009), "Comments on the Objective of Financial Reporting in the Proposed New Conceptual Framework", Eurasian Journal of Business and Economics, 2(4), Kyrgyzstan, Page:108) .

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الهدف العام للإبلاغ المالي هو توفير المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية، بالشكل الذي يكون مفيداً للمستخدمين الحاليين والمرتقبين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويتكون هذا الهدف من عنصرين أساسيين هما جدوى المعلومات المحاسبية لتقييم القدرة المستقبلية لتوليد النقد وجدوى المعلومات المحاسبية لتقييم إدارة الوحدة الاقتصادية .

3.2.2. مفهوم جودة الابلاغ المالي :.

تعد جودة الابلاغ المالي من المواضيع التي مازالت قيد التطور في مفهومها وطريقة قياسها، وينعكس تأثيرها في قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، فضلا عن تأثيرها في متغيرات مهمة مثل توزيعات الارباح والقيمة السوقية، لذا تنشا الحاجة الى الخوض في غمارها من اجل مواكبة التطورات البيئية المختلفة (حسين،2016: 44) .

إذ إن القوائم المالية يتم اعدادها من أجل تقديم معلومات محاسبية وافية عن أنشطة الوحدة الاقتصادية، لذلك يجب أن تكون هذه المعلومات بالجودة المطلوبة التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات المستخدمين، لأنها يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على قراراتهم المختلفة كالقرارات الادارية والقرارات الاستثمارية (Beast,et.al.,2009:3) .

وتعدّ المعلومات نتائج نهائيّة من البيانات التي أخضعت للمعالجة بطريقة معيّنة، حتّى تعطي معنى كاملاً يستخدم في العمليات الحاليّة والمستقبليّة لاتخاذ القرارات، وتعد المعلومات المحاسبيّة هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تمثّل المادة الحيّة التي تسجل ويمكن التعامل معها تحليلاً، وتفسيراً، وشرحاً، ووصفاً، بهدف معالجتها وإخراجها على شكل معلومات تمثّل المعطيات وعلى شكل قوائم ماليّة التي تفيد في عملية اتخاذ القرار (Glautier & Underdown,2010:16) .

وينظر الى جودة الابلاغ المالي على إنها مجموعة من الوسائل التي قد تكون على شكل برنامج، تهدف لزيادة التشديد على المخرجات النهائيّة لنظام المعلومات المحاسبي، للحد من العيوب في الأداء والوصول للشيء المراد تحقيقه بالشكل الذي يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة (الهلالي،2016: 19) .

إنّ مفاهيم جودة الابلاغ المالي هي عبارة عن مجموعة من الخصائص النوعيّة التي لا بدّ من أن تتصف بها المعلومات المحاسبيّة لتكون ذات فائدة للأطراف المستفيدين منها، وتختلف هذه الخصائص من مؤسسة لأخرى، مع الإجماع على ثلاث خصائص رئيسة وهي: الملاءمة، والموثوقيّة، والقابليّة للمقارنة (حامدي،2015: 99)

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن جودة الابلاغ المالي هي انعكاس لمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معتمدة على المصداقية وعلاقتها بهذا الموضوع باعتبار رئيس لها بالإضافة إلى مجموعة أخرى من خصائص الجودة . وسوف يتم اختيار خاصية المصداقية والتوقيت المناسب والملائمة لغرض تمثيل وقياس جودة الإبلاغ المالي، وادناه شرح موجز لهذه الخصائص :. (المزوري والشجيري،2010: 9) .

أولاً : المصداقية أو الموثوقية :.

ينظر الى خاصية المصداقية أو الموثوقية على إنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز درجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتشكل الموثوقية الخاصية الاساسية للمعلومات المحاسبية والتي تعني قدرة المعلومات عن التعبير عن فحوى الاهداف او العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، ولكي تكون المعلومات مفيدة، فلا بد لها من أن تكون محل ثقة المستخدم، لإظهار الظروف الاقتصادية والاحداث الخاصة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة ، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي والتقديرات التقريبية قد لا تكون دقيقة ومع ذلك فيجب أن تكون موثوقة بها لان الهدف هو تقديم معلومات التي يثق فيها المستخدمون (العرموطي،2013: 78) .

وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية يمكن توضيحها من خلال مجنوعة من النقاط، وهي مايأتي :.

1. القابلية للتحقق : المعلومات الصادقة يجب ان تكون قابلة للمراجعة والتحقق وامكانية مراجعتها حتى يمكن الاعتماد عليها .
2. صدق التمثيل : المعلومات الصادقة يجب أن تمثل او تصور المضمون الذي تهدف اليه تمثيلا صادقاً .
3. الحياد : الإبلاغ المالي يجب أن يتضمن معلومات بعيدة عن التحيز اي تكون محايدة لا تغلب فيها مصلحة فئة على فئة أخرى مثلا اذا غلبنا مصلحة مجلس الادارة على مصلحة المساهمين فأن المعلومة غير حيادية .

ثانياً : التوقيت المناسب :.

أن الإبـلاغ المـالي لا يمكـن أن يكـون فعـالا مـالم يـتم مراعـاة التوقيـت المناسـب لعـرض المعلومات، اذ تعد خاصية التوقيت المناسب أحد العناصر الملائمة لعرض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات قبل فقدانها القدرة على التأثير في القرار، ويجب أن يتحصل متخذ القرار على المعلومات في الوقت المناسب وهو الوقت الذي يجب أن يتخذ فيه القرار لانه بعد هذا الوقت تفقد المعلومة قدرتها ولا حاجة لاستعمالها في اتخاذ القرار وهذا ما يتطلب الأعداد الجيد للمعلومـات والانتهـاء منهـا فـي الوقـت المناسـب وجعلهـا متاحـة عنـد الطلـب (رمضـان والشجيري،2009: 11) .

كما وتعد كفاءة الكادر المحاسبي من جهة وكفاءة النظام المحاسبي من جهة اخرى مؤشرا اساسيا في الاسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب ، مما يستلزم بتقديم التقارير المالية والمحاسبية في فترات التقارير المالية والمحاسبية في فترات قصيرة نسبية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات (عبد السيد، 2012: 100) .

ثالثاً : الملاءمة :.

يقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لحاجات مستخدمي القرارات، فتساعدهم بذلك على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية كما تعزز من تقييماتهم الماضية (محمود،2019: 87) . ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت معلومة معينة غير مؤثرة في القرار فأنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار (ناصر والخفاف،2012: 77) .

ويتحقق معناها اللغوي إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعد الهدف الاساس للإبلاغ المالي وتقضي الملاءمة وجوب امكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة او ارتباطها المقيد بالتصرفات او النتائج المرغوب في تحقيقها، ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب ان تكون ذات معنى بشكل كاف للتأثير على قرارات الأعمال (محمد،2015: 154) .

وعليه، يتفق الباحث مع ما طرحه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إذ إن جودة الابلاغ المالي هي انعكاس لمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معتمدة على المصداقية وعلاقتها بهذا الموضوع باعتبار رئيس لها بالإضافة إلى مجموعة أخرى من خصائص الجودة، بالشكل الذي يمكن أن يساعد المستخدمين، ولاسيما الخارجيين منهم، في اتخاذ قرارات رشيدة .

4.2.2. أهمية جودة الابلاغ المالي :.

إن المستثمرين يحتاجون درجة عالية من الجودة في المعلومات المحاسبية، والتي تؤدى إلى تحقيق الفاعلية المطلوبة للاستثمار، وتوفر جودة الابلاغ المالي معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ويؤدي عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات المحاسبية . وكلما زادت جودة الابلاغ المالي تنخفض مخاطر الاستثمار على غرار ما يحدث في أسواق المال المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرهما (Tang,et.al.,2008:32 –33) .

وإن الباحثين يمكن لهم اختيار معيار معين لبيان أهمية الابلاغ المالي، إذ اختار بعضهم جودة نتائج الأعمال واختار بعضهم الآخر الاستحقاقات التقديرية، وترتبط إدارة الأرباح بالاستحقاقات التقديرية وغير ذلك (Jeanjean & Stolowy,2008:10) .

ونظراً لتعدد معايير تقييم جودة الابلاغ المالي فإنه يمكن تحديد تلك الجودة بمدى تلبية مجموعة من المعايير المحددة سواء كانت موضوعية أو حكمية، ويصعب قياس الجودة بشكل مباشر بل يتم تقييمها بطريقة حكمية، كما توجد صعوبات عديدة في قياس إدارة الأرباح (Burgstahler,et.al.,2006:37) .

ويرى المحللون الماليون أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة الابلاغ المالي، بحيث تكون هذه المعلومات ملائمة لمستخدميها وتمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة (صليب،2004: 116) .

ويتم تقييم جودة الابلاغ المالي من خلال جودة المعلومات المالية، ويشير الفكر المعاصر للجودة الى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو فيصل الحكم على مدى جودة المعلومات (سامي،2000: 427) .

ويمكن توضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من النقاط، والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :ـ (كساب والرزين،2009: 225)، (Verdi,2006:15)، (عبد الفتاح،2013: 63)

1. تعبر جودة الابلاغ المالي عن جودة التقارير المالية، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها، والوصول لتقارير مالية جيدة. ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تسهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية بشكل ملائم .
2. إن ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات والتي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية .
3. المساعدة في توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد التقارير المالية والتي تمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات رشيدة .
4. الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الوحدة الاقتصادية خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم .
5. انها تمثل نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية .
6. إن كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية .

ويرى الباحث إن جودة الابلاغ المالي هي التزام حقيقي من كافة الأطراف المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية، ويتحقق هذا الالتزام في ظل وجود نظام رقابة داخلية فعال يمكن من خلاله اكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات من أجل خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأفضل شكل ممكن .

5.2.2. أبعاد جودة الابلاغ المالي :.

إن لجودة الابلاغ المالي العديد من الأبعاد التي تستمد قوتها من أهمية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية عن فترة محددة، إذ إن هذه المعلومات تؤثر على القرارات التي يمكن أن يتخذها المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، وذلك بسبب اعتماد تلك القرارات على ما يتم الابلاغ عنه من معلومات مالية وغير مالية في القوائم والتقارير المالية، ويمكن توضيح أبعاد جودة الابلاغ المالي من خلال مجموعة من النقاط، وهي كالآتي :. (Mueller,1998:108)، (كاطع،2016: 78-79)

1. إن انخفاض درجة التباين في المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي في تكلفة رأس المال فضلاً عن المساعدة في الحد من تقلبات أسعار الأوراق المالية، فنجد أن جودة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية سوف تساعد متخذي القرار من اتخاذ قرارات رشيدة، كما ويساعد ذلك في المحافظة على حيوية الأسواق المالية .
2. إن جودة الابلاغ المالي المستمدة من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها يمكن أن تؤثر في تعزيز حاكمية معايير المحاسبة الدولية، فضلاً عن تعزيز القوانين والتعليمات ذات الصلة وذلك من أجل المساعدة في حماية المستثمرين والافصاح عن المعلومات المحاسبية دقيق .
3. تطابق آراء كل من معدي القوائم المالية والمستثمرين في سعيهم لإعداد القوائم المالية بجودة عالية يمكن أن تلبي احتياجات جميع الاطراف المستفيدة، ولاسيما تلبية الاحتياجات المتعلقة باتخاذ القرارات المختلفة .

4. سعي الجهات الحكومية الى تقديم معلومات محاسبية ومالية متعلقة بالوحدة الاقتصادية، والسعي إلى تقليص الفجوة بين القوانين النافذة ومعايير المحاسبة المالية، وكذلك العمل على دعم هذه السياسات رغم الاختلاف في النظام القانوني، من أجل توفير معلومات محاسبية تخدم جميع الاطراف المستفيدة ويمكن أن تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة في التوقيتات المناسبة .
5. زيادة المطالبات بالكشف العلني عن البيانات المالية المتعلقة بأنشطة الوحدة الاقتصادية من قبل المالكين، وذلك بهدف القضاء على مشكلات الوكالة بين الإدارة والمالكين، لذلك سيتم التركيز على جودة الابلاغ المالي لحل هذه المشكلات .
6. إن الافصاح الطوعي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق ببعض المواضع الواردة في المعايير المحاسبية يمكن أن يؤدي الى تفاوت درجة جودة الابلاغ المالي بين الوحدات الاقتصادية تبعاً لما تراه الإدارة في تقديم المعلومات التي تحقق مصالحها بعيداً عن رغبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك يجب أن تكون هناك صرامة في تطبيق القوانين بما يتعلق بالإبلاغ المالي .

وإن عدم وجود تعريف دقيق لجودة الابلاغ المالي أدى الى اعتماد الوحدات الاقتصادية على المتطلبات الواردة في الاطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية بوصفها مقياساً لجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي بوصفها مقياساً لجودة الابلاغ المالي (كاطع،2016: 79) .

لذلك فمن الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وقابلة للتحليل والفهم وملائمة لاتخاذ القرارات لخدمة مستخدم المعلومات المحاسبية لذلك فإن توافرها توفر على المستخدم عناء البحث عن معلومات تتمتع بالجودة لأن هذه الخصائص تعطي للمعلومات الجودة. وكذلك ترفع من مكانة الوحدة الاقتصادية (Verdi,2006:15) .

وعليه، فلابد من توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد القوائم المالية والتي تمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات رشيدة، مع مراعاة الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الوحدة الاقتصادية خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم .

6.2.2. خصائص جودة الابلاغ المالي :.

لكي تكون التقارير والقوائم المالية مفيدة لقرائها ومستخدميها لابد من ان تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، ويقصد بها تلك الخصائص الرئيسة والثانوية والفرعية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وان هذه الخصائص تشكل معايير اساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الاهداف المرجوة وبما يساعد في ترشيد واتخاذ القرارات (النقيب،2004: 292) .

يؤدي تحديد هذه الخصائص الى المساعدة عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد ايضا عند اعداد التقارير والقوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق المحاسبية البديلة، وفي التميز بين ما يعد ايضاحا ضروريا وما لا يعد كذلك من أجل مساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم (طلحة،2002: 26) .

أي ان اختيار طريقة محاسبية مقبولة لكمية وانواع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرض هذه المعلومات يتطلب تحديد البديل الذي يوفر افضل المعلومات لأغراض ترشيد واتخاذ القرارات، يعني هذا توفير معلومات مفيدة تؤدى الى إشباع حاجة مستخدميها والمؤثرة تأثيراً ايجابياً في قراراتهم (Alasbahi & Ishwara,2021:188) .

لذا فان الفائدة هي المعيار الأساس للمعلومات المحاسبية، ولكي يصبح هذا المعيار اكثر قابلية للقياس والتنفيذ لابد من تجزئته الى معايير فرعية، اذ ان معايير المعلومات المحاسبية سوف تجيب عن السؤال الآتي : ما خصائص المعلومات المحاسبية لكي تصبح مفيدة لاتخاذ القرارات ؟ (Arian-Cosmin,2015:168) .

وقد اصدر (FASB) البيان رقم (2) المسمى بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية موضحاً فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تسلسل هرمي، والذي يجيب بشكل وافٍ عن السؤال الذي تم طرحه سابقاً (محمد،2006: 57)،

ويمكن توضيح هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لما ورد من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) من خلال الشكل الآتي :.

شكل (4)

هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

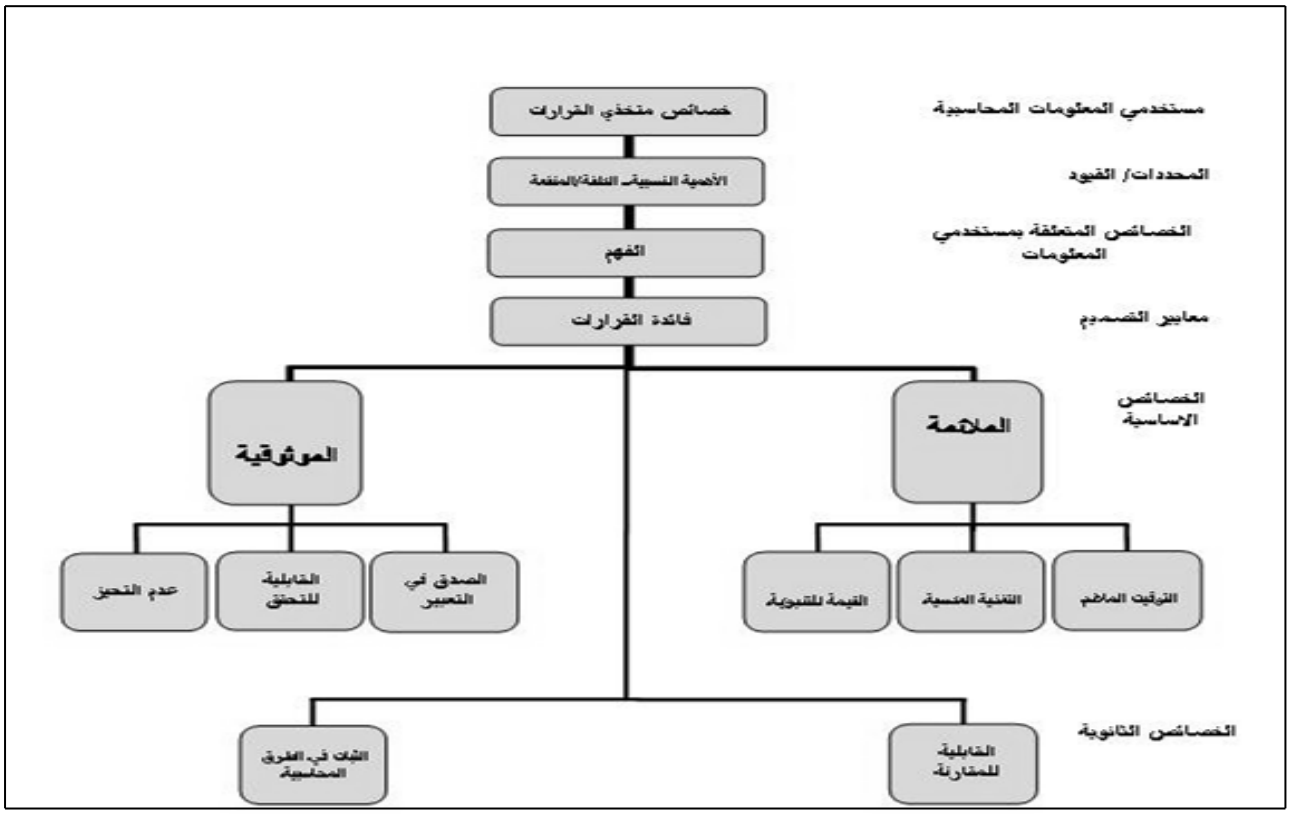

Source : (Alasbahi, A. & Ishwara, P. (2021), "Qualitative Characteristics As A Reliable Assessing the Quality of Accounting Information : An Overview Study", International Journal of Research, Granthaalayah, 9(5), Page:194) . بتصرف من الباحث

ان المحاسبة هي نفعية في الغرض ووصفية في طبيعتها، وهدفها في النهاية هو تقديم المعلومات الجيدة والمفيدة اذن لابد للمعلومات المحاسبية من ان تكون جيدة ونافعة في مجال ترشيد واتخاذ القرارات لذلك يجب ان تحمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل تحسين جودتها بالشكل المطلوب (Junior,et.al.,2017:12)، ويمكن توضيح خصائص المعلومات المحاسبية من خلال الآتي :-

أولاً : الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية :.

إن الخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملاءمة والموثوقية (المعولية) والتي تتفرع منهما مجموعة خصائص فرعية وكالآتي :.

1. **الملاءمة :ـ** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم ان تكون مؤثرة في القرار المتخذ من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين للمعلومات المحاسبية، فاذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة في القرار فإنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار، أي ان درجة الملاءمة تتحدد على اساس درجة الارتباط بين المعلومات المحاسبية مع القرار او الهدف المراد تحقيقه بالشكل الذي يساعد في ترشيد القرارات الادارية من قبل الإدارة (Al-dmour,et.al.,2017:34) . إن المعلومات الملائمة تتفرع منها خصائص فرعية اخرى، والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :. (طلحة،2002: 27)

أ. **القدرة على التنبؤ :.** لكي تكتمل خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية يفترض ان تكون فيها القدرة على المساعدة في التنبؤ للتقديرات المستقبلية طالما ان المعلومات المحاسبية تخدم القرارات، والقرارات هي للمستقبل، اذن لابد من ان يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على المساعدة في تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كما ويؤدي ذلك الى تعزيز او تصحيح توقعاته الحالية (الشيرازي،1990: 200) .

ب. **التوقيت الملائم :.** إن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب حتى يمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وتعد من اهم خصائص المعلومات المحاسبية لمعالجة الخلل واوجه القصور في الوقت المناسب بأقل جهد وادنى مستوى من التكاليف والخسائر (Alshikhi & Abdullah, 2018:36) .

ت. **التغذية العكسية :ـ** ان للتغذية العكسية دوراً مهماً في تصحيح التوقعات السابقة، وتساعد المستخدم في التحقق من التوقعات الماضية بالشكل الذي يساعد في تحقيق الأهداف التي يرمي مستخدمي المعلومات المحاسبية الى تحقيقها، أي ان المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي ترتد مرة اخرى الى النظام، أي لابد للمعلومات المحاسبية من ان تملك قيمة استرجاعية أي التغذية العكسية متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة (الطريحي والعامري،2003: 93) .

2. **الموثوقية :.** تشكل الموثوقية الخاصية الاساسية الثانية للمعلومات المحاسبية والتي تعني قدرة المعلومات في التعبير عن فحوى الاهداف او العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، ولكي تكون المعلومات مفيدة، فلا بدّ لها من ان تكون محل ثقة المستخدم، وتتكون الموثوقية من مجموعة من الخصائص الفرعية، وهي كالآتي :. (محمد،2006: 59)

أ. **الصدق في التعبير :ـ** ويقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والمقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون او الجوهر وليس مجرد الشكل، ويقصد بهذه الخاصية ايضا الانتهاء الى اليقين بعد البدء بالشك، وهذه الخاصية الفرعية تعد إحدى الركائز التي ترتكز عليها الموثوقية من قبل المستخدم لاسيما في مجال القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية (الشيرازي،1990: 202) .

ب. **امكانية التحقق من المعلومات (الموضوعية) :.** وهو الامر الذي يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية، ومما لاشك فيه ان الموضوعية تعد خاصية اساسية من خواص المعلومات المحاسبية، وذلك تجنباً لعملية الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي، ويقصد بخاصية القابلية للتحقق ان النتائج التي توصل اليها شخص معين باستخدام اساليب معينة للقياس والافصاح يستطيع ان يتوصل اليها شخص آخر مستقل عن الشخص الاول باستخدام نفس الاساليب التي تم استعمالها من قبل الشخص الأول (Harold,2015:182) .

ت. **عدم التحيز (الحيادية) :ـ** تعني هذه الخاصية انه لا يمكن تقديم المعلومات المحاسبية بشكل يفضل مصلحة إحدى الجهات او الفئات على فئة أخرى، أي المعلومات المحاسبية لا يجب ان تكون منحازة الى طرف معين، بل يجب ان تكون معدة بشكل عام وشمولي تستفاد منها جميع الفئات المستخدمة دون تميز دون الاخذ بالنظر اي طرف من الاطراف المستفيدة من القياس والإفصاح المحاسبي، فضلاً عن الخلو من التحيز عن طريق قياس النتائج او عرضها بطريقة ملائمة لجمع الاطراف المستفيدة (Welschet.al.,2007:21) .

ثانياً : الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :.

ان المعلومات المحاسبية المنتجة عن الوحدة الاقتصادية لابد من ان تتمتع بالخصائص الاساسية للمعلومات كما أسلفنا، ولكن اذا توفرت فيها الخصائص الثانوية مثل القابلية للمقارنة و الثبات تصبح اكثر فائدة للمستخدم وتعطي مدلولاً اكثر، وفيما يأتي شرح لكل من هاتين الخاصيتين، وكما موضح بالآتي :.

1. **القابلية للمقارنة :.** المقارنة هي خاصية نوعية يمكن ان تنسب الى مفردتين أو اكثر أو مجموعة من المفردات بحيث يمكن استنباط ظرف معين او تحديد اتجاهاتهم، ويمكن من خلال المقارنة المفاضلة بين هاتين المفردتين أو المجموعتين، وإن توفر هذه الخاصية في المعلومات يزيد من فائدتها اذ تمكن مستخدم المعلومات من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين اداء الوحدة واداء الوحدات الأخرى خلال مدة زمنية معينة (Alasbahi & Ishwara,2021:188) .
2. **الثبات :.** يعني الثبات انه عند اعداد القوائم والتقارير المالية يفترض عدم تغير المبادئ المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاحداث والعمليات الاقتصادية من مدة الى أخرى. ويؤدي توافر الثبات في المعلومات الى زيادة فائدتها للمستخدمين، وذلك بتسهيل تحليل وفهم المعلومات المحاسبية المقارنة وهو عنصر أساس في عمليات المقارنة، يقصد به ان الوحدة الاقتصادية تتبع نفس الطرق المحاسبية وتطبق نفس المبادئ المقبولة قبولاً عاماً من فترة الى اخرى بانتظام (العادلي والعظمة،1988: 78) .

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث ان من الضروري توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية والثانوية لكي تكون ذات مصداقية وقابلة للتحليل والفهم وملائمة لاتخاذ القرارات، من اجل خدمة مستخدم المعلومات المحاسبية لذلك فإن توافرها يوفر على المستخدم عناء البحث عن معلومات تتمتع بالجودة لأن هذه الخصائص تعطي للمعلومات الجودة. وكذلك ترفع من مكانة الوحدة الاقتصادية من حيث تقديم معلومات ذات جودة عالية وان القوائم المالية لا تضلل متخذ القرار .

المبحث الثالث/ العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي (12) وجودة الابلاغ المالي

يهدف هذا المبحث الى تناول العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وجودة الابلاغ المالي، من خلال تناول العلاقة بين هذا المعيار ومعايير جودة الابلاغ المالي، ومقاييس جودة الابلاغ المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومحددات المعلومات المحاسبية وعلاقتهما بجودة الابلاغ المالي، والعلاقة بين هذا المعيار ومداخل تقييم جودة الابلاغ المالي، وقياس جودة الابلاغ المالي في ظل المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ودور المعيار المحاسبي الدولي 12 في ضبط جودة الابلاغ المالي .

1.3.2. العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومعايير جودة الابلاغ المالي :.

إنّ المعلومات التي تقدمها الأنظمة المحاسبيّة تشمل بعض المعايير التي تقيس وتحدد مدى جودة هذه المعلومات، إذ تعدّ أهم المعايير العامة التي تتخذها المؤسسات هي الدقة التي تتصف بها المعلومات، والتي تتناسب طرديّا مع جودة وقيمة المعلومات التي تعبّر عن التوقعات المستقبليّة والأحداث التاريخيّة، وتقاس جودة المعلومات بمدى منفعتها سواءً أكانت شكليّة أي تتطابق بشكلها ومحتواها مع المتطلبات اللازمة لصنع القرار، أو زمنيّة أي يسهل الوصول إليها عند الحاجة لها (Stephen,2015:214) .

ويساعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في تحسين جودة المعلومات بمقدار فاعليتها لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية أو صانعي القرار، أو من خلال كفاءتها التي تظهر من خلال تحقيق هذه الوحدة لأهدافها بأقل موارد ممكنة وبأقل التكاليف، وتتحدد مدى جودة المعلومات بالقدرة التنبؤيّة التي تظهرها بعد الحصول على النتائج (الهبيتي،2013: 29) .

ويقصد بمعايير جودة الابلاغ المالي تلك الخصائص النوعية الواجب توافرها في البيانات والمعلومات المالية لكي تفي بأهداف تلك البيانات والتقارير من توفير معلومات مفيدة لكافة المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية والقرارات الأخرى (حامدي،2015: 101) .

وتضمن تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عددا من الخصائص التي يجب توافرها في معلومات القوائم والتقارير المالية لكي تكون أكثر منفعة لمستخدميها وتمثلت هذه الخصائص في الملاءمة، والقابلية للقياس الكمي، والمأمونية، والقابلية للمقارنة ثم أضاف المجلس عدة معايير إلى المعايير التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية والمالية مجموعة من الخصائص الوصفية لكي تكون ذات منفعة لمستخدميها وتمثلت هذه الخصائص في الملاءمة والمأمونية والحياد ، والقابلية للمقارنة ، والأهمية النسبية ، والقابلية للتفهم . كما أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية أن تلك المعايير تندرج تحتها عدة معايير فرعية، إذ يندرج التوقيت المناسب تحت معيار الملاءمة ، ويتفرع من معيار المأمونية كل من صدق أو أمانة التمثيل ، والقابلية للتحقق، بينما يدخل الثبات تحت معيار القابلية للمقارنة (Glautier & Underdown,2010:16) .

ويقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) معلومات محاسبية تتمتع بخاصية القابلية للفهم أن يتفهم المستخدم البيانات والمعلومات المالية عندما يقرأها من خلال القوائم والتقارير المالية، وكما ورد في تقرير (FASB) أنه يقصد بمعيار القابلية للفهم قدرة المستخدمين على تفهم واستخدام القوائم المالية إذا توافر لديهم إلمام معقول بالنواحي الاقتصادية والمحاسبية مع رغبتهم في تخصيص الوقت اللازم لذلك كما أشار أيضا إلى أن قابلية تفهم محتويات القوائم والتقارير المالية تتأثر بجانبين مهمين هما خصائص المستخدم ، وخصائص البيانات والمعلومات، ويمكن توضيح هاتين الخاصيتين من خلال الآتي :. (Davis,et.al.,2017:7)

1. **خصائص المستخدم** : تشير الدراسات السلوكية إلى أن المستخدم يقوم بتفسير القوائم والتقارير المالية قبل استخدامها متأثرا بتوقعاته ومعتقداته واتجاهاته الفكرية وثقافته العامة إذ يمكن أن يواجه بما يسمى التنافر الفكري الذي يحدث إذا ما حدث تناقض بين مضمون البيانات والمعلومات التي يتلقاها المستخدم وبين ما هو متوافر لديه من العلم والمعرفة مما يصيبه بحالة من التوتر والقلق تدفعه للتصرف بإهمال مضمون البيانات والمعلومات أو أخذ هذا التناقض في الحسبان ومن أهم خصائص المستخدم :
   أ. المستوى العلمي الذي وصل إليه .
   ب. درجة المعرفة .

ت. درجة إلمامه بنظم المعلومات المحاسبية والمالية .

ث. ثقافته العامة .

ج. قدرته على التنبؤ والتوقع .

2. **خصائص البيانات والمعلومات :** لابد أن تتمتع البيانات والمعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص، وهي كالآتي :.

أ. أن تتفق بقدر الإمكان مع معتقدات وأفكار المستخدمين .

ب. أن تقدم بشكل مبسط .

ت. أن تميل للشكل الكمي كلما أمكن ذلك .

ث. أن تقدم في التوقيت المناسب .

يلاحظ مما سبق، أن هناك علاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومعايير جودة الابلاغ المالي من خلال مساعدة هذا المعيار في توفير مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأهداف القوائم المالية من خلال توفير معلومات مفيدة لكافة المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة .

2.3.2. مقاييس جودة الابلاغ المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية :.

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمتخذ القرار لابد من ان تكون على مستوى من الجودة، وذلك لاختلافها تبعاً لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلاّ انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة الابلاغ المالي وعلى نحو الآتي :ـ (الفضل ونور،2002: 305-306)

1. **الدقة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات :** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها، كلما زادت الدقة كلما زادت جودتها، ومع أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات إلاّ انه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي تتبني عليه القرارات تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين والتأكد. لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات .

2. **المنفعة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات** : وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

أ. المنفعة الشكلية : أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار وأن تكون مكتملة دون أي نقص فيها .

ب. المنفعة الزمنية : توافر المعلومة لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج اليه، أي توفر هذه المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار .

ت. المنفعة المكانية : أي الحصول عليها بسهولة في مكان مناسب .

ث. المنفعة التقييمية والتصحيحية : قدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات .

3. **الفاعلية بوصفها مقياساً لجودة المعلومات** : تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محددة ، وبالنسبة للمعلومات فهي مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة او متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة .

4. **التنبؤ بوصفها مقياساً لجودة المعلومات** : التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث المستقبل، وهذه تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. لذا فان جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد، وذلك عند استخدامها بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ، او بوصفها مدخلات لنماذج الاختيار بين البدائل القرارات المختلفة .

5. **الكفاءة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات** : يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف الوحدة بأقل استعمال ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات.

وهنا تبرز اهمية ونجاح عمل المحاسبي ودقة سير العمليات فيه، وهذا من خلال انتاجه كمية من المعلومات التي يستفاد منها من قبل الاطراف المستخدمة للمعلومات وكذلك حلقة وصل في تكامل نظم المعلومات في الوحدة بحيث يجهز الأنظمة المختلفة في الوحدة بالمعلومات الدقيقة واستخدامها من قبلهم .

3.3.2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومحددات المعلومات المحاسبية وعلاقتهما بجودة الابلاغ المالي :.

هناك مجموعة من المحددات للمعلومات المحاسبية وهي الحيطة والحذر، والأهمية النسبية، والتكلفة / المنفعة، ويمكن توضيح العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وهذه المحددات وتأثيرها في جودة الابلاغ المالي، وكما موضح بالآتي :.

أولاً : الحيطة والحذر :.

تعد الحيطة والحذر رد فعل لعدم التأكد وما تمثله من حيث الجوهر مجرد النصح بالحذر، والدور المناسب لها في المحاسبة اعطاء الأهمية المناسبة لعدم التأكد والمخاطرة الملازمة لأية حالة معينة في الوحدة الاقتصادية، فالحيطة والحذر تعبر عن نمط ذهني او نوعية من الأحكام اكثر من كونها تقنية للقياس. وعليه من الصعب وضعها بشكل معايير، فالحيطة والحذر الملازمة لقياسات الدخل المحاسبي التقليدي (التكلفة التاريخية) قد تختلف من وحدة اقتصادية الى أخرى بالاعتماد على انماط ذهنية معينة للمحاسبين والمدراء المعنيين، فقد تطبق بدرجة مختلفة في الوحدات المختلفة فهي تغير من الحقائق وتشويشها بدرجة لا يشار اليها صراحة في القوائم المالية (Nguyena & Nguyen,2020:186) .

لذلك لم يتم ذكر الحيطة والحذر من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي على انها عنصراً من المعلومات المفيدة، ولكنه معتقد سائد بشكل كبير بحيث يصعب إهماله، وفي توضيح من قبل مجلس المبادئ المحاسبية (APB) بان الموجودات والمطلوبات عادة تقوم ضمن سياق عناصر مهمة من عدم التأكد، وبالتالي فان المحاسبين قد استجابوا لهذه الظروف عن طريق التزام موقف متحفظ، ولمواجهة القيم غير المتأكدة يفضلون ان يكونوا في جانب التخفيض المتعمد للبنود الموجبة (موجودات وايرادات وارباح) والمغالاة المتعمدة في البنود السالبة (المطلوبات والمصاريف والخسائر) وقد قاد هذا الى ممارسة تقليدية في المحاسبة تقضي بتوقع الخسائر ولا تقضي بتوقع الارباح (محمود،2011: 718) .

ومن خلال المجال العملي والتطبيقي للمحاسبة تم توجيه انتقادات الى سياسة الحيطة والحذر كالآتي :. (Kam,2006: 388)

1. **عدم التماثل** : عدم وجود ترابط منطقي عندما تخفض الموجودات بسبب الاستخدام او البيع بشكل غير متناسق فان ذلك يؤدي الى عدم اظهار الربح السنوي بشكل سليم. أي اذا اعتمد التحفظ لغرض تخفيض الدخل في سنة معينة فانه يؤدي الى عدم التماثل لان الدخل في الفترة المقبلة سوف يرتفع وبالتالي الأمر الذي يتعارض مع التوحيد والموازنة في الوحدة الاقتصادية .
2. **التقلب** : ان نطاق التحفظ في الكشوفات المالية امر مرتبط بسياسة الوحدة وربما يكبر ويصغر، فالخسائر المتوقعة مثلاً ربما تسجل او قد لا تسجل وذلك لان التوقعات يمكن تعديلها دائماً. الخسائر المتوقعة في الدعاوى لمرحلة ربما تلغى بواسطة تحليلات متفائلة اذا فضلت الوحدة الحالة الأخيرة .
3. **الإخفاء** : هو انه في حالة تخفيض قيم الموجودات يصعب على المستثمر ان يحدد مقدار التخفيض في قيم الموجودات. فالتحفظ يضع المستثمر في موقف تردد ويمنح موقفاً مؤاتيا لمن هم داخل الوحدة الاقتصادية .
4. **التحيز** : يؤدي الى تحيز في القوائم المالية بدلاً من الواقعية وذلك يؤدي الى تضارب مع خواص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الصدق في التعبير والحيادية والقابلية للمقارنة .
5. **حالة التفكير** : التحفظ اخذ موقفا متحصناً في المحاسبة والذي اصبح اكثر من موقف واصبح حالة عقلية او نمط تفكير يستخدمه المحاسب لمواجهة عدم التأكد. هو المفروض ان يتم استخدام التحفظ عندما تكون هناك شكوك جدية حول تقييم احدى الفقرات ، لكن في واقع الحال اصبح التحفظ موقفاً تقليدياً للمحاسبين تجاه كافة اوجه المحاسبة .

يعد التحفظ المحاسبي التسمية الأحدث والمرادفة لمفهوم الحيطة والحذر، والتي تعني الأخذ بنظر الاعتبار أو الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالمكاسب والايرادات المتوقعة، الأمر الذي يؤدي الى تقييم أصول الوحدة الاقتصادية بأقل ما يمكن وكذلك تقييم خصومها بأعلى قيمة ممكنة، وذلك من أجل تقليل المخاطر الناتجة عن حالات عدم التأكد المتعلقة بالأحداث والمعلومات المستقبلية (عبد الزهرة،2018: 379) .

وقد نشأ التحفظ المحاسبي نتيجة حالات عدم التأكد التي سادت على الممارسات المحاسبية المختلفة، وذلك من أجل المساعدة في تسهيل عملية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة بالشكل الذي يؤدي الى عدم المبالغة في تقييم أصول الوحدة الاقتصادية وصافي دخلها، فضلاً عن المساعدة في حماية مستخدمي القوائم المالية من التضليل نتيجةً لتخفيض تفاؤل الإدارة وميلها الى المبالغة بتقييم بعض عناصر القوائم المالية (الموسوي،2016: 41) .

كما ينظر الى التحفظ المحاسبي على أنه رد الفعل الحكيم تجاه عدم اليقين أو عدم التأكد الذي تمر به الوحدة الاقتصادية، إذ تفسر سياسة التحفظ المحاسبي باعتماد المحاسبين لدرجة عالية من التحقق والحذر عند الاعتراف بتحقق الايراد أي التعامل بحذر مع الأخبار الجيدة، وذلك على عكس ما يتم مع الأخبار السيئة (عبد الهادي،2021: 1) .

ويرى الباحث أن الحيطة والحذر تعد السياسات المحاسبية التقليدية، ومضمون هذه السياسة بشكل مبسط هو ممارسة الحذر في الاعتراف وقياس الدخل والأصول. وتطبق سياسة التحفظ في المحاسبة بقيام المحاسب بالاعتراف بالخسائر أي الأخبار السيئة بينما يتم التعامل بحذر عند الاعتراف بالإيرادات أو الأرباح أي الأخبار الجيدة، وعليه فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يمكن أن يساعد في دعم سياسة الحيطة والحذر في الوحدة الاقتصادية .

ثانياً : الأهمية النسبية (المادية) :.

يعد مفهوم الأهمية النسبية جزءاً من حكمة الحياة، ومعناها الأساس انه لا حاجة للاهتمام بما هو غير مهم، فعمل الانسان مرهق ومتعب بما فيه الكفاية بدون الحاجة للاهتمام بالأمور غير الهامة، فلا ينبغي ان يصرف الأشخاص ولا سيما المهنيين وقتهم على أمور لاتهم، وهكذا دخل الأهمية النسبية الى مهن كالمحاسبة والتدقيق (نبعة،1999: 41) .

لذلك احتلت الأهمية النسبية مكانة هامة في عمل المحاسب والمدقق، وهي حجم الاهمال او التضليل في المعلومات المحاسبية والتي في ضوء الظروف المحيطة يمكن ان تكون الأحكام للأشخاص المعتمدة على هذه المعلومات متغيرة او متأثرة به، وتنحصر اهميتها في إعطاء تركيز أكبر للعناصر المهمة من قبل المحاسبين عند إجرائهم لعملية القياس المحاسبي او عند إجراء اية عملية تحليل محاسبي في الوحدة الاقتصادية (حجر،2017: 89) .

فهي اذن صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،ولاسيما خاصية الملاءمة ومكوناتها الثلاثة: القيمة التنبؤية، التوقيت الملائم، التغذية العكسية. فكما في خاصية الملاءمة فإن بنداً معيناً يعد هاماً نسبياً اذن كان إدراجه او حذفه مؤثراً في اتخاذ القرار بحيث يغير اتجاهه لدى المستخدمين. وايضاً تعد قيداً لحجم المعلومات المحاسبية وذلك لسبب ان المستخدم ليس بمقدوره التعامل مع كم كبير من المعلومات التفصيلية، وذلك يعني ان المعلومات غير المؤثرة او غير الجوهرية او التي ليس لها دلالة مفيدة تعد معلومات غير ذات أهمية يمكن استبعادها (حنان،2003: 215) .

إن تطبيق الأهمية النسبية يعتمد على اعتبارات كمية او نوعية او كليهما معاً، وحسب الآتي: هل البند كبير لدرجة يؤثر على قرار مستخدم القوائم المالية؟ يتم تحديد مقدار البند بصورة نسبية أي منسوباً الى المستوى الذي يعد عادياً او الى مجموعة من البنود ذات الصلة بالبند المراد قياسه والافصاح عنه (الشيرازي،1990: 207) .

وفيما يتعلق بالجوانب النوعية لاختيار الأهمية فانه يمكن القول بصفة عامة ان البند يعد ذا اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بصورة محرفة الى التأثير على متخذ القرار ولذلك فان التطبيق العملي لاختبار الأهمية النسبية يستلزم تحديد المستوى الذي يعد نقطة الفصل بين ما هو مهم وبين ما هو غير مهم . والمشكلة هنا هي كيف يتم تحديد الأهمية النسبية، فهذا الموضوع يخضع للتقدير الشخصي، فهل يتم تحديد النسبة قياساً بكميات المعلومات أم بنوعها، أم بشكلها ؟ ان تحديدها اذا كانت مفيدة او غير مفيدة او تحديد اهميتها النسبية تتوقف على الحكم الشخصي، وهذا يؤدي الى اختلاف في وجهات النظر، لذلك فالتطبيق العملي يستلزم تحديد المستوى الذي يعد نقطة الفصل بين ما هو مهم ومفيد وبين ما هو غير مهم وغير مفيد من المعلومات المحاسبية (حجر،2017: 57) .

ولاشك في ان هذا المستوى الفاصل يعتمد بدوره على طبيعة البند او الفقرة، ولذلك لا يمكن ان توضع قواعد جامدة يمكن تطبيقها، فأقصى ما يمكن الوصول اليه هو ان يقوم الجهاز المسؤول عن وضع المعايير، بتعيين الحدود الدنيا لأهمية البند بالنسبة للمعلومات وبالتالي يتحدد مجال الاجتهاد الشخصي في اتجاه واحد (الشيرازي،1990: 207) .

ومما تقدم يرى الباحث ان للأهمية النسبية دوراً في تحديد او تقييد المعلومات المحاسبية والتأثير على جودتها، وايضا نرى بأنه ليس هناك معيار او مقياس تحدد الأهمية النسبية في إفصاح وتوصيل البنود والمعلومات للمستخدمين لأن ذلك تتحكم فيه عدة عوامل من كلا الجانبين، معدي المعلومات ومستخدمي المعلومات. لذلك من الصعب او من المستحيل ايجاد حل معياري لمشكلة المادية، وبهذا فعلى المحاسب مراعاة الاهمية استناداً الى خبرته الشخصية وكذلك مراعاة بيئة المستخدمين وان لا تؤدي الى تحيز في عرض المعلومات، وهذا ما يمكن أن يوفره المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل .

ثالثاً : التكلفة / المنفعة :.

يشكل معيار التكلفة / المنفعة قيداً اساسياً على عملية انتاج المعلومات المحاسبية اذ يعد المحاسب متخذاً للقرار، ويقع على عاتقه تحديد بدائل المعلومات ثم تقييم هذه البدائل في ضوء مجموعة محددة من الاهداف واختيار افضل هذه البدائل المتاحة لمتخذي القرار (الحبيطي ومصطفى،2004: 31) .

فالتكلفة / المنفعة تعد قيداً رئيساً على انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية والقاعدة العامة هي ان المعلومات المحاسبية لا يجب انتاجها وتوزيعها إلاّ اذا زادت منفعتها على تكاليفها، وذلك من أجل المساعدة في خدمة جميع المستخدمين للمعلومات المحاسبية سواءً أكانوا الداخليين أم الخارجيين (الشيرازي،1990: 207) .

فالمعلومات المحاسبية هي دون شك خدمة اقتصادية حكمها في ذلك مثل باقي الخدمات الاقتصادية التي تنتج وتقدم للمستفيدين، أي انها تخضع لدراسة الجدوى الاقتصادية، بمعنى تخضع لتحليل التكاليف والمنافع المتأتية منها، مع ملاحظة ضرورة زيادة المنافع على التكاليف المتعلقة بإنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية (حنان،2003: 211) .

ويقوم المحاسب وفقاً لذلك بعملية تقييم اقتصادي للمعلومات المنتجة بهدف انتاج افضل المعلومات بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة وبأدنى تكلفة، باعتماد معيار اقتصاديات المعلومات الذي يلزم المحاسب بأداء مهمته بوصفها منتجاً منتج للمعلومات المحاسبية بكفاءة وفاعلية (الحبيطي ومصطفى،2004: 31) .

وإن تحليل الكلفة والمنفعة يمثل بشكل عام اساساً في كافة القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، فمتخذو القرارات يهتمون بمقدار التكاليف التي يتحملونها لقاء الحصول على المنافع المتوقع تدفقها نتيجة القرارات التي التزموا بها، ولما كانت كافة التكاليف والمنافع تتحقق في المستقبل فان عنصر عدم التأكد يلعب دوراً كبيراً في تحديد تلك التكاليف والمنافع المرتبطة بكل قرار (الهيتي،1990: 52) .

ان خدمة المعلومات المحاسبية (كسلعة) لا تخضع لعوامل العرض والطلب كما في الأسواق العادية. في حين ان الخدمات الاقتصادية العادية لا يستفيد منها الاّ من يتحمل تكاليفها أي تكاليف انتاجها، إلاّ ان الوضع ليس كذلك بالنسبة للمعلومات المحاسبية. ذلك لان اقتصاديات انتاج المعلومات المحاسبية لا تخضع لعوامل العرض السائدة في الاسواق لذلك تتحمل الوحدات المحاسبية بصورة مباشرة تكاليف انتاج وتوصيل المعلومات للمستخدمين، إذ ان المنافع من استخدام هذه المعلومات تعود على المستخدمين الخارجيين (الوزان،2018: 37) .

وهناك باحثون يعدون ان المعلومات بأنواعها في الوقت الحاضر أصبحت مثل سلعة قابلة للبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى ذات الطابع الاقتصادي، إذ ان السلعة تنتج من خلال مجموعة من المفاهيم والأسس والإجراءات تشكل مجموعها نظاماً إنتاجياً، وكذلك المعلومات المحاسبية تخضع لهذه الخاصية من حيث ضرورة انتاجها من خلال نظام متميز وهو نظام المعلومات المحاسبي، والذي يجعل المعلومة سلعة مرغوباً فيها هو ان تكون منفعتها أكبر من تكلفتها لأجل خدمة كافة المستخدمين (حجر،2017: 49) .

ويرى الباحث إنه من الممكن اعتبار المعلومات التي تستخدم داخلياً بأنها لا تخضع لعوامل العرض والطلب في الأسواق العادية، أما المعلومات التي تستخدم من قبل الأطراف الخارجية يمكن عدها سلعة خاضعة لعوامل العرض والطلب وممكن محاولة نقل أعباء او تكاليف التي تتحملها الى عاتق مستخدمي المعلومات المحاسبية بنسب متغيرة حسب الظروف، ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يمكن أن تكون المنفعة أكبر من تكلفة انتاج وايصال المعلومات المحاسبية الى المستخدمين .

4.3.2. العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي (12) ومداخل تقييم جودة الابلاغ المالي :.

يتطلب تحقيق جودة الابلاغ المالي تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة في التقارير المالية، والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :. (عبيد الله،2005: 95 – 96)

1. **جودة صياغة التقرير** : توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح عند اعداد التقرير .
2. **جودة محتوى التقرير** : وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة .
3. **جودة عرض التقرير** : سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب وعرض المعلومات بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية .

وفيما يخص آليات جودة الابلاغ المالي، فقد استخدم الباحثون أبعاداً تعبر عن جودة التقارير المالية، وهي إعادة إصدار التقارير المالية والتقارير المالية الاحتيالية وضعف نظم الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح وجودة نتائج الأعمال . وتعددت المداخل المستخدمة من قبل الباحثين في تقييم جودة المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المداخل على ثلاث مجموعات، ويمكن توضيح مداخل تقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال الآتي :ـ (مشابط،2006: 50 – 54)، (Wan-Hussein & Haji-Abdullah, 2009:17)

1. **مدخل احتياجات المستخدم** : تركز هذه المجموعة على قضايا التقييم، وتعني جودة التقارير المالية وفقاً لهذه المجموعة توافر احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومقدار استفادتهم من المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم، وينتمي لهذه المجموعة المدخلان الآتيان :. (عبد الفتاح،2013: 67)

أ. الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، فقد حدد (FASB) في قائمة المفاهيم رقم (2) سنة 1980 الخصائص الوصفية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي القوائم المالية .

ب. منهج لجنة جنكنز (Jenkins Committee Approach)، ويتفق هذا المدخل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلا أنه حدد بدقة احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال تحديد ستة مفاهيم هي :

- فهم طبيعة مشروعات الوحدة الاقتصادية .
- الحصول على رؤية مستقبلية لأعمال الوحدة الاقتصادية .
- التعرف على رؤية الإدارة .
- الإشارة الى إمكانية الاعتماد على المعلومات المدرجة بالتقارير المالية .
- التعرف على المتغيرات الفورية الهامة المؤثرة على الوحدة الاقتصادية .

2. **مدخل حماية المساهم أو المستثمر** : تركز هذه المجموعة على تنظيم التقارير والرقابة كما تهتم باحتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار. ويتم الحكم على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية من خلال مدى توافر معلومات واضحة وكاملة أي يهتم فقط بخاصية واحدة لجودة معلومات القوائم المالية وهي الإفصاح العادل والكامل للقوائم المالية (عبد الفتاح،2013: 68) .
3. **مدخل ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية** : لا يعمل المحاسب من أجل الشركة التي يعمل بها فقط ولكن يعمل من أجل طرف ثالث هو المجتمع لإظهار الحقيقية وإذا وثق الطرف الثالث في القوائم المالية فيمكن الحكم عليها بأنها جيدة. وتوجد أربعة مداخل يمكن استخدامها لتقييم جودة نتائج الأعمال وبالتالي جودة التقارير المالية، ولتحقيق تلك الجودة يجب الاعتماد على مجموعة من المقومات، وتتمثل تلك المداخل فيما يأتي (المليجي،2002: 115 – 117) :

أ. العلاقات بين الدخل وأساس الاستحقاق والأساس النقدي ، وتنخفض جودة نتائج الأعمال كلما تم الاعتماد على أساس الاستحقاق إذ يؤدي ذلك لعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات .

ب. المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، ويتم تقييم جودة نتائج الأعمال على أساس توافر الملاءمة والاعتمادية والقابلية للمقارنة والثبات .

ت. حوافز وخبرة معدي القوائم المالية والمدققين، وتنخفض جودة التقارير المالية كلما زادت درجة حكم وتقدير وتنبؤ معدي القوائم المالية عند تقرير عناصر التقارير المالية وأيضاً كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي القوائم المالية بالأرباح والعكس صحيح .

ث. صفات السلسلة الزمنية للأرباح، وهي القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالاعتماد على البيانات التاريخية .

يلاحظ مما سبق أن هناك علاقة بين المعيار المحاسبي الدولي 12 ومداخل تقييم جودة الابلاغ المالي، إذ يركز هذا المعيار على كل من جودة صياغة التقرير وجودة محتوى التقرير وجودة عرض التقرير بالشكل الذي يمكن أن يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية .

5.3.2. قياس جودة الابلاغ المالي في ظل المعايير الدولية للإبلاغ المالي :.

هناك نموذجان لقياس جودة الابلاغ المالي، إذ إن هذين النموذجين يركزان على العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، ويفسر الانحراف الأكبر بينهما بوصفه جودة إبلاغ مالي أقل، ويمكن توضيح هذين النموذجين بما يأتي :. (Cohen,2006:7–9)

أولاً : نموذج (Barth,et.al.,2001) :.

يعتمد هذا النموذج على أن الوحدات الاقتصادية لديها هدف تعظيم قيمتها المتوقعة، كما تسمح هذه الوحدات في نهاية المدة السابقة بنشر تقرير الأرباح السنوي الذي تمت مراجعته، ويستخدم إجمالي أرباح المدة السابقة وعناصرها (التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات) أطرافاً مختلفة كالزبائن والمجهزين للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في المدتين الحالية والقادمة مما جعل النماذج التحليلية منها على سبيل المثال تأخذ دقة المعلومات التي يُفصح عنها للجمهور بوصفها مقياساً لجودتها (Abernathy,et.al.,2011:22) .

ويتم تفسير تلك الدقة من خلال تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار المرونة وحرية التصرف المسموح بها من خلال مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً . ولذلك يمكن توقع التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أكثر دقة من خلال الدقة المرتفعة وجودة نتائج الأعمال المرتفعة المعلن عنها . ويمكن توضيح نموذج (Barth et al.,2001) من خلال الآتي :. (Barth,et.al.,2001:37)

$$CFO_{it+1}/TA_{it} = \beta 0 + \beta 1\ CFO_{it}/TA_{it} + \beta 2\ \Delta AR_{it}/TA_{it} + \beta 3\ \Delta INV_{it}/TA_{it} + \beta 4\ \Delta AP_{it}/TA_{it} + \beta 5\ DEPR_{it}/TA_{it} + \beta 6\ OTHER_{it}/TA_{it} + \varepsilon i_{,t+1}$$

إذ إن :.

CFO_{it+1}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة القادمة t+1 .

CFO_{it}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة الحالية t .

$\beta\ 0$: ثابت الانحدار .

$\beta\ 1$ - $\beta\ 6$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة .

$\Delta AR_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في المدينين الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t.

$\Delta INV_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i بالسنة t.

$\Delta AP_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في الدائنين الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

$DEPRit/TAit$: نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

$OTHER_{it}/TA_{it}$: نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t، ويُحسب وفق المعادلة الآتية :.

$$OTHER_{it}/TA_{it} = EARN_{it}/TA_{it} - (CFO_{it}/TA_{it} + \Delta AR_{it}/TA_{it} + \Delta INV_{it}/TA_{it} - \Delta AP_{it}/TA_{it} - DEPR_{it}/TA_{it})$$

إذ إن :. $EARN_{it}/TA_{it}$ هو نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

$\varepsilon i_{,t+1}$: الخطأ العشوائي .

وللحصول على مقياس جودة الابلاغ المالي يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الانحدار السابق للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة، وهذا يوفر القيمة المتبقية للوحدة الاقتصادية لكل سنة مالية (Shoorvarzy & Tuzandehjani, 2011:3392) .

ثانياً : نموذج (Dechow & Dichev,2002) :.

يستند نموذج (Dechow & Dichev,2002) إلى فرضية أن الاستحقاقات (رأس المال العامل) محددة بالتدفقات النقدية التشغيلية السابقة والحالية والمستقبلية، ويمكن توضيح نموذج (Dechow & Dichev,2002) من خلال الآتي :. (McNichols,2002:63)

$$Accruals_{it} = \alpha + \beta 1\ CFO_{it-1}/TA_{it-1} + \beta 2\ CFO_{it}/TA_{it} + \beta 3\ CFO_{it+1}/TA_{it+1} + \beta 4\ \Delta Revenue_{it}/TA_{it} + \beta 5\ PPE_{it}/TA_{it}$$

إذ إن :.

$Accruals_{it}$: جودة المستحقات للمصرف i في السنة t .

CFO_{it-1}/TA_{it-1} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t−1 .

CFO_{it}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

CFO_{it+1}/TA_{it+1} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t+1 .

$\Delta Revenue_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

PPE_{it}/TA_{it} : نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول للوحدة الاقتصادية i في السنة t .

وتم بناء النموذج المقدر في المعادلة أعلاه من خلال جودة الاستحقاقات والأرباح بعد إضافة التغير في إيرادات المبيعات وإجمالي الأصول الثابتة للنموذج يؤدي بشكل ملحوظ إلي زيادة القوة التفسيرية للنموذج، وتخفيض خطأ القياس ونموذج محدد بشكل أفضل من خلال النتائج التي سيتم التوصل اليها (Han,2008:13) . إذ يشير ارتفاع الانحراف المعياري للأخطاء إلى جودة استحقاقات أقل وجودة نتائج أعمال أقل حيث يعد هذا الانحراف مقياس عكسي لجودة نتائج الأعمال لذا ترتبط جودة استحقاقات رأس المال العامل إيجابياً باستمرار الأرباح، لذلك فإن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بكل من جودة الاستحقاقات وجودة نتائج الاعمال، وإن العلاقة بين جودة الاستحقاقات وجودة نتائج الاعمال وبين جودة الابلاغ المالي هي علاقة طردية، فكلما ازدادت جودة الاستحقاقات وجودة نتائج الاعمال كلما أدى ذلك الى تحسين جودة الابلاغ المالي من ناحية الملاءمة والموثوقية بالنسبة للمستخدمين (Vincent,2004:32) .

6.3.2. دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في ضبط جودة الابلاغ المالي :.

لضبط جودة الابلاغ المالي لابد من القياس والافصاح المحاسبي عن ضرائب الدخل بشكل صحيح وبما يلبي احتياجات جميع المستخدمين، إذ يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، من خلال توضيح كيفية المحاسبة عن الآثار الضريبية الحالية والمستقبلية من خلال الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفتري للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفتري للالتزامات، المثبتة في قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك المحاسبة عن الآثار الضريبية والأحداث الأخرى للفترة الحالية (IAS-12,2012:1) .

ويقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بشرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، وبالتحديد يوضح المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار ضريبة الدخل المستحقة الدفع عن الفترة الحالية ومقدار ضريبة الدخل المؤجلة، كما يوضح المعيار كيفية التعامل مع الاختلافات بين الدخل المحاسبي المعد وفقاً لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والدخل الخاضع للضريبة الأمر الذي يمكن أن يساعد في ضبط جودة الابلاغ المالي وبالتالي المساعدة في تحسين جودة التقارير المالية (أبو نصار وحميدات،2013: 213) .

وبالتالي فإن المبلغ الخاضع للضريبة سيكون الأساس الضريبي الذي يمثل المبلغ النهائي المبلغ عنه في بيان الربح أو الخسارة زائداً أو ناقصاً أي دخل أو خسارة، الا إن هناك حالات قد يختلف فيها الربح المحاسبي عن الربح الخاضع للضريبة، وهذا الاختلاف الذي ينشأ على الأرجح يجب تسويته في مدة مستقبلية، لذلك يجب الاعتراف بالفرق في الميزانية العمومية بوصفها أصلاً أو التزاماً ضريبياً، بحيث لا يمكن التعرف على الأصل الضريبي إلا إلى الحد الذي من المحتمل استرداده في المستقبل، إذ يلزم دائمًا الاعتراف بالالتزام الضريبي بالكامل والافصاح عنه في القوائم المالية (Defond,et.al.,2011:242) .

كما إن تبنى معيار استعمال طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) في المحاسبة عن الفروقات الضريبية المؤقتة بين المتطلبات المحاسبية والاسس الضريبية خلال الأصول والالتزامات، إذ إن الفروقات المؤقتة التي تنشأ في المدة الحالية وتنعكس خلال المدد القادمة تعكس آثاراً ضريبية تعترف بها هذه الطريقة ويم التحاسب عليها من خلال ايجاد الفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية المسجلة للأصل والأساس الضريبي للأصل شريطة تقدير قيمة هذا الأصل بموثوقية مناسبة (IAS-12,2012:4) .

وعند الإفصاح المحاسبي يتم مراعاة الطبيعة المميزة للضرائب على الدخل، ويشير الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة الضريبية إلى أنه ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تفصح في إقرارها الضريبي المقدم إلى هيئة الضرائب أو السلطة الضريبية بكل وضوح دون أي لبس أو غموض عن جميع الحقائق، مع تدعيم ذلك الإقرار بالقوائم المالية التي تعكس القيمة الحقيقية المبينة في تلك القوائم (العجيلي،2013: 46) .

لذلك يجب أن تتوفر الخبرة اللازمة بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والصناعة التي تنتمي إليها هذه الوحدة ثم الخبرة القانونية من خلال الإلمام والإحاطة بالقوانين المرتبطة بنشاطها، ولاسيما الخبرة والمعرفة الكاملة بالقوانين المتعلقة بضرائب الدخل، وأخيراً الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة التدقيق وكل تلك الخبرات لازمة للجنة التدقيق حتى تتمكن من أداء مهامها بالشكل الذي يساعد في قياس ضرائب الدخل والافصاح عنها بشكل صحيح (Turley & Zaman,2004:327) .

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يمكن أن يساعد في ضبط جودة الابلاغ المالي، إذ تتطلب مسؤولية مجلس الإدارة تجاه القوائم والتقارير المالية أن يتوفر لديه قدر كبير من المعرفة والخبرة بالأمور المحاسبية والمالية فيما يتعلق بقياس ضرائب الدخل والافصاح عنها وفقاً لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل، وذلك لمساعدة المجلس في تزايد الاعتماد على لجان التدقيق لتتولى تلك المسؤولية، فالوحدات الاقتصادية التي يتوافر فيها الظروف الموضوعية للخبرة المالية من أجهزة وبرمجيات وخبرة بشرية تكون جودة الابلاغ المالي في موقع أفضل نظراً لفاعلية اللجنة وخبرتها اللازمة لضبط جودة الابلاغ المالي .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول/ نبذة تعريفية عن عينة البحث

المبحث الثاني/ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة البحث

المبحث الثالث/ أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) على جودة الابلاغ المالي في عينة البحث

المبحث الأول/ نبذة تعريفية عن عينة البحث

يهدف هذا المبحث الى تحديد كل من مجتمع وعينة البحث ومصادر جمع البيانات، بالإضافة الى التعريف بالمصارف عينة البحث من خلال اعطاء نبذه مختصرة عن هذه المصارف والواقع الحالي للمحاسبة عن ضرائب الدخل في هذه المصارف .

1.1.3. مجتمع وعينة البحث ومصادر جمع البيانات :.

يعمل الجهاز المصرفي على جذب الموارد المالية وتخصيصها بفاعلية ومن ثم اعاده توظيفها بمجالات استثمارية متنوعة بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات، فضلاً عن المساهمة في تحقيق التطور والتنمية المستدامة بمختلف المجالات لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، ويرتبط النشاط المصرفي والخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية وبالذات المصارف التجارية بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والانشطة الانسانية والاقتصادية الاخرى في العراق وفي ظل البيئة الاقتصادية والاستثمارية الحالية يتطلب الحال وجود جهاز مصرفي يسهم بشكل كبير في تطور البلد وتنشيط النواحي الاستثمارية فيه والمساهمة في جذب الاموال لاستثمارها في المشروعات الاستثمارية وذلك عبر المساهمة المباشرة في رؤوس أموال تلك المشروعات أو منح تسهيلات ائتمانية وقروض أو الترويج لقيامها وتأدية الخدمات المصرفية المتطورة كافة بما يجعلها مؤهلة للقيام بدور مهم في توفير مناخ الاستثمار في العراق وتطويره، وعليه فهناك ضرورة للبحث والتحليل في القطاع المصرفي العراقي ولاسيما المصارف العراقية التي تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل بيان علاقة التأثير والارتباط بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في ظل تبني تلك المعايير .

إن عدد المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد بلغ (44) أربعة وأربعين مصرفاً خلال السنوات (2017–2020)، وقد تم ابلاغ هذه المصارف من لدن البنك المركزي العراقي بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs) بموجب كتابه ذي العدد 9/12 في 2016/1/4 وبحكم كون النشاط المصرفي يتسم بالدولية، مما يعود ذلك بفوائد كبيرة على توثيق المعاملات التجارية الداخلية للشركات الوطنية والاجنبية او الشركات العالمية المشتركة،

وكذلك تحديد الاختلافات فيما بين المعايير الوطنية الحالية والمعايير الدولية، وتعديل هذه الاختلافات للتوافق مع المعايير الدولية، وبما يجعلها تتلاءم مع البيئة المحلية، وبالتالي الزام الوحدات الاقتصادية ولاسيما الوحدات المصرفية بتطبيق المعايير الدولية بشكل متوافق مع البيئة المحلية عن طريق البنك المركزي العراقي اعتبارا من بداية سنة 2016، بالإضافة الى التركيز على الرقابة الوقائية قبل وقوع الاخطاء، وبالنتيجة ايضا تقديم المشورة المحاسبية المالية للجهات الخاصة للرقابة، ليستفيد من موضوعاتها المتخصصة من خلال العاملين في مختلف الدوائر والمؤسسات والوحدات الحكومية، وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي العراقي وتطويره، ورغم ذلك فلم يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، والاكتفاء بتطبيق القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) من أجل القياس والافصاح المحاسبي عن ضرائب الدخل .

أما عينة البحث فقد تم تحديدها بوصفها عينة حكمية بعدد (10) عشرة مصارف، وهي مصرف آشور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف بغداد ومصرف جيهان للاستثمار ومصرف سومر التجاري، ويمكن توضيح تاريخ تأسيس هذه المصارف ورأس مالها من خلال الجدول الآتي :.

جدول (3)

المصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال (دينار عراقي)
1	مصرف آشور للاستثمار	2005/04/25	250000000000
2	مصرف الاستثمار العراقي	1993/07/13	250000000000
3	مصرف الخليج التجاري	2004/09/01	200000000000
4	مصرف الشرق الأوسط	1993/07/07	250000000000
5	مصرف المنصور للاستثمار	2005/90/13	250000000000
6	مصرف الموصل للتنمية	2001/08/23	252500000000
7	مصرف ايلاف الاسلامي	2007/06/28	250000000000
8	مصرف بغداد	1992/20/18	250000000000
9	مصرف جيهان للاستثمار	2008/02/03	255000000000
10	مصرف سومر التجاري	1999/05/26	250000000000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

إما بالنسبة لمصادر جمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي، فتم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة والمتاحة على المواقع الالكترونية للمصارف، إذ إن القانون يفرض على هذه المصارف نشر هذه المعلومات للجمهور حتى يكونوا على اطلاع تام على نتيجة نشاط المصرف ومركزه المالي، ومن المصادر التي تم الاعتماد عليها لجمع بيانات البحث الآتي :.

1. القوائم والتقارير المالية للمصارف عينة البحث ككشف الدخل وكشف المركز المالي بالإضافة الى كشف التدفق النقدي .
2. تقارير مجالس إدارة المصارف عينة البحث حول نشاطها، بالإضافة الى تقارير مراقبي الحسابات .
3. الكشوفات التفصيلية المرفقة بالقوائم المالية للمصارف عينة البحث مثل كشف النقود، كشف الاستثمارات، كشف الائتمان النقدي، كشف الموجودات الثابتة، كشف الايرادات المؤجلة، كشف الحسابات الجارية والودائع، كشف المدينين، كشف الدائنين، كشف رأس المال، كشف الاحتياطيات، كشف التخصيصات، كشف الحسابات النظامية المتقابلة، كشف ايرادات العمليات المصرفية، كشف مصروفات العمليات المصرفية، كشف الايرادات التحويلية، كشف المصروفات التحويلة .
4. تعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي الخاصة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية، بالإضافة الى البيانات الصادرة من المديرية العامة للصيرفة والائتمان في قسم الدراسات والبحوث المصرفية .

2.1.3. نبذه مختصره عن المصارف عينة البحث :.

في الفقرة السابقة تم تحديد عشرة مصارف بوصفها عينة للبحث وهي مصرف آشور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف بغداد ومصرف جيهان للاستثمار ومصرف سومر التجاري، ويمكن إعطاء نبذة مختصرة عن هذه المصارف، وكما موضح بالآتي :.

أولاً : مصرف آشور للاستثمار :ـ تأسس مَصرِف آشور للاستثمار سنة 2005 بوصفها شركة مُساهمة خاصة ضمن القِطاع الخاص ويعد أول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حُزمة متكاملة من الخدمات المصرفيّة للمؤسسات التجاريّة والأفراد في العراق، ونظراً لنمو أعمال المصرف والنجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعا ليصل في العام 2014 إلى (250) مليار دينار عراقي، ويهدف المصرف الى السعي للتميز والصدق في وعوده مع الزبائن، وكذلك الرقي والمحافظة على الصدارة في تقديم الخدمات المصرفية، وحماية حقوق المساهمين وكافة الجهات المتعاملة مع المصرف، فضلاً عن وضع الزبائن في المقدمة والتقدم والابداع بالأعمال الصحيحة بالطرق المشروعة، وفيما يتعلق بالخيارات المستقبلية للمصرف فتتمثل بالاستجابة بفاعلية وكفاءة لرغبات واحتياجات الزبائن وتنمية اموالهم بحرص ومسؤولية، وتعزيز المركز المالي للمصرف واحكام الرقابة على عناصر المخاطرة، وتنمية القوى البشرية لتحقيق استمرارية التمييز في الاداء، وكذلك الاستعمال الفعال للتقنية الحديثة لزيادة كفاءة المصرف وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الى الزبائن .

ثانياً : مصرف الاستثمار العراقي :ـ تأسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ 5236 في سنة 1993 من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة برأسمال قدره (100) مليون دينار وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل بوصفها مؤسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ص.10/3/942/5 بتاريخ 1993/9/28 وفقاً لأحكام البنك المركزي العراقي المرقم(64) لسنة 1967 المعدل، وباشر عمله المصرفي في 29/9/1993 من خلال فرعه الرئيس ولدى المصرف (16) فرعاً في بغداد وباقي محافظات القطر، إضافة لمكاتب متخصصة أخرى، منها مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية، وجميع المكاتب قد تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية، وخلال مسيرة المصرف المتميزة تطور رأسماله حتى اصبح (250) مليار دينار عراقي، ويهدف المصرف الى التميز والابداع وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الى الزبائن، فضلاً عن الاستجابة لرغبات واحتياجات الزبائن وتنمية اموالهم بحرص ومسؤولية بشكل فاعل وكفوء من خلال تقديم الخدمات المصرفية الى الزبائن بأعلى جودة ممكنة .

ثالثاً : مصرف الخليج التجاري :ـ مصرف الخليج التجاري هو شركة مساهمة خاصة مساهمة تأسست بموجب شهادة الشركة الصادرة من مسجل الشركات وفقا لقانون الشركات برأس مال قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل، بدأ المصرف الخليج التجاري الأعمال المصرفية من خلال الفرع الرئيس في سنة 2004، ويهدف المصرف الى تحقيق الصدارة بين المصارف العراقية في تقديم خدماته المصرفية المتكاملة والالكترونية الحديثة للزبائن، وتحقيق الشفافية والمصداقية والرصانة في التعامل مع الجمهور ومع الجهات القطاعية الحكومية، والمحافظة على سرية المعلومات والبيانات والارصدة والتعاملات المصرفية والتدفق النقدي للزبائن، والالتزام بمبادئ الحوكمة في ادارة العمل المصرفي مع النظرة الى المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه في تحقيق قيم تربوية وانسانية واخلاقية في التعامل مع الزبائن، وتطبيق مفاهيم واسس ومبادئ ادارة الجودة الشاملة في العمل المصرفي .

رابعاً : مصرف الشرق الأوسط :ـ تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار في عام 1993 بعد ان حصل على شهادة التأسيس من وزارة التجارة / دائرة مسجل الشركات واجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي، وباشر اعماله المصرفية بتاريخ 1994/5/8 برأس مال مقداره (400) مليون دينار. واما الان فان رأس مال المصرف المسجل والمدفوع فعلا 250 مليار مرتفعا بـ (625) ضعفا عما كان عليه عند التأسيس، وتمت هذه الزيادات من خلال رسملة الارباح السنوية والقسم الاخر مدفوع من حملة الاسهم منذ تأسيس المصرف، وقد حاز المصرف على المرتبة الاولى ممتاز (C1) من بين المصارف العراقية الخاصة حسب نظام (CAMEL) العالمي لأربع سنوات متتالية (2007-2008-2009-2010) و حصل على تصنيف (A3) في عام 2017، كما ان للمصرف دائرة غسل الاموال و تمويل الارهاب وفقاً للقانون المرقم (93) لسنة 2015 وتعليمات البنك المركزي العراقي، كما حصل المصرف على مرتبة (+B) ضمن تقييم البنك المركزي العراقي من ناحية التزام المصرف للقواعد ومعايير الامتثال الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، كما يهدف المصرف الى تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الاوساط التجارية والمالية بأهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي وتلبية احتياجات ورغبات الزبائن، والحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب .

خامساً : مصرف المنصور للاستثمار :ـ أسس المصرف بوصفها شركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل قدره (55) خمسة وخمسون مليار دينار عراقي، وتم تأسيسه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/27520 في سنة 2005 والصادرة عن وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 المعدل، تحت اسم شركة مصرف المنصور للاستثمار شركة مساهمة خاصة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 2006/2/20 على منح الشركة (مصرف المنصور للاستثمار) اجازة ممارسة الصيرفة استنادا لقانون المصارف النافذ باسم (مصرف المنصور للاستثمار–ش.م.خ) بعد ان استكمل المصرف اعداد النظام الداخلي لشركة مصرف المنصور للاستثمار، وقد باشر المصرف عمله بتقديم خدماته المصرفية للجمهور بتاريخ 2006/4/17 من خلال فرعه الرئيس في بغداد ثم توسع ليشمل عددا من محافظات العراق، وحصل المصرف ايضا على موافقة البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي على اجازة ممارسة اعمال التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية تحت رقم (121) وذلك بموجب كتابهم المرقم 3496/1/8 في 2006/3/23، ويهدف المصرف الى تقديم مختلف الخدمات المصرفية في ضوء القوانين والأنظمة السائدة وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وان يكون مساهما فعالا في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومستقر ومتقدم، ويمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف البنك المركزي العراقي ورقابته بموجب القانون رقم (56) لسنة 2003 وقانون الشركات النافذ وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الخاصة بممارسة الاعمال المصرفية والصادرة عن البنك المركزي العراقي .

سادساً : مصرف الموصل للتنمية :ـ تأسس مصرف الموصل للتنمية بوصفها شركة مساهمة برأسمال اسمي مدفوع مقداره (1) مليار دينار عراقي في سنة 2001 وحصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة في الثالث من كانون الأول 2001 الصادرة من البنك المركزي العراقي، ويهدف مصرف الموصل وللتنمية الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني بكافة القطاعات المختلفة وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية ودعم عمليات الانتاج والمساهمة في عمليات الاستثمار المباشرة في المشروعات الاقتصادية وكذلك الاعمال المصرفية التجارية الاخرى،

واستجابة للتطورات الاقتصادية وبهدف دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المصرف لأنشطته واتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف وتلبية احتياجاتهم المالية المحلية والخارجية وزيادة قدرته التنافسية في السوق المالي العراقي فقد تمت زيادة رأس مال المصرف عدة مرات الى أن وصل الى (252.5) مليار في كانون الثاني 2015، وتتمثل خدمات المصرف بفتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والعملات الاخرى، وقبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة) بالدينار العراقي والعملات الاجنبية مع التزام المصرف بعقد نسبه الفائدة كاملة، ومنح الائتمان المصرفي بكافة انواعه بالدينار العراقي والعملات الاجنبية، واصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية، واصدار السفاتج والصكوك المصدقة وقبول الحوالات الداخلية بكافة انواعها، وفتح الاعتمادات المستندية عن الاستيراد الخارجي بتأمينات تنافسية، وبيع وشراء العملات الاجنبية، وتداول الاسهم والسندات لصالح المواطن من خلال سوق العراق للأوراق المالية، والمساهمة في تأسيس الشركات، وفتح حسابات الادخار بالدينار وبالدولار والعمولة تكون حسب سعر الصرف في السوق .

سابعاً : مصرف ايلاف الاسلامي :. تأسس مصرف إيلاف الاسلامي تحت اسم "مصرف البركة للاستثمار والتمويل" بموجب شهادة التأسيس الصادرة من دائرة تسجيل الشركات رقم (7788) في سنة 2007 برأس مال مقداره (ملياري) دينار عراقي وبعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة 884/3/9 في 2001/5/30، باشر عمله من خلال فرعه الرئيس بتاريخ 2001/6/23، وبتاريخ 2007/6/28 صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن تعديل اسم الشركة من "مصرف البركة للاستثمار والتمويل" الى "شركة مصرف ايلاف الاسلامي – مساهمة خاصة"، ويتولى المصرف القيام بمختلف الانشطة المصرفية التجارية والتخصصية والاستثمارية المحلية والدولية وبأشراف ورعاية البنك المركزي العراقي بواسطة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات العراقية، ومن اهم اهداف المصرف السعي الى استقطاب ودائع الجمهور وتوظيفها في مختلف الانشطة المصرفية من خلال منح التسهيلات المصرفية للزبائن وخصم الكمبيالات أو منح القروض واصدار خطابات الضمان واجراء الحوالات من والى العراق، وتعد مسألة حماية اموال المودعين والمساهمين من خلال بناء افضل العلاقات معهم ومع الزبائن عموما في مقدمة الاهداف الرئيسة للمصرف .

ثامناً : مصرف بغداد :ـ مصرف بغداد هو أول مصرف رُخّص له في العراق، إذ أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولويّاته. وقد تأسّس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي، ومارس مصرف بغداد وحتى 25 من سبتمبر لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط، ثم نوّع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، وتطوّر مصرف بغداد من مصرف محلّي إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية. وهو يواصل في نموّه وبأدائه الحسن وذلك على الرغم من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، وعدم الاستقرار المحلي المؤثّر على الاقتصاد العراقي. لقد شهد مصرف بغداد نمواً استثنائياً خلال عام 2007 إذ حقق ربحاً صافياً قدره (12.6) مليار دينار عراقي (13.6 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بمبلغ (3.6) مليار دينار عراقي في عام 2006 بزيادة قدرها 361.11% مقارنة بأرقام عام 2006، وقد تم تحقيق جزء كبير من نجاح المصرف من خلال التعزيزات التقنية ومن جراء الاهتمام الاستراتيجي بالمستقبل، ويلعب المصرف دوراً فعّالاً بإعادة بناء العراق بالاستفادة من الفرص المتوفّرة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل البناء .

تاسعاً : مصرف جيهان للاستثمار :ـ تم تأسيس مصرف جيهان للاستثمار في شباط 2008 وفقا لقانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته، وأفتتح المصرف بتاريخ 2009/4/1 في مقره الرئيس في أربيل، ومصرف جيهان هو مصرف إسلامي كامل مدرج في السوق النظامي لسوق العراق للأوراق المالية (ISX) منذ عام 2017 تحت الاسم المختصر (BCIH) ورمز الشركة في الوكالة الدولية (ISIN-IQ000A2DN949) وخاضع لمعايير افصاح هيئة الاوراق المالية العراقية (ISC) وسوق العراق للأوراق المالية، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية وسعى المصرف لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الدقيقة والفريدة من نوعها وتطويرها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية للزبائن من المؤسسات الحكومية للشركات والأفراد في العراق الجديد بما في ذلك المحافظات في اقليم كوردستان، ومن الأهداف الاستراتيجية للمصرف تقديم الحلول المالية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإعداد القادة والكوادر المتخصصة في الصناعة المصرفية الإسلامية، والاستثمار في

التكنولوجيا التي من شأنها أن تحدّ من المخاطر التشغيلية والعمل على تطبيق أفضل القواعد والممارسات الدولية في العمل المصرفي، وتتمثل القيم الجوهرية للمصرف بالنزاهة والشفافية من خلال تطبيق أعلى مستويات لأخلاق المهنية شركاتٍ و أفراداً ، وكذلك الإبداع والابتكار من خلال رعاية الأفكار وتشجيع الإبداع لتقديم الحلول المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى الاستدامة المجتمعية من خلال الإسهام في تبني مبادرات مجتمعية ضمن أبعاد الاستدامة والالتزام بمبادئ وتعليمات الحوكمة المؤسسية .

عاشراً : مصرف سومر التجاري :ـ تأسس مصرف سومر التجاري برأس مال اسمي مدفوع بالكامل و قدره (400) مليون دينار بموجب أحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنه 1969 المعدل وأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 6913 في سنة 1999 وعدت شركة مصرف سومر التجاري (مساهمة خاصة) مصرفاً عراقياً مجازا لممارسة الأعمال المصرفية، وبالرغم من تعاقب الادارات، استمر المصرف باتباع منهج يعتمد على تطوير بناه التحتية تماشيا مع تطور الصناعة المصرفية محليا، اقليميا و دوليا، بما يحقق افضل الخدمات لعملاء المصرف و حفاظا على حقوق المساهمين، ويمتثل مصرف سومر التجاري لكافة قوانين البنك المركزي العراقي وكافة القوانين العراقية النافذة ذات الصلة، كما ويمتثل المصرف لكافة القوانين المالية والاقتصادية الدولية مثل قوانين فاكتا (FATCA) وقوانين مكافحة غسيل الاموال (AML) والاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الارهاب ويمتنع عن التعامل مع اي جهات مشبوهة او خاضعة لعقوبات دولية او محلية، كما يعتمد المصرف على نظام كاملز (CAMLS) لتقييم ذات المصرف و بمعدل سنوي حسب مبدأ التقييم الذاتي (Self-Assessment) و يطبق هذا المبدأ على كافة الادارات وفروع المصرف، ويهدف مصرف سومر التجاري الى تطبيق مفاهيم حديثة بوصفها أدوات لتحفيز معدلات الانتشار والنمو للعلامة التجارية للمصرف، واخذ مكانته الطبيعية و حصته من السوق المحلي والاقليمي، ويكون ذلك متداخلاً على عدة خطوط ومحاور من خلال الترويج الجيد لمنتجات المصرف وتقديم افضل الخدمات بصورة تقنية حديثة لتقديمها الى جمهور المتعاملين في القطاع المالي والمصرفي وبناء افضل العلاقات المصرفية المحلية والاقليمية والدولية .

3.1.3. الواقع الحالي للمحاسبة عن ضرائب الدخل في المصارف عينة البحث :.

اقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي بجلسته المنعقدة في الخامس من تموز سنة 2001 القاعدة المحاسبية العراقية المحلية رقم (13) المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل، وقد تضمنت هذه القاعدة (15) فقرة تناولت الهدف من إصدارها القاعدة، والتعريف بالمصطلحات المستعملة، والإفصاح عن الخسائر المدورة والوفر الضريبي الناتج عن استخدام الخسائر المدورة في قائمة الدخل، وبذلك فقد الزمت الوحدات الاقتصادية العراقية بضمنها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق هذه القاعدة .

كما تم ابلاغ هذه المصارف من لدن البنك المركزي العراقي بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs) بموجب كتابه ذي العدد 9/12 في 2016/1/4 اعتبارا من بداية سنة 2016، بما في ذلك تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل، ورغم ذلك فلم يتم تطبيق هذا المعيار، والاكتفاء بتطبيق القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) .

وتهدف القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) بالدرجة الأساس الى تحديد صافي الربح الضريبي (وعاء الضريبة) وبيان كيفية المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل، ولكن من خلال الاطلاع على فقرات القاعدة لم يلاحظ أن هذه القاعدة تناولت كيفية احتساب صافي الربح الضريبي او الربح الخاضع للضريبة ويرجع السبب في ذلك الى ان قانون ضريبة الدخل العراقي قد حدد كلاً من الإيرادات والأرباح الخاضعة للضريبة وكذلك حدد المصاريف المسموح تنزيلها وكذلك الإعفاءات والسماحات، وهذا يعني ان القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) يقتصر دورها في تحديد المعالجة المحاسبية للفروقات المؤقتة بين صافي الربح المحاسبي المعد من قبل المصرف وصافي الربح الضريبي المعد من قبل السلطة الضريبية وكذلك الخسائر المدورة وما ينتج عنها من وفورات ضريبية إذ ان قانون ضريبة الدخل يسمح بتنزيل الخسائر من الأرباح المتحققة من مصادر الدخل الأخرى خلال السنة التقديرية نفسها، وفي حال وجود متبقٍ من الخسارة يرحل الى السنوات القادمة إذ يتم تنزيلها لمدة خمس سنوات شرط ان تنزل من مصدر الدخل نفسه . ويمكن تحديد بعض الأمور المهمة الخاصة بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (13)، وهي كالآتي :.

1. تعتمد المصارف عينة البحث على ما جاء في قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته، والذي حدد الإيرادات والأرباح الخاضعة للضريبة والنفقات المسموح بتنزيلها منه والإعفاءات والسماحات، وذلك لأن القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) لم تحدد كيفية احتساب الوعاء الضريبي (الدخل الخاضع للضريبة)، وإنما اقتصرت على المعالجة المحاسبية للتأثيرات الضريبية للفروق المؤقتة بين الدخلين المحاسبي والضريبي والخسائر المدورة وكيفية عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية .
2. إن قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته يسمح للمصرف بتنزيل الخسارة المتحققة من مصادر الدخل الناجمة من المصادر الأخرى الخاضعة للضريبة عن السنة التقديرية نفسها والمتبقي من الخسارة يمكن ترحيله إلى السنوات القادمة، وتنزل من دخل المكلف خلال خمس سنوات، بشرط أن تنزل من مصدر الدخل نفسه الذي نتجت عنه، ولا يسمح بتنزيل أكثر من نصف دخل الوحدة الاقتصادية الخاضع للضريبة لكل سنة من سنوات التحاسب .
3. تلتزم المصارف عينة البحث بالإفصاح عن الوفر الضريبي الناتج من استخدام الخسارة في قائمة الدخل عن الفترة الجارية، والإفصاح عن الخسارة المتبقية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق وفر ضريبي مستقبلا، إلا أنها لم تحدد كيفية الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي .
4. وفق القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) فإن الضريبة المستحقة على الدخل الناتج من النشاطات الاعتيادية يتم الافصاح عنها بشكل منفصل عن الضريبة المستحقة على الدخل الناتج من النشاطات غير الاعتيادية، لذلك فإن المصارف عينة البحث تقوم بإعداد قائمة الدخل متعددة الخطوات للإفصاح عن بنود النشاط الاعتيادي بصورة منفصلة عن تلك البنود الخاصة بالنشاطات غير الاعتيادية .

وبعد تناول نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث والواقع الحالي للمحاسبة عن ضرائب الدخل فيها، سيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في هذه المصارف، وكما موضح بالمبحث القادم .

المبحث الثاني/ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة البحث

خلال هذا المبحث سيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة البحث للسنوات (2017-2020) وفق مجموعة من الخطوات وهي تحديد المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لهذه المصارف، ثم إجراء مقاصة بين الايرادات المستحقة والمصاريف المستحقة، وإجراء مقاصة بين الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً، وذلك من أجل تحديد الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وبعدها سيتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة، ثم يتم تسجيل القيود المحاسبية اللازمة وفق هذا المعيار، وأخيراً سيتم بيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على القوائم المالية المتمثلة بكشف الدخل والميزانية العمومية للمصارف عينة البحث .

1.2.3ـ تحديد المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة للمصارف عينة البحث :.

خلال هذه الفقرة سيتم تحديد المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)، إذ إن المصاريف المدفوعة مقدماً هي مصاريف دفعت خلال السنة الحالية لكنها تخص سنوات قادمة وتظهر المصاريف المدفوعة مقدماً بوصفها أصول متداولة في الميزانية العمومية، إما المصاريف المستحقة فهي مصاريف تخص السنة الحالية لكنها لم تدفع بعد حتى نهاية السنة وتظهر في الميزانية العمومية ضمن فقرة المطلوبات المتداولة، وفيما يخص الإيرادات المستلمة مقدماً فهي الايرادات التي استلمت خلال السنة الحالية لكنها تخص سنوات قادمة وتظهر الإيرادات المستلمة مقدماً في الميزانية العمومية ضمن فقرة المطلوبات المتداولة، إما الإيرادات المستحقة فهي الإيرادات التي تخص السنة الحالية لكنها لم تستلم خلال السنة وتظهر بوصفها أصول متداولة في الميزانية العمومية، ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف آشور للاستثمار للفترة (2017-2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (4)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف آشور للاستثمار للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	-	39760	107481	177696
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	-	39760	107481	177696
فوائد مستحقة على القروض	86591	181379	298540	491954
فوائد مستحقة على الودائع	144476	159822	211522	15261
مجموع الايرادات المستحقة	231067	341201	510062	507215
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	127415	496990	259781	285910
فوائد مستحقة	120865	79573	107883	53240
توزيعات أرباح مستحقة	176907	628055	1351525	1265377
مجموع المصاريف المستحقة	425187	1204618	1719189	1604527
ايرادات مستلمة مقدماً	-	-	-	-
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف آشور للاستثمار للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 بلغت (0)، (39760)، (107481)، (177696) ألف دينار على التوالي وتتعلق هذه المصاريف بالمبالغ التي دفعها مصرف آشور للاستثمار عن سنوات قادمة، إما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (231067)، (341201)، (510062)، (507215) ألف دينار على التوالي وتتعلق هذه الايرادات بالفوائد الدائنة المستحقة (غير المستلمة) على القروض والفوائد الدائنة المستحقة (غير المستلمة)، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (425187)، (1204618)، (1719189)، (1604527) ألف دينار على التوالي وتتمثل هذه المصاريف بالمصاريف المستحقة غير المدفوعة والفوائد المدينة المستحقة (غير المدفوعة) وتوزيعات الأرباح المستحقة، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً لمصرف آشور للاستثمار فلا توجد ايرادات مستلمة مقدماً لهذا المصرف خلال هذه السنوات .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمصاريف المستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والايرادات المستحقة لمصرف الاستثمار العراقي من خلال الجدول الآتي :.

جدول (5)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	23400	23400	4987318	2846899
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	23400	23400	4987318	2846899
ايرادات مستحقة – عملات محلية	5690338	20584302	24263013	27445841
ايرادات مستحقة – عملات اجنبية	246278	659001	680634	1800288
ايرادات مستحقة – سندات	-	1637044	-	-
مجموع الايرادات المستحقة	5936616	22880347	24943647	29246129
فوائد مستحقة – ودائع ثابتة بالدينار	799617	580262	447880	456666
فوائد مستحقة – ودائع ثابتة بالدولار	89347	89347	89347	227517
فوائد مستحقة – ودائع افراد بالدينار	150361	182717	161469	116136
فوائد مستحقة – ودائع افراد بالدولار	69737	102318	86952	59312
فوائد مستحقة – حسابات توفير بالدينار	175395	254736	-	11334
فوائد مستحقة – حسابات توفير بالدولار	744047	675515	562	2394
فوائد مستحقة أخرى بالدولار	50013	37730	2396	1682
مجموع المصاريف المستحقة	2078517	1922625	788606	875041
ايرادات مستلمة مقدماً – كمبيالات بالدينار	39317	7728	-	1835
ايرادات مستلمة مقدماً – كمبيالات بالدولار	-	676928	188891	1071211
ايرادات مستلمة مقدماً – قروض	102521	1889079	144332	12081
ايرادات مستلمة مقدماً – مخشلات ذهبية	758000	765698	186541	745690
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	899838	3339433	519764	1830817

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف الاستثمار العراقي للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (23400)، (23400)، (4987318)، (2846899) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (5936616)، (22880347)، (24943647)، (29246129) دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (2078517)، (1922625)، (788606)، (875041) ألف دينار على التوالي، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً فقد بلغت (899838)، (3339433)، (519764)، (1830817) ألف دينار على التوالي لهذه السنوات، ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (6)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	849122	893432	797210	1337710
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	849122	893432	797210	1337710
فوائد مستحقة	3703304	4704480	5259324	6225492
مبالغ مستحقة لقاء بيع استثمارات	27000000	24105050	18100000	16332000
مجموع الايرادات المستحقة	30703304	28809530	23359324	22557492
فوائد مستحقة غير مدفوعة	397925	295138	340281	416937
مجموع المصاريف المستحقة	397925	295138	340281	416937

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف الخليج التجاري للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (849122)، (893432)، (797210)، (1337710) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (30703304)، (28809530)، (23359324)، (22557492) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (397925)، (295138)، (340281)، (416937) ألف دينار على التوالي، كما لا توجد ايرادات مستلمة مقدماً خلال هذه السنوات، ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (7)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
فوائد مستحقة غير مدفوعة	50940097	57893604	63995495	56446823
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	72000	64000	72000	80000
مجموع المصاريف المستحقة	51012097	57957604	64067495	56526823
ايرادات مستلمة مقدماً	-	-	184019	66155
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	-	-	184019	66155

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أنه لا توجد مصارف مدفوعة مقدماً وايرادات مستحقة لمصرف الشرق الأوسط للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، أما المصاريف المستحقة لهذه السنوات فقد بلغت (51012097)، (57957604)، (64067495)، (56526823) ألف دينار على التوالي، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً فقد بلغت (0)، (0)، (184019)، (66155) ألف دينار على التوالي لهذه السنوات .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (8)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	437141	139643	268527	353757
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	437141	139643	268527	353757
ايرادات مستحقة	11099707	5910160	-	-
مجموع الايرادات المستحقة	11099707	5910160	-	-
فوائد مستحقة	17729	24249	-	-
مصاريف إدارية مستحقة	140000	159986	195797	326209
مجموع المصاريف المستحقة	157729	184235	195797	326209
ايرادات مستلمة مقدماً	5031222	2547923	-	-
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	5031222	2547923	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (437141)، (139643)، (268527)، (353757) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت (11099707)، (5910160)، (0)، (0) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة (157729)، (184235)، (195797)، (326209) ألف دينار على التوالي، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً فقد بلغت (5031222)، (2547923)، (0)، (0) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الموصل للتنمية للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (9)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف الموصل للتنمية للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	118708	77058	357893	300099
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	118708	77058	357893	300099
فوائد مستحقة	9147555	9147555	9147555	43757283
مجموع الايرادات المستحقة	9147555	9147555	9147555	43757283
مصاريف فوائد مستحقة	672962.5	644037	668356.5	809635.5
مجموع المصاريف المستحقة	672962.5	644037	668356.5	809635.5
ايرادات مستلمة مقدماً	-	369248	597578	-
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	-	369248	597578	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف الموصل للتنمية للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (118708)، (77058)، (357893)، (300099) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (9147555)، (9147555)، (9147555)، (43757283) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (672962.5)، (644037)، (668356.5)، (809635.5) ألف دينار على التوالي، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً فقد بلغت (0)، (369248)، (597578)، (0) ألف دينار على التوالي لهذه السنوات .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف ايلاف الاسلامي للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (10)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف ايلاف الاسلامي للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	21251	18249	17251	45501
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	21251	18249	17251	45501
مصاريف إدارية مستحقة	66875	65479	66172	72000
مجموع الايرادات المستحقة	66875	65479	66172	72000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف ايلاف الاسلامي للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (21251)، (18249)، (17251)، (45501) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (66875)، (65479)، (66172)، (72000) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف بغداد للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (11)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف بغداد للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	2197080	2426624	2309264	2907314
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	2197080	2426624	2309264	2907314
فوائد مستحقة	3334670	3052140	1048939	4374848
مجموع الايرادات المستحقة	3334670	3052140	1048939	4374848
توزيعات أرباح مستحقة	3049036	2733933	2604029	2572757
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	1052357	890813	897573	832341
فوائد مستحقة غير مدفوعة	129755	144165	99014	161842
مجموع المصاريف المستحقة	4231148	3768911	3600616	3566940

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف بغداد للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (2197080)، (2426624)، (2309264)، (2907314) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (3334670)، (3052140)، (1048939)، (4374848) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (4231148)، (3768911)، (3600616)، (3566940) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف جيهان للاستثمار للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (12)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف جيهان للاستثمار للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
ايجار مدفوع مقدماً	1131466	589759	-	-
مصاريف أخرى مدفوع مقدماً	147389	152803	653249	598445
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	1278855	742562	653249	598445
مصاريف ورواتب مستحقة	334539	169249	-	11904
مجموع المصاريف المستحقة	334539	169249	-	11904

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف جيهان للاستثمار للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (1278855)، (742562)، (653249)، (598445) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (334539)، (169249)، (0)، (11904) ألف دينار على التوالي، كما لا توجد ايرادات مستحقة وايرادات مستلمة مقدماً خلال هذه السنوات .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف سومر التجاري للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :

جدول (13)

المصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة والايرادات المستلمة مقدماً والمستحقة لمصرف سومر التجاري للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	2017	2018	2019	2020
مصاريف مدفوعة مقدماً	70000	-	9758	-
مجموع المصاريف المدفوعة مقدماً	70000	-	9758	-
ايرادات مستحقة غير مقبوضة	16660	16660	10000	25611
مجموع الايرادات المستحقة	16660	16660	10000	25611
فوائد مستحقة	60000	61712	61711	1597
مجموع المصاريف المستحقة	60000	61712	61711	1597
ايرادات مستلمة مقدماً	390507	347932	166755	193337
مجموع الايرادات المستلمة مقدماً	390507	347932	166755	193337

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف المدفوعة مقدماً لمصرف سومر التجاري للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 قد بلغت (70000)، (0)، (9758)، (0) ألف دينار على التوالي، أما الايرادات المستحقة فقد بلغت لهذه السنوات (16660)، (16660)، (10000)، (25611) ألف دينار على التوالي، في حين بلغت المصاريف المستحقة لهذه السنوات (60000)، (61712)، (61711)، (1597) ألف دينار على التوالي، وفيما يخص الايرادات المستلمة مقدماً فقد بلغت (390507)، (347932)، (166755)، (193337) ألف دينار على التوالي لهذه السنوات .

ويمكن توضيح المصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (14)

المصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-	39760	107481	177696
2	مصرف الاستثمار العراقي	23400	23400	4987318	2846899
3	مصرف الخليج التجاري	849122	893432	797210	1337710
4	مصرف الشرق الأوسط	-	-	-	-
5	مصرف المنصور للاستثمار	437141	139643	268527	353757
6	مصرف الموصل للتنمية	118708	77058	357893	300099
7	مصرف ايلاف الاسلامي	21251	18249	17251	45501
8	مصرف بغداد	2197080	2426624	2309264	2907314
9	مصرف جيهان للاستثمار	1278855	742562	653249	598445
10	مصرف سومر التجاري	70000	-	9758	-
	المتوسط	624444.6	545091	1056439	1070928

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن متوسط المصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (624444.6)، (545091)، (1056439)، (1070928) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح الايرادات المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (15)

الايرادات المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	231067	341201	510062	507215
2	مصرف الاستثمار العراقي	5936616	22880347	24943647	29246129
3	مصرف الخليج التجاري	30703304	28809530	23359324	22557492
4	مصرف الشرق الأوسط	-	-	-	-
5	مصرف المنصور للاستثمار	11099707	5910160	-	-
6	مصرف الموصل للتنمية	9147555	9147555	9147555	43757283
7	مصرف ايلاف الاسلامي	66875	65479	66172	72000
8	مصرف بغداد	3334670	3052140	1048939	4374848
9	مصرف جيهان للاستثمار	-	-	-	-
10	مصرف سومر التجاري	16660	16660	10000	25611
	المتوسط	7567057	8777884	8440814	14362940

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن متوسط الايرادات المستحقة للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (7567057)، (8777884)، (8440814)، (14362940) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح المصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (16)

المصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	425187	1204618	1719189	1604527
2	مصرف الاستثمار العراقي	2078517	1922625	788606	875041
3	مصرف الخليج التجاري	397925	295138	340281	416937
4	مصرف الشرق الأوسط	51012097	57957604	64067495	56526823
5	مصرف المنصور للاستثمار	157729	184235	195797	326209
6	مصرف الموصل للتنمية	672962.5	644037	668356.5	809635.5
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-	-	-	-
8	مصرف بغداد	4231148	3768911	3600616	3566940
9	مصرف جيهان للاستثمار	334539	169249	-	11904
10	مصرف سومر التجاري	60000	61712	61711	1597
	المتوسط	6596678	7356459	8930256	7126624

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن متوسط المصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (6596678)، (7356459)، (8930256)، (7126624) ألف دينار على التوالي .

ويمكن توضيح الايرادات المستلمة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (17)

الايرادات المستلمة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-	-	-	-
2	مصرف الاستثمار العراقي	899838	3339433	519764	1830817
3	مصرف الخليج التجاري	-	-	-	-
4	مصرف الشرق الأوسط	-	-	184019	66155
5	مصرف المنصور للاستثمار	5031222	2547923	-	-
6	مصرف الموصل للتنمية	-	369248	597578	-
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-	-	-	-
8	مصرف بغداد	-	-	-	-
9	مصرف جيهان للاستثمار	-	-	-	-
10	مصرف سومر التجاري	390507	347932	166755	193337
	المتوسط	2107189	1651134	367029	696769.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن متوسط الايرادات المستلمة مقدماً للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (2107189)، (1651134)، (367029)، (696769.7) ألف دينار على التوالي .

2.2.3. احتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث :.

لغرض احتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث، لابد من إجراء مقاصة بين الايرادات والمصاريف المستحقة، وإجراء مقاصة بين الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً، وتحديد الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، ثم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث، وكما موضح بالخطوات الآتية :.

أولاً : إجراء مقاصة بين الايرادات المستحقة والمصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث :.

لغرض تحديد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)، لابد من إجراء مقاصة بين الايرادات المستحقة والمصاريف المستحقة من خلال طرح المصارف المستحقة من الايرادات المستحقة، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (18)

صافي الايرادات المستحقة (المصاريف المستحقة) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-194120*	-863417	-1209127	-1097312
2	مصرف الاستثمار العراقي	3858099	20957722	24155041	28371088
3	مصرف الخليج التجاري	30305379	28514392	23019043	22140555
4	مصرف الشرق الأوسط	-51012097	-57957604	-64067495	-56526823
5	مصرف المنصور للاستثمار	10941978	5725925	-195797	-326209
6	مصرف الموصل للتنمية	8474592.5	8503518	8479198.5	42947647.5
7	مصرف ايلاف الاسلامي	66875	65479	66172	72000
8	مصرف بغداد	-896478	-716771	-2551677	807908
9	مصرف جيهان للاستثمار	-334539	-169249	0	-11904
10	مصرف سومر التجاري	-43340	-45052	-51711	24014

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (15) و (16) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أدنى قيمة خلال سنة 2017 كانت (–51012097) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (30305379) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وإن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (–57957604) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (28514392) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2019 كانت (–64067495) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (24155041) ألف دينار لمصرف الاستثمار العراقي، وإن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (–56526823) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (42947647.5) ألف دينار لمصرف الموصل للتنمية .

* الايرادات المستحقة – المصاريف المستحقة = صافي الايرادات المستحقة (المصاريف المستحقة) .
231067 – 425187 = -194120 ألف دينار لمصرف آشور لسنة 2018 (وبنفس الطريقة تم احتسابها لبقية المصارف والسنوات).

ثانياً : إجراء مقاصة بين الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث :.

لأجل احتساب صافي الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث، لابدّ من إجراء مقاصة بين الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً من خلال طرح المصاريف من الايرادات، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (19)

صافي الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0	*-39760	-107481	-177696
2	مصرف الاستثمار العراقي	876438	3316033	-4467554	-1016082
3	مصرف الخليج التجاري	-849122	-893432	-797210	-1337710
4	مصرف الشرق الأوسط	0	0	184019	66155
5	مصرف المنصور للاستثمار	4594081	2408280	-268527	-353757
6	مصرف الموصل للتنمية	-118708	292190	239685	-300099
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-21251	-18249	-17251	-45501
8	مصرف بغداد	-2197080	-2426624	-2309264	-2907314
9	مصرف جيهان للاستثمار	-1278855	-742562	-653249	-598445
10	مصرف سومر التجاري	320507	347932	156997	193337

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (14) و (17) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أدنى قيمة خلال سنة 2017 كانت (–2197080) ألف دينار لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (4594081) ألف دينار لمصرف المنصور للاستثمار، إن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (–2426624) ألف دينار لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (3316033) ألف دينار لمصرف الاستثمار، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2019 كانت (–4467554) ألف دينار لمصرف الاستثمار، وأعلى قيمة كانت (239685) ألف دينار لمصرف الموصل، في حين إن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (–2907314) ألف دينار لمصرف بغداد وأعلى قيمة كانت (193337) ألف دينار لمصرف سومر التجاري .

* الايرادات المستلمة مقدماً - المصاريف المدفوعة مقدماً = صافي الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً .
0 – 39760 = -39760 ألف دينار لمصرف آشور لسنة 2018 (وبنفس الطريقة تم احتسابها لبقية المصارف والسنوات) .

ثالثاً : تحديد الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث :.

بعد أن تم تحديد صافي الايرادات المستحقة والمصاريف المستحقة وصافي الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً، سيتم تحديد الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث، إذ سيتم تحديد الالتزامات (الأصول) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (20)

الالتزامات (الأصول) الضريبية من صافي الايرادات المستحقة والمصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)*

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	29118-	129513-	181369-	164597-
2	مصرف الاستثمار العراقي	578715	3143658	3623256	4255663
3	مصرف الخليج التجاري	4545807	4277159	3452856	3321083
4	مصرف الشرق الأوسط	7651815-	8693641-	9610124-	8479023-
5	مصرف المنصور للاستثمار	1641297	858889	29370-	48931-
6	مصرف الموصل للتنمية	1271189	1275528	1271880	6442147
7	مصرف ايلاف الاسلامي	10031	9822	9926	10800
8	مصرف بغداد	134472-	107516-	382752-	121186
9	مصرف جيهان للاستثمار	50181-	25387-	0	1786-
10	مصرف سومر التجاري	6501-	6758-	7757-	3602

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (18) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أدنى قيمة خلال سنة 2017 كانت (–7651815) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (4545807) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (–8693641) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (4277159) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وإن أدنى قيمة خلال سنة 2019 كانت (–9610124) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت

* تم ضرب مبالغ الجدول (18) في نسبة الضريبة البالغة 15% .

(3623256) ألف دينار لمصرف الاستثمار العراقي، في حين إن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (-8479023) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (6442147) ألف دينار لمصرف الموصل للتنمية . وبعد ذلك سيتم تحديد الأصول (الالتزامات) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستلمة مقدماً (المدفوعة مقدماً) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (21)

الأصول (الالتزامات) الضريبية من صافي الايرادات المستلمة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)*

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0	5964-	16122-	26654-
2	مصرف الاستثمار العراقي	131466	497405	670133-	152412-
3	مصرف الخليج التجاري	127368-	134015-	119582-	200657-
4	مصرف الشرق الأوسط	0	0	27603	9923
5	مصرف المنصور للاستثمار	689112	361242	40279-	53064-
6	مصرف الموصل للتنمية	17806-	43829	35953	45015-
7	مصرف ايلاف الاسلامي	3188-	2737-	2588-	6825-
8	مصرف بغداد	329562-	363994-	346390-	436097-
9	مصرف جيهان للاستثمار	191828-	111384-	97987-	89767-
10	مصرف سومر التجاري	48076	52190	23550	29001

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (19) .

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة خلال سنة 2017 كانت (-329562) ألف دينار لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (689112) ألف دينار لمصرف المنصور للاستثمار، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (-363994) ألف دينار لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (497405) ألف دينار لمصرف الاستثمار، وإن أدنى قيمة خلال سنة 2019 كانت (-670133) ألف دينار لمصرف الاستثمار، وأعلى قيمة كانت (35953) ألف دينار لمصرف الموصل، في حين إن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (-436097) ألف دينار لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (29001) ألف دينار لمصرف سومر التجاري

* تم ضرب مبالغ الجدول (19) في نسبة الضريبة البالغة 15% .
ملاحظة : المبالغ التي كانت اشارتها موجبة فهي أصول ضريبية، إما المبالغ التي كانت اشارتها سالبة فهي التزامات ضريبية .

رابعاً : إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة للمصارف عينة البحث :.

بعد إن تم تحديد الالتزامات (الأصول) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستحقة والأصول (الالتزامات) الضريبية من صافي الايرادات (المصاريف) المستلمة مقدماً (المدفوعة مقدماً)، سيتم احتساب الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (22)

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤقتة المؤجلة للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)*

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	29118*	123549	165247	137943
2	مصرف الاستثمار العراقي	447249-	2646253-	4293389-	4408075-
3	مصرف الخليج التجاري	4673175-	4411174-	3572438-	3521740-
4	مصرف الشرق الأوسط	7651815	8693641	9637727	8488946
5	مصرف المنصور للاستثمار	952185-	497647-	10909-	4133-
6	مصرف الموصل للتنمية	1288995-	1231699-	1235927-	6487162-
7	مصرف ايلاف الاسلامي	13219-	12559-	12514-	17625-
8	مصرف بغداد	195090-	256478-	36362	557283-
9	مصرف جيهان للاستثمار	141647-	85997-	97987-	87981-
10	مصرف سومر التجاري	54577	58948	31307	25399

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (20) و (21) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة خلال سنة 2017 كانت (–4673175) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (7651815) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (–4411174) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (8693641) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، وإن أدنى قيمة خلال سنة 2019 كانت (–4293389) ألف دينار لمصرف الاستثمار العراقي، وأعلى قيمة كانت (9637727) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، في حين إن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (–6487162) ألف دينار لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (8488946) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط .

* المبالغ التي كانت إشارتها موجبة هي أصول ضريبية مؤجلة، إما المبالغ التي كانت إشارتها سالبة فهي التزامات ضريبية مؤجلة .
* 0 (من الجدول 21) – (-29118 من الجدول 20) = 29118 ألف دينار أصل ضريبي مؤجل لمصرف آشور للاستثمار .

3.2.3. تسجيل القيود المحاسبية للأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث :.

لأجل تسجيل القيود المحاسبية للأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث، فإن الأمر يتطلب تحديد كل من الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة، وضريبة الدخل، وضريبة الدخل مستحقة الدفع، فبالنسبة للأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة تم تحديدها في الجدول رقم (22)، أما ضريبة الدخل للمصارف عينة البحث فيمكن تحديدها من خلال الجدول الآتي :.

جدول (23)

ضريبة الدخل للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	1850405	1012577	1016332	4443316
2	مصرف الاستثمار العراقي	779775	4436682	25588833	8552842
3	مصرف الخليج التجاري	8110860	31551176	5897703	10777700
4	مصرف الشرق الأوسط	1160276	309945	115112	408572
5	مصرف المنصور للاستثمار	2674962	3100492	1464677	1120600
6	مصرف الموصل للتنمية	8663835	4556088	6033321	25631188
7	مصرف ايلاف الاسلامي	673809	396397	254684	164115
8	مصرف بغداد	3454786	1275743	3528590	5575119
9	مصرف جيهان للاستثمار	2892140	762628	189014	590994
10	مصرف سومر التجاري	70704	161110	178020	188268

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبالغ ضريبة الدخل المفصح عنها في القوائم المالية للمصارف عينة البحث كانت متفاوتة، ويرجع السبب في هذا التفاوت الى اختلاف مبالغ صافي الدخل الخاضع للضريبة خلال سنوات البحث (حيث كانت نسبة الضريبة 15%) وبالتالي اختلاف مبالغ الضريبة بين هذه المصارف، وفيما يتعلق بضريبة الدخل مستحقة الدفع فيمكن احتسابها من خلال الفرق بين الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة وبين مبلغ ضريبة الدخل، ويمكن احتساب ضريبة الدخل مستحقة الدفع للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (24)

ضريبة الدخل مستحقة الدفع للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)*

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	1879523	1136126	1181579	4581259
2	مصرف الاستثمار العراقي	332526	1790429	21295444	4144767
3	مصرف الخليج التجاري	3437685	27140002	2325265	7255960
4	مصرف الشرق الأوسط	8812091	9003586	9752839	8897518
5	مصرف المنصور للاستثمار	1722777	2602845	1453768	1116467
6	مصرف الموصل للتنمية	7374840	3324389	4797394	19144026
7	مصرف ايلاف الاسلامي	660590	383838	242170	146490
8	مصرف بغداد	3259696	1019265	3564952	5017836
9	مصرف جيهان للاستثمار	2750493	676631	91027	503013
10	مصرف سومر التجاري	125281	220058	209327	213667

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (22) و (23) .

يوضح الجدول أعلاه ضريبة الدخل مستحقة الدفع للمصارف عينة البحث والتي تظهر في الميزانية العمومية ضمن فقرة المطلوبات المتداولة، لذلك وفي ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) فلابد من تسجيل القيود المحاسبية التي من خلالها يتم اثبات كل من الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وكذلك اثبات ضريبة الدخل مستحقة الدفع، ويمكن توضيح القيود المحاسبية للمصارف عينة البحث لسنة 2020** من خلال الآتي :.

أولاً : قيود الأصول الضريبية المؤجلة :. وهي كالآتي :.

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والأصول المؤجلة لمصرف آشور للاستثمار لسنة 2020

	من مذكورين	
4443316	**حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**	
137943	**حـ/ أصول ضريبية مؤجلة**	
	الى حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع	**4581259**

* تم استخراج ضريبة الدخل مستحقة الدفع وفق المعادلة الآتية :ـ
ضريبة الدخل مستحقة الدفع = مصروف ضريبة الدخل الجارية + الأصول الضريبية المؤجلة
أو (ضريبة الدخل مستحقة الدفع = مصروف ضريبة الدخل الجارية - التزامات ضريبية مؤجلة)

** وبنفس الطريقة يتم تسجيل القيود المحاسبية للسنوات 2017 و 2018 و 2020 .

		من مذكورين
408572		**حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
8488946		**حـ/ أصول ضريبية مؤجلة**
	8897518	**الى حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والأصول المؤجلة لمصرف الشرق الأوسط لسنة 2020

		من مذكورين
188268		**حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
25399		**حـ/ أصول ضريبية مؤجلة**
	213667	**الى حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والأصول المؤجلة لمصرف سومر التجاري لسنة 2020

ثانياً : قيود الالتزامات الضريبية المؤجلة :. وهي كالآتي :.

8552842		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	4408075	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	4144767	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف الاستثمار العراقي لسنة 2020

10777700		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	3521740	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	7255960	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف الخليج التجاري لسنة 2020

1120600		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	4133	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	1116467	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف المنصور للاستثمار لسنة 2020

25631188		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	6487162	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	19144026	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف الموصل للتنمية لسنة 2020

164115		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	17625	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	146490	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف ايلاف الاسلامي لسنة 2020

5575119		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	557283	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	5017836	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف بغداد لسنة 2020

590994		**من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الجارية**
		الى مذكورين
	87981	**حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة**
	503013	**حـ/ ضريبة الدخل مستحقة الدفع**

القيد المحاسبي للضريبة المستحقة والالتزامات المؤجلة لمصرف جيهان للاستثمار لسنة 2020

4.2.3. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على القوائم المالية للمصارف عينة البحث :.

خلال هذه الفقرة سيتم بيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وسيتم التركيز على مصرفين وهما مصرف الشرق الأوسط للاستثمار (لاحتوائه على أصول ضريبية مؤجلة) ومصرف جيهان للاستثمار (لاحتوائه على التزامات ضريبية مؤجلة) عن سنتي 2019 و 2020 وكما موضح في القفرات الاتية :.

1.4.2.3. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على قائمة الدخل للمصارف عينة البحث :.

يمكن اعداد قائمة الدخل لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف جيهان للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل لسنتي 2019 و 2020، وكما موضح بالجدولين الآتين :.

جدول (25)

قائمة الدخل لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020

التفاصيل	2019 (ألف دينار عراقي)		2020 (ألف دينار عراقي)	
	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12
الايرادات :				
صافي ايرادات الفوائد	(841000)	(841000)	(3660000)	(3660000)
ايرادات العمولات	2733000	2733000	5293000	5293000
ارباح الاستثمارات	52000	52000	-	-
أرباح بيع الموجودات الثابتة	1000	1000	136000	136000
أرباح تحويل عملات أجنبية	13785000	13785000	21554000	21554000
ايراد النشاط الجاري	14171000	14171000	18438000	18438000
ايراد فوائد دائنة	17000	17000	4000	4000
الايرادات التحويلية الأخرى	528000	528000	(181000)	(181000)
مجموع الإيرادات	30446000	30446000	41584000	41584000
المصروفات :				
رواتب الموظفين	10803000	10803000	9948000	9948000
مصاريف تشغيلية أخرى	13117888	13117888	19095428	19095428
استهلاكات واطفاءات	3421000	3421000	8075000	8075000
مصروفات مخصصات متنوعة	35000	35000	43000	43000
مخصص الخسائر الائتمانية	116000	116000	2821000	2821000
مجموع المصروفات	(27492888)	(27492888)	(39982428)	(39982428)
فائض العمليات الجارية (قابل للتوزيع)	2953112	2953112	1601572	1601572
يوزع كالآتي :				
مصروف ضريبة الدخل	115112	115112	408572	408572
احتياطي الزامي	11000	11000	10000	10000
الاحتياطيات (فائض/عجز)	2827000	2711888	1183000	774428
ضريبة الدخل المستحقة	-	9752839	-	8897518
أصول ضريبية مؤجلة	-	(9637727)	-	(8488946)
الفائض القابل للتوزيع	2953112	2953112	1601572	1601572

المصدر: البيانات المالية المنشورة للمصرف عينة البحث لسنتي 2019 و 2020 .

جدول (26)

قائمة الدخل لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020

التفاصيل	2019 (ألف دينار عراقي)		2020 (ألف دينار عراقي)	
	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12
الايرادات :				
الدخل من التمويلات الاسلامية	5079581	5079581	3112508	3112508
دخل العمولات والاتعاب المصرفية	6239349	6239349	10290426	10290426
دخل الاستثمار	616498	616498	-	-
ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية	4577030	4577030	7684030	7684030
ايرادات اخرى	1819728	1819728	4095324	4095324
مجموع الإيرادات	18332186	18332186	25182288	25182288
المصروفات :				
نفقات الموظفين	4863064	4863064	4341940	4341940
مصروفات ادارية وعمومية	3941980	3941980	4974437	4974437
اندثار واطفاء	857875	857875	2028735	2028735
ضرائب ورسوم	4630	4630	2560	2560
مخصص مخاطر الائتمان	5825288	5825288	5000000	5000000
مخصص تدني قيمة الاستثمارات	-	-	250000	250000
مصاريف أخرى	1896545	1896545	2659654	2659654
التوزيعات للمودعين	250000	250000	2000000	2000000
مجموع المصروفات	(17639382)	(17639382)	(21257326)	(21257326)
فائض العمليات الجارية (قابل للتوزيع)	692804	692804	3924962	3924962
يوزع كالآتي :				
مصروف ضريبة الدخل	189014	189014	590994	590994
احتياطي رأسمالي	29635	29635	166698	166698
احتياطي قانوني	29635	29635	166698	166698
احتياطي توسعات	59270	59270	-	-
أرباح محتجزة	385250	196236	3000572	1818584
ضريبة الدخل المستحقة	-	91027	-	503013
التزامات ضريبية مؤجلة	-	97987	-	87981
الفائض القابل للتوزيع	692804	692804	3333968	3333968

المصدر: البيانات المالية المنشورة للمصرف عينة البحث لسنتي 2019 و 2020 .

يلاحظ من خلال الجدولين أعلاه، إن ضريبة الدخل المستحقة والأصول والالتزامات الضريبية قد أثرت على عملية توزيع فائض العمليات الجارية بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وبالتالي فإن تطبيق هذا المعيار قد أعطى افصاح أكثر عن البيانات المالية الواردة في كشف الدخل للمصارف عينة البحث .

2.4.2.3. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على قائمة المركز المالي للمصارف عينة البحث :.

يمكن اعداد قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف جيهان للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل لسنتي 2019 و 2020، وكما موضح بالجدولين الآتين :.

جدول (27)

قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020

التفاصيل	2019 (ألف دينار عراقي)		2020 (ألف دينار عراقي	
	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12
الموجودات :				
نقد لدى البنك المركزي العراقي	318012000	318012000	309410000	309410000
أرصدة لدى المؤسسات المالية	14344000	14344000	14849000	14849000
تسهيلات ائتمانية مباشرة (صافي)	94051000	94051000	85137000	85137000
موجودات مالية بالقيمة العادلة	10181000	10181000	11832000	11832000
أصول ضريبية مؤجلة	-	9637727	-	8488946
استثمارات (صافي)	3257000	3257000	4217000	4217000
ممتلكات ومعدات (صافي)	130729000	130729000	139281000	139281000
موجودات غير ملموسة	2563000	2563000	4026000	4026000
موجودات أخرى	111100000	111100000	114675000	114675000
مجموع الموجودات	684237000	693874727	683427000	691915946
المطلوبات وحقوق المساهمين :				
المطلوبات :				
ودائع بنوك ومؤسسات مالية أخرى	409000	409000	553000	553000
ودائع العملاء	271009000	271009000	266144000	266144000
تأمينات نقدية	7797000	7797000	9484000	9484000
قرض البنك المركزي العراقي	5762000	5762000	6474000	6474000
ضريبة الدخل المستحقة	-	9752839	-	8897518
مخصصات متنوعة	2437000	2437000	3394000	3394000
مخصص ضريبة الدخل	164000	164000	492000	492000
القروض المستلمة طويلة الأجل	26957000	26957000	34382000	34382000
مطلوبات أخرى	111364000	111364000	103272000	103272000
مجموع المطلوبات	425899000	435651839	424195000	433092518
حقوق المساهمين :				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	250000000	250000000	250000000	250000000
احتياطيات	7888000	7772888	8804000	8395428
حقوق الأقلية	450000	450000	428000	428000
مجموع حقوق المساهمين	258338000	258222888	259232000	258823428
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	684237000	693874727	683427000	691915946

المصدر: البيانات المالية المنشورة للمصرف عينة البحث لسنتي 2019 و 2020 .

جدول (28)

قائمة المركز المالي لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي (12) لسنتي 2019 و 2020

التفاصيل	2019 (ألف دينار عراقي)		2020 (ألف دينار عراقي)	
	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12	قبل تطبيق المعيار الدولي 12	بعد تطبيق المعيار الدولي 12
الموجودات :				
نقد لدى البنك المركزي العراقي	237151329	237151329	393095489	393095489
أرصدة لدى المصارف	68831444	68831444	70945464	70945464
تمويلات اسلامية (صافي)	58872795	58872795	55926471	55926471
قروض حسنة	53285	53285	14800	14800
استثمارات (صافي)	36700000	36700000	37615131	37615131
موجودات أخرى	212953162	212953162	130661985	130661985
موجودات غير ملموسة (صافي)	7227242	7227242	810332	810332
موجودات ثابتة ملموسة (صافي)	2882367	2882367	8094125	8094125
موجودات تسوية ديون	272711	272711	969633	969633
مشروعات تحت التنفيذ	7537004	7537004	11487154	11487154
مجموع الموجودات	**632481339**	**632481339**	**709629584**	**709629584**
المطلوبات وحقوق الملكية :				
المطلوبات :				
ودائع العملاء	303328593	303328593	380603829	380603829
تأمينات العمليات المصرفية	32503924	32503924	42378775	42378775
ضريبة الدخل المستحقة	-	91027	503013	-
التزامات ضريبية مؤجلة	-	97987	87981	-
مطلوبات أخرى	1640781	1640781	1833902	1833902
تمويلات من البنك المركزي	700000	700000	500000	500000
مخصصات	2805745	2805745	6326910	6326910
مجموع المطلوبات	**340979043**	**341168057**	**432234410**	**431643416**
حقوق الملكية :				
رأس المال المدفوع	255000000	255000000	255000000	255000000
احتياطيات	32041548	32852534	18933854	19524848
أرباح محتجزة	3460748	3460748	3461320	3461320
مجموع حقوق الملكية	**291502296**	**291313282**	**277395174**	**277986168**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**632481339**	**632481339**	**709629584**	**709629584**

المصدر: البيانات المالية المنشورة للمصرف عينة البحث لسنتي 2019 و 2020 .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) قد أثر على طريقة الافصاح في قائمة المركز المالي، إذ تم ادراج الأصول الضريبية المؤجلة ضمن فقرة الموجودات، أما الالتزامات الضريبية المؤجلة وضريبة الدخل المستحقة فتم ادراجها ضمن فقرة المطلوبات، وبعد تطبيق هذا المعيار في هذا المبحث، سيتم قياس جودة الابلاغ المالي للمصارف عينة البحث ثم بيان دور هذا المعيار في تحسين جودة الابلاغ المالي، وكما موضح في المبحث القادم .

المبحث الثالث/ أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) على جودة الابلاغ المالي في عينة البحث

خلال هذا المبحث سيتم قياس جودة الابلاغ المالي في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في المصارف عينة البحث باستعمال نموذج (Barth,et.al.,2001) لقياس التدفق النقدي المستقبلي ونموذج (Dechow & Dichev,2002) لقياس جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي، وبعد ذلك سيتم اختبار فرضيات البحث باستعمال مجموعة من الأساليب الاحصائية الملائمة .

1.3.3. قياس جودة الابلاغ المالي في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في عينة البحث :.

لأجل قياس جودة الابلاغ المالي في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في المصارف عينة البحث، فيمكن قياس التدفق النقدي المستقبلي لهذه المصارف باستعمال نموذج (Barth,et.al.,2001)، وقياس جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي باستعمال نموذج (Dechow & Dichev,2002)، وكما موضح في الفقرات الآتية :.

1.1.3.3. قياس التدفق النقدي المستقبلي للمصارف عينة البحث :.

سيتم قياس التدفق النقدي المستقبلي للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) باستعمال نموذج (Barth,et.al.,2001)، إذ يعتمد هذا النموذج على أن المصارف تسعى الى تعظيم قيمتها المتوقعة، ويتم تفسير ذلك من خلال تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار المرونة وحرية التصرف المسموح بها من خلال مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، ولذلك يمكن توقع التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أكثر دقة من خلال الدقة المرتفعة وجودة نتائج الأعمال المرتفعة المعلن عنها، ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الآتي :.

$$CFO_{it+1}/TA_{it} = \beta 0 + \beta 1\ CFO_{it}/TA_{it} + \beta 2\ \Delta AR_{it}/TA_{it} + \beta 3\ \Delta INV_{it}/TA_{it} + \beta 4\ \Delta AP_{it}/TA_{it} + \beta 5\ DEPR_{it}/TA_{it} + \beta 6\ OTHER_{it}/TA_{it} + \varepsilon i_{,t+1}{}^{*}$$

وعليه، فإن الأمر يتطلب احتساب كل متغير من متغيرات هذا النموذج للمصارف عينة البحث خلال السنوات المحددة، ويمكن توضيح نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول (CFO_{it}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (29)

نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول (CFO_{it}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.02381	0.21145	-0.09202	0.05472
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.03150	-0.04749	-0.14083	0.06501
3	مصرف الخليج التجاري	-0.24875	0.00313	0.01135	-0.03533
4	مصرف الشرق الأوسط	0.12650	0.06568	-0.22098	-0.00619
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.16630	0.16701	-0.02945	-0.13380
6	مصرف الموصل للتنمية	0.00322	0.17104	-0.04811	0.02800
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.02596	0.10009	-0.28393	-0.16903
8	مصرف بغداد	-0.01837	0.06571	-0.04392	0.29606
9	مصرف جيهان للاستثمار	-0.07951	0.19316	-0.08458	0.25494
10	مصرف سومر التجاري	0.12047	0.10908	-0.16661	0.05880

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (9) .

* حيث إن :-
CFO_{it+1}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة القادمة t+1 .
CFO_{it}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة الحالية t .
β 0 : ثابت الانحدار .
β 1 - β 6 : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة .
$\Delta AR_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في المدينون الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
$\Delta INV_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول للمصرف i بالسنة t.
$\Delta AP_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في الدائنون الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
DEPRit/TAit : نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
$OTHER_{it}/TA_{it}$: نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t، ويُحسب وفق المعادلة الآتية :-
$OTHER_{it}/TA_{it} = EARN_{it}/TA_{it} - (CFO_{it}/TA_{it} + \Delta AR_{it}/TA_{it} + \Delta INV_{it}/TA_{it} - \Delta AP_{it}/TA_{it} - DEPR_{it}/TA_{it})$
حيث إن :-
$EARN_{it}/TA_{it}$ هو نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
ε $i_{,t+1}$: الخطأ العشوائي .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (−0.24875) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.1663) لمصرف المنصور للاستثمار، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (−0.04749) لمصرف الاستثمار العراقي، وأعلى قيمة كانت (0.21145) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (−0.28393) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.01135) لمصرف الخليج التجاري، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (−0.16903) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.29606) لمصرف بغداد، كما ويلاحظ من خلال هذا الجدول التباين والاختلاف في نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول بين المصارف عينة البحث، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف قيم كل من التدفق النقدي التشغيلي (الداخلة والخارجة) وإجمالي الأصول لهذه المصارف خلال سنوات البحث .

ويمكن توضيح نسبة التغير في المدينين الى إجمالي الأصول ($\Delta AR_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (30)

نسبة التغير في المدينين الى إجمالي الأصول ($\Delta AR_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0.05051	0.07609	-0.00766	0.14048
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.00211	0.05609	-0.02101	-0.00316
3	مصرف الخليج التجاري	-0.02335	0.05144	-0.03623	0.09668
4	مصرف الشرق الأوسط	-0.06108	-0.00595	-0.00173	0.00130
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.00435	0.00231	0.01476	-0.00718
6	مصرف الموصل للتنمية	-0.13082	0.02606	0.10072	-0.02447
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.05571	-0.01794	-0.14060	-0.07914
8	مصرف بغداد	-0.02252	-0.06752	-0.03305	0.03655
9	مصرف جيهان للاستثمار	-0.07004	0.06759	-0.04828	0.00299
10	مصرف سومر التجاري	0.06968	0.09096	-0.14758	0.05494

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (4) .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، إن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (−0.13082) لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (0.06968) لمصرف سومر التجاري، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت

(−0.06752) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (0.09096) لمصرف سومر التجاري، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (−0.14758) لمصرف سومر التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.10072) لمصرف الموصل للتنمية، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (−0.07914) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.14048) لمصرف آشور للاستثمار . كما ويتبين من خلال هذا الجدول التباين والاختلاف في نسبة التغير في المدينين الى إجمالي الأصول بين المصارف عينة البحث، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف أرصدة المدينون وإجمالي الأصول خلال سنوات البحث .

ويمكن توضيح نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول ($\Delta INV_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020)، من خلال الجدول الآتي :

جدول (31)

نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول ($\Delta INV_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
3	مصرف الخليج التجاري	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
4	مصرف الشرق الأوسط	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
6	مصرف الموصل للتنمية	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
8	مصرف بغداد	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
10	مصرف سومر التجاري	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: إعداد الباحث .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة التغير في المخزون الى إجمالي الأصول ($\Delta INV_{it}/TA_{it}$) لجميع المصارف عينة البحث للفترة (2017−2020) كانت (0.00000) وذلك لعدم امتلاك هذه المصارف للمخزون خلال هذه الفترة باعتبار إن المصارف هي وحدات خدمية لا تمتلك أي نوع من أنواع المخزون السلعي .

ويمكن توضيح نسبة التغير في الدائنين الى إجمالي الأصول ($\Delta AP_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (32)

نسبة التغير في الدائنين الى إجمالي الأصول ($\Delta AP_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.05097	0.21724	-0.09175	-0.05501
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.00855	0.00374	-0.00571	0.00244
3	مصرف الخليج التجاري	-0.11422	-0.00159	0.35816	-0.04075
4	مصرف الشرق الأوسط	0.48287	-0.12931	-0.08011	-0.00741
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.14928	0.16712	-0.07415	-0.13869
6	مصرف الموصل للتنمية	0.26427	-0.03901	0.04372	-0.04399
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.01588	0.03470	-0.10551	-0.07685
8	مصرف بغداد	-0.72039	-0.00017	0.70355	0.19175
9	مصرف جيهان للاستثمار	-0.01422	0.10950	-0.04022	0.10890
10	مصرف سومر التجاري	0.20745	-0.02204	-0.05152	-0.02430

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (5) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، إن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (–0.72039) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (0.48287) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (–0.12931) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.21724) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (–0.10551) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.70355) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (–0.13869) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.19175) لمصرف بغداد . كما يتضح أن نسبة التغير في الدائنين الى إجمالي الأصول ($\Delta AP_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) كانت متباينة ومختلفة، ويرجع السبب في هذا التباين والاختلاف الى اختلاف السياسة التي تتبعاها المصارف في الاعتماد على الديون في أعمالها المختلفة، وكذلك اختلاف أرصدة كل من الحسابات الدائنة وإجمالي الأصول للمصارف عينة البحث خلال فترة البحث الممتدة من سنة 2017 الى سنة 2020 .

ويمكن توضيح نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول ($DEPR_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (33)

نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول ($DEPR_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0.00302	0.00247	0.00340	0.00134
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.00140	0.00143	0.00166	0.00152
3	مصرف الخليج التجاري	0.00352	0.00270	0.00323	0.00337
4	مصرف الشرق الأوسط	0.00360	0.00327	0.00381	0.01088
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.00066	0.00073	0.00035	0.00064
6	مصرف الموصل للتنمية	0.00248	0.00287	0.00125	0.00039
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.00626	0.00278	0.00146	0.00127
8	مصرف بغداد	0.00175	0.00175	0.00146	0.00137
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.00409	0.00155	0.00136	0.00286
10	مصرف سومر التجاري	0.00088	0.00102	0.00114	0.00158

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (6) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (0.00066) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.00626) لمصرف ايلاف الاسلامي، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (0.00073) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.00327) لمصرف الشرق الأوسط، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (0.00035) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.00381) لمصرف الشرق الأوسط، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (0.00039) لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (0.01088) لمصرف الشرق الأوسط . ونتيجةً لاختلاف قيمة الموجودات الثابتة في المصارف عينة البحث، كان هناك اختلاف في مبالغ اندثار هذه الموجودات، الأمر الذي أدى الى اختلاف وتباين نسبة الاندثار الى إجمالي الأصول ($DEPR_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة من سنة 2017 الى سنة 2020 .

ويمكن توضيح نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول ($EARN_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث من خلال الجدول الآتي :.

جدول (34)

نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول ($EARN_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0.03592	0.01013	0.01119	0.03128
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.00697	0.00056	0.00003	0.00818
3	مصرف الخليج التجاري	0.00701	0.00102	-0.00716	0.00001
4	مصرف الشرق الأوسط	-0.00077	-0.00284	0.00012	-0.00319
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.01127	0.01351	0.00566	0.00544
6	مصرف الموصل للتنمية	0.01196	0.00631	0.00834	0.00365
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.00537	0.00162	0.00277	0.01182
8	مصرف بغداد	0.00561	0.00373	0.00644	0.01423
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.02687	0.00655	0.00080	0.00470
10	مصرف سومر التجاري	0.00103	0.00223	0.00288	0.00320

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (8) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (–0.00077) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.03592) لمصرف آشور للاستثمار، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (–0.00284) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.01351) لمصرف المنصور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (–0.00716) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.01119) لمصرف آشور للاستثمار، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (–0.00319) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.03128) لمصرف آشور للاستثمار . كما ويتضح من خلال هذا الجدول وجود تباين واختلاف بين المصارف عينة البحث في نسبة الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة الى اجمالي الأصول ($EARN_{it}/TA_{it}$)، ويرجع السبب في هذا التباين والاختلاف الى اختلاف مبلغ الدخل التشغيلي، فيلاحظ أن بعض المصارف تكون أعمالها موسعة في أكثر من محافظة واحدة، والبعض الأخر يقتصر عملها الى محافظة واحدة، وبالإضافة لذلك اختلاف إجمالي الأصول بين هذه المصارف .

ويمكن توضيح نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول ($OTHER_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (35)

نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول ($OTHER_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.03873	-0.05770	0.02252	-0.21759
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.03343	-0.00287	0.15782	-0.04971
3	مصرف الخليج التجاري	0.16841	-0.05244	0.37911	-0.09873
4	مصرف الشرق الأوسط	0.42028	-0.18861	0.14653	0.00517
5	مصرف المنصور للاستثمار	-0.00944	0.01204	-0.05345	0.00837
6	مصرف الموصل للتنمية	0.40631	-0.22693	0.00070	-0.04348
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.00224	-0.04305	0.32325	0.18441
8	مصرف بغداد	-0.67214	0.00712	0.78842	-0.12526
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.16629	-0.14315	0.09480	-0.14147
10	مصرف سومر التجاري	0.01921	-0.21883	0.26669	-0.13326

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (29) و (30) و (31) و (32) و (33) و (34) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (–0.67214) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (0.42028) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (–0.22693) لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (0.01204) لمصرف المنصور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (–0.05345) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.78842) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (–0.21759) لمصرف آشور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.18441) لمصرف ايلاف الاسلامي . ويرجع السبب في اختلاف نسبة الاستحقاقات الحالية الأخرى الى إجمالي الأصول ($OTHER_{it}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) الى اختلاف كل من الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة والتدفق النقدي التشغيلي وأرصدة الحسابات المدينة وأرصدة الحسابات الدائنة والاندثار وإجمالي الأصول بين المصارف عينة البحث خلال هذه الفترة .

وبذلك يمكن توضيح نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول (CFO_{it+1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث من خلال الجدول الآتي :.

جدول (36)

نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول (CFO_{it+1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.05998	0.44955	-0.16551	-0.07606
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.00733	0.01090	-0.00807	0.01610
3	مصرف الخليج التجاري	-0.21439	0.00324	0.71562	-0.07476
4	مصرف الشرق الأوسط	0.97217	-0.25492	-0.15248	0.00375
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.31115	0.34921	-0.14194	-0.27066
6	مصرف الموصل للتنمية	0.54546	-0.06597	0.09828	-0.08355
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.04965	0.07658	-0.20533	-0.13934
8	مصرف بغداد	-1.43167	0.00689	1.41646	0.40047
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.00661	0.22865	-0.07692	0.22822
10	مصرف سومر التجاري	0.41769	-0.03981	-0.09788	-0.04224
	أدنى قيمة	-1.43167	-0.25492	-0.20533	-0.27066
	أعلى قيمة	0.97217	0.44955	1.41646	0.40047
	المتوسط العام	0.05894	0.07643	0.13822	-0.00381

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (–1.43167) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (0.97217) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (–0.25492) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.44955) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (–0.20533) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (1.41646) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (–0.27066) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.40047) لمصرف بغداد . وكان المتوسط العام للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 للمصارف عينة البحث (0.05894)، (0.07643)، (0.13822)، (–0.00381)، على التوالي، وهذا يدل على امكانية تحديد التدفق النقدي المستقبلي للمصارف عينة البحث خلال فترة البحث الممتدة من سنة 2017 الى سنة 2020 والتي من خلالها يمكن للمستفيدين من القوائم المالية معرفة دقة افصاح المصرف عن تدفقاته النقدية .

2.1.3.3. قياس جودة المستحقات للمصارف عينة البحث :.

سيتم قياس جودة المستحقات باستعمال نموذج (Dechow & Dichev,2002) للمصارف عينة البحث، إذ تسعى هذه المصارف الى تعظيم جودة مستحقاتها المحددة بالتدفقات النقدية التشغيلية السابقة والحالية والمستقبلية، ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الآتي :.

$$Accruals_{it} = \alpha + \beta 1\ CFO_{it-1}/TA_{it-1} + \beta 2\ CFO_{it}/TA_{it} + \beta 3\ CFO_{it+1}/TA_{it+1}$$
$$+ \beta 4\ \Delta Revenue_{it}/TA_{it} + \beta 5\ PPE_{it}/TA_{it}^{*}$$

وعليه، فإن الأمر يتطلب احتساب كل متغير من متغيرات هذا النموذج، ويمكن توضيح نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول (CFO_{it-1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (37)

نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول (CFO_{it-1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2016–2019)

ت	المصرف	2016	2017	2018	2019
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.03039	-0.01914	0.23759	-0.08078
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.07777	-0.02977	-0.05442	-0.13056
3	مصرف الخليج التجاري	0.06974	-0.25949	0.00330	0.01220
4	مصرف الشرق الأوسط	0.01093	0.11812	0.07960	-0.22485
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.16630	0.13977	0.17899	-0.03344
6	مصرف الموصل للتنمية	0.07532	0.00321	0.17086	-0.04965
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.26179	-0.02354	0.11884	-0.32301
8	مصرف بغداد	-0.23006	-0.01799	0.06459	-0.03505
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.33964	-0.07351	0.20149	-0.07538
10	مصرف سومر التجاري	0.00804	0.11477	0.12750	-0.17522

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (2) و (9) و (12) .

* حيث إن :-
$Accruals_{it}$: جودة المستحقات للمصرف i في السنة t .
CFO_{it-1}/TA_{it-1} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t-1 .
CFO_{it}/TA_{it} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
CFO_{it+1}/TA_{it+1} : نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t+1 .
$\Delta Revenue_{it}/TA_{it}$: نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .
PPE_{it}/TA_{it} : نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول للمصرف i في السنة t .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (−0.26179) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.33964) لمصرف جيهان للاستثمار، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (−0.25949) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.13977) لمصرف المنصور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (−0.05442) لمصرف الاستثمار العراقي، وأعلى قيمة كانت (0.23759) لمصرف آشور للاستثمار، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (−0.32301) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.0122) لمصرف الخليج التجاري . ويرجع السبب الى تباين واختلاف هذه النسبة بين المصارف الى تباين واختلاف التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة وإجمالي الأصول خلال سنوات البحث .

وبالنسبة لنسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول (CFO_{it}/TA_{it}) فتم توضيحها من خلال الجدول (29)، أما نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول ($CFO_{it}+1/TA_{it+1}$) فتم توضيحها من خلال الجدول (36)، كما ويمكن توضيح نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول ($Revenue_{it-1}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (38)

نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول ($Revenue_{it-1}/TA_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.04216	-0.00514	-0.00469	0.00951
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.01202	-0.01312	-0.00383	0.00817
3	مصرف الخليج التجاري	-0.01084	-0.00211	-0.00484	0.00517
4	مصرف الشرق الأوسط	-0.02108	-0.01074	-0.01360	-0.00039
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.00123	0.00243	-0.00824	-0.00159
6	مصرف الموصل للتنمية	0.00541	-0.00238	-0.00349	-0.00837
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.00060	-0.00529	-0.00797	0.00225
8	مصرف بغداد	-0.01031	-0.00421	0.00616	0.00762
9	مصرف جيهان للاستثمار	-0.01193	-0.01786	-0.00997	0.00965
10	مصرف سومر التجاري	-0.02425	-0.00300	0.01482	0.00593

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (7) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (−0.04216) لمصرف آشور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.00541) لمصرف الموصل للتنمية، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (−0.01786) لمصرف جيهان للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.00243) لمصرف المنصور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (−0.0136) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.01482) لمصرف سومر التجاري، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (−0.00837) لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (0.00965) لمصرف جيهان للاستثمار . ويرجع السبب في اختلاف نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول ($Revenue_{it-1}/TA_{it}$) الى اختلاف كل من مبالغ الايرادات وإجمالي الأصول خلال فترة البحث، إذ يلاحظ أن المصارف التي تكون مبالغ ايراداتها كبيرة كانت تعتمد على مصادر متنوعة للإيراد وهي غالباً ما تكون مرتبطة بالأنشطة الرئيسة والمستمرة للمصرف خلال السنوات من سنة 2017 الى سنة 2020 .

ويمكن توضيح نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول (PPE_{it-1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020) من خلال الجدول الآتي :.

جدول (39)

نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول (PPE_{it-1}/TA_{it}) للمصارف عينة البحث للفترة (2017−2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	0.04010	0.06095	0.05893	0.04192
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.03624	0.03213	0.03451	0.02698
3	مصرف الخليج التجاري	0.05361	0.07316	0.07501	0.07764
4	مصرف الشرق الأوسط	0.12144	0.11336	0.13963	0.14364
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.02018	0.01899	0.01987	0.02228
6	مصرف الموصل للتنمية	0.01079	0.12876	0.13257	0.13779
7	مصرف ايلاف الاسلامي	0.06997	0.08472	0.10181	0.12957
8	مصرف بغداد	0.04353	0.03859	0.04432	0.03931
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.00277	0.00193	0.00456	0.01141
10	مصرف سومر التجاري	0.04815	0.06571	0.08282	0.08734

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (2) و (3) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (0.00277) لمصرف جيهان للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.12144) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (0.00193) لمصرف جيهان للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.12876) لمصرف الموصل للتنمية، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (0.00456) لمصرف جيهان للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.13963) لمصرف الشرق الأوسط، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (0.01141) لمصرف جيهان للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.14364) لمصرف الشرق الأوسط . ونتيجةً لاختلاف مبالغ كل من الأصول الثابتة وإجمالي الأصول كان هناك اختلاف في نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول (PPE_{it-1}/TA_{it}) بين المصارف عينة البحث خلال الفترة (2017–2020) .

وبعد تحديد كل من نسبة التدفق النقدي التشغيلي (للسنة السابقة وللسنة الحالية والمستقبلي)، وكذلك تحديد نسبة التغير في الايرادات الى إجمالي الأصول ونسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول، فيمكن احتساب جودة المستحقات ($Accruals_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)، وكما موضح بالجدول الآتي :.

جدول (40)

جودة المستحقات ($Accruals_{it}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2017–2020)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.11624	0.69767	0.03430	-0.05069
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.06316	-0.04735	-0.17264	-0.01430
3	مصرف الخليج التجاري	-0.35063	-0.18207	0.80044	-0.01508
4	مصرف الشرق الأوسط	1.20996	0.03150	-0.16783	-0.08404
5	مصرف المنصور للاستثمار	0.66516	0.67741	0.01923	-0.41721
6	مصرف الموصل للتنمية	0.64020	0.23466	0.35011	0.02422
7	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.16873	0.23256	-0.27658	-0.49956
8	مصرف بغداد	-1.64688	0.08899	1.48761	0.70841
9	مصرف جيهان للاستثمار	0.25758	0.33237	0.03458	0.42884
10	مصرف سومر التجاري	0.57010	0.24675	-0.03935	-0.06539
	أدنى قيمة	-1.64688	-0.18207	-0.27658	-0.49956
	أعلى قيمة	1.20996	0.69767	1.48761	0.70841
	المتوسط العام	0.11237	0.23125	0.20699	0.00152

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (29) و (36) و (37) و (38) و (39) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى قيمة لسنة 2017 كانت (-1.64688) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (1.20996) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (-0.18207) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.69767) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (-0.27658) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (1.48761) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (-0.49956) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.70841) لمصرف بغداد . وكان المتوسط العام للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 للمصارف عينة البحث (0.11237)، (0.23125)، (0.20699)، (0.00152)، على التوالي . وهذا يدل على جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي للمصارف عينة البحث خلال فترة البحث الممتدة من سنة 2017 الى سنة 2020 والتي من خلالها يمكن للمستفيدين من القوائم المالية معرفة دقة افصاح المصرف عن مستحقاته .

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن هناك إمكانية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن إمكانية قياس جودة الابلاغ المالي في هذه المصارف، كما إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبذلك فقد تم اثبات فرضيات البحث .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول/ الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بشقيه النظري والعملي، والتي يمكن بيانها من خلال الآتي :.

1.1.4. استنتاجات الجانب النظري :.

يمكن بيان استنتاجات الجانب النظري من خلال الآتي :.

1. يعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) أحد المعايير الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل تقديم الارشادات الخاصة بضريبة الدخل فيما يتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي، وعند تطبيق هذا المعيار لابد من التمييز بين الربح والدخل المحاسبي والربح والدخل الضريبي، ومحاولة التوفيق فيما بينهما .
2. يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الى توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، من خلال الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفتري للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفتري للالتزامات المثبتة في قائمة المركز المالي، وكذلك المحاسبة عن الآثار الضريبية المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية .
3. إن الضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الحالية والفترات السابقة يتم الاعتراف بها بوصفها التزاماً، واذا كان المبلغ المدفوع يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة بوصفه أصلاً ضريبياً، كما إن المنفعة المتعلقة بالخسارة الضريبية يتم الاعتراف بها بوصفه أصلاً ضريبياً، أما الفروق الضريبية المؤقتة فيتم الاعتراف بها بوصفها ألتزاماً ضريبياً .
4. هناك طريقتان لقياس الضرائب المؤجلة وهما : طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) وطريقة قائمة الدخل (الضرائب المؤجلة)، وتعد طريقة الميزانية العمومية (الالتزام الضريبي) هي الأفضل وذلك لأن هذه الطريقة تعتمد على احتساب الفروقات المؤقتة التي تنشأ في الفترة الحالية وتنعكس خلال الفترات القادمة والتي تعكس آثاراً ضريبية يعترف بها .

5. إن الابلاغ المالي هو نظام متكامل يعمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة لاحتياجات المستخدمين، من خلال ايصال صورة واضحة وغير منحازة عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة وتخفيض حالات عدم التأكد من خلال الاعتماد على المعايير الدولية .
6. إن الهدف العام للإبلاغ المالي هو توفير المعلومات المالية، بالشكل الذي يكون مفيداً للمستخدمين الحاليين والمرتقبين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويتكون هذا الهدف من عنصرين أساسيين هما جدوى المعلومات المحاسبية لتقييم القدرة المستقبلية لتوليد النقد وجدوى المعلومات المحاسبية لتقييم إدارة الوحدة الاقتصادية .
7. تعد جودة الابلاغ المالي انعكاساً لمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معتمدة على المصداقية، بالشكل الذي يمكن أن يساعد المستخدمين، ولاسيما الخارجيين منهم، في اتخاذ قرارات رشيدة .
8. إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية والثانوية تساعد في خدمة مستخدم المعلومات المحاسبية وترفع من مكانة الوحدة الاقتصادية من حيث تقديم معلومات ذات جودة عالية وان القوائم المالية لا تضلل متخذ القرار .
9. هناك علاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومعايير جودة الابلاغ المالي من خلال مساعدة هذا المعيار في توفير مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأهداف القوائم المالية من خلال توفير معلومات مفيدة لكافة المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة .
10. هناك علاقة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ومداخل تقييم جودة الابلاغ المالي، إذ يركز هذا المعيار على كل من جودة صياغة التقرير وجودة محتوى التقرير وجودة عرض التقرير وبالتالي تحسين جودة الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية .
11. إن المعيار المحاسبي الدولي 12 يمكن أن يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي، إذ تتطلب مسؤولية مجلس الإدارة تجاه القوائم والتقارير المالية أن يتوفر لديه قدر كبير من المعرفة والخبرة بالأمور المحاسبية والمالية فيما يتعلق بقياس ضرائب الدخل والافصاح عنها وفقاً لما ورد في هذا المعيار .

2.1.4. استنتاجات الجانب العملي :.

يمكن بيان استنتاجات الجانب العملي من خلال الآتي :.

1. إن المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير مطبقة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل رغم التوجيهات التي أصدرها البنك المركزي بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .
2. ضعف الدور الرقابي من قبل الجهات المعنية في سوق العراق للأوراق المالية، الأمر الذي أدى الى عدم تطبيق المصارف المدرجة في هذا السوق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل .
3. هناك تذبذب في متوسط المصاريف المدفوعة مقدماً للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 والتي بلغت (624444.6)، (545091)، (1056439)، (1070928) ألف دينار على التوالي، في حين إن متوسط الايرادات المستحقة للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (7567057)، (8777884)، (8440814)، (14362940) ألف دينار على التوالي، كما إن متوسط المصاريف المستحقة للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (6596678)، (7356459)، (8930256)، (7126624) ألف دينار على التوالي، وإن متوسط الايرادات المستلمة مقدماً للمصارف عينة البحث للسنوات 2017، 2018، 2019 2020 قد بلغ (2107189)، (1651134)، (367029)، (696769.7) ألف دينار على التوالي .
4. هناك امكانية لقياس الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤقتة المؤجلة، وإن أدنى قيمة لها خلال سنة 2017 كانت (-4673175) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (7651815) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة خلال سنة 2018 كانت (-4411174) ألف دينار لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (9637727) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط، في حين إن أدنى قيمة خلال سنة 2020 كانت (-6487162) ألف دينار لمصرف الموصل للتنمية، وأعلى قيمة كانت (8488946) ألف دينار لمصرف الشرق الأوسط .

5. لأجل تسجيل القيود المحاسبية للأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث، فإن الأمر يتطلب تحديد كل من الأصول والالتزامات الضريبية المؤقتة المؤجلة، وضريبة الدخل، وضريبة الدخل مستحقة الدفع .
6. إن ضريبة الدخل المستحقة والأصول والالتزامات الضريبية قد أثرت على عملية توزيع فائض العمليات الجارية بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وبالتالي فإن تطبيق هذا المعيار قد أعطى افصاحاً أكثر عن البيانات المالية الواردة في كشف الدخل للمصارف عينة البحث .
7. إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المصارف عينة البحث قد أثر على طريقة الافصاح في قائمة المركز المالي، إذ تم ادراج الأصول الضريبية المؤجلة ضمن فقرة الموجودات، أما الالتزامات الضريبية المؤجلة وضريبة الدخل المستحقة فتم ادراجها ضمن فقرة المطلوبات .
8. هناك امكانية لقياس التدفق النقدي المستقبلي للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) باستعمال نموذج (Barth,et.al.,2001)، إذ تسعى المصارف الى تعظيم قيمتها المتوقعة، ويتم تفسير ذلك من خلال تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار المرونة وحرية التصرف المسموح بها من خلال مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً .
9. هناك تذبذب في نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية الى إجمالي الأصول، وإن أدنى قيمة لها في سنة 2017 كانت (-0.24875) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.1663) لمصرف المنصور للاستثمار، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (-0.04749) لمصرف الاستثمار العراقي، وأعلى قيمة كانت (0.21145) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (-0.28393) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.01135) لمصرف الخليج التجاري، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (-0.16903) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.29606) لمصرف بغداد .

10. هناك تفاوت في نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة الى إجمالي الأصول، وإن أدنى قيمة لها في سنة 2017 كانت (-0.26179) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.33964) لمصرف جيهان للاستثمار، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (-0.25949) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.13977) لمصرف المنصور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (-0.05442) لمصرف الاستثمار العراقي، وأعلى قيمة كانت (0.23759) لمصرف آشور للاستثمار، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (-0.32301) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.0122) لمصرف الخليج التجاري .
11. هناك تفاوت في نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي الى إجمالي الأصول، وإن أدنى قيمة لها في سنة 2017 كانت (-1.43167) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (0.97217) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (-0.25492) لمصرف الشرق الأوسط، وأعلى قيمة كانت (0.44955) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة 2019 كانت (-0.20533) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (1.41646) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (-0.27066) لمصرف المنصور للاستثمار، وأعلى قيمة كانت (0.40047) لمصرف بغداد .
12. هناك امكانية لقياس جودة المستحقات في المصارف عينة البحث باستعمال نموذج (Dechow & Dichev,2002)، إذ تسعى هذه المصارف الى تعظيم جودة مستحقاتها المحددة بالتدفقات النقدية التشغيلية السابقة والحالية والمستقبلية، إذ إن جودة المستحقات المعبرة عن جودة الابلاغ المالي تمكن المستفيدين من القوائم المالية معرفة دقة افصاح المصرف عن مستحقاته .
13. هناك تذبذب في قيمة جودة المستحقات، وإن أدنى قيمة لها في سنة 2017 كانت (-1.64688) لمصرف بغداد، وأعلى قيمة كانت (1.20996) لمصرف الشرق الأوسط، كما إن أدنى قيمة لسنة 2018 كانت (-0.18207) لمصرف الخليج التجاري، وأعلى قيمة كانت (0.69767) لمصرف آشور للاستثمار، في حين إن أدنى قيمة لسنة

2019 كانت (0.27658-) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (1.48761) لمصرف بغداد، وإن أدنى قيمة لسنة 2020 كانت (0.49956-) لمصرف ايلاف الاسلامي، وأعلى قيمة كانت (0.70841) لمصرف بغداد . وكان المتوسط العام للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 للمصارف عينة البحث (0.11237)، (0.23125)، (0.20699)، (0.00152)، على التوالي .

14. تتوفر كافة البيانات المالية المطلوبة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل في المصارف عينة البحث، كما تمتلك هذه المصارف الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق هذا المعيار .
15. إن إدارة المصارف عينة البحث تفهم النتائج التي يتم التوصل اليها نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالشكل الذي يساعد هذه الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة وبالتوقيتات المناسبة .
16. تتوفر كافة البيانات المالية المطلوبة لقياس جودة الابلاغ المالي في المصارف عينة البحث، كما تمتلك هذه المصارف الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لقياس جودة الابلاغ المالي .
17. إن المعلومات الناتجة من قياس جودة الابلاغ المالي تكون قابلة للمراجعة والتحقق من امكانية الاعتماد عليه، كما إن إدارة المصارف عينة البحث تفهم النتائج التي يتم التوصل اليها نتيجة قياس جودة الابلاغ المالي، فضلاً عن توفر الوقت الكافي في هذه المصارف لقياس جودة الابلاغ المالي وتوفير المعلومات الملائمة بالوقت المناسب، وهناك امكانية لإيصال نتائج قياس جودة الابلاغ المالي الى الإدارة من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات في التوقيتات المناسبة .
18. إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) في المصارف عينة البحث يمكن أن يساعد في تحسين جودة الابلاغ المالي فيما يتعلق بقياس ضرائب الدخل والافصاح عنها، إذ يقوم هذا المعيار بشرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل .

المبحث الثاني/ التوصيات

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات نلخصها بما يأتي :.

1. ضرورة الزام المصارف العراقية باعمامات وتوجيهات من البنك المركزي بخصوص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموماً والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على وجه الخصوص .
2. على البنك المركزي وهيئة سوق العراق للأوراق المالية أن تمارس دورها الرقابي على المصارف بشكل عام من أجل الالتزام التام بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وخصوصاً إنها مطّلعة على البيانات المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلى دراية تامة بعد تطبيقها للمعيار المحاسبي رقم (12) .
3. ضرورة اهتمام الدولة بالضرائب من أجل رفد الموازنة العامة بالإيرادات، وعلى الهيئة العامة للضرائب عند التحاسب الضريبي التأكد من قيام المصارف بتطبيق المعيار الدولي رقم (12) للوصول الى ضريبة الدخل الجارية وضريبة الدخل المستحقة على تلك المصارف .
4. يتطلب من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية العراقي العمل على توفير متطلبات تطبيق المعايير الدولية بجميع القطاعات، مع التركيز على القطاع المصرفي لكونه ذا اهمية كبيرة لتشجيع عمليات الاستثمار في البلد .
5. العمل على اجراء دراسة شاملة للتشريعات الضريبية لكي تكون متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بشكل خاص، والعمل على إزالة الفروقات بين القواعد المحلية والمعايير الدولية .
6. وضع رؤية شاملة متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) على ان يتم الاعتماد على برنامج عمل يتضمن كافة الاجراءات المطلوبة لتطبيق هذا المعيار، والتي يتم تحديدها من قبل لجنة متخصصة تضم ممثلين من جميع الأطراف التي يمكن أن تؤثر او تتأثر بتطبيق هذا المعيار .

7. إعداد القوائم المالية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق الأطر المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية، بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات وتطورات .
8. ضرورة تعزيز جودة الإبلاغ المالي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً، والتي تسعى الى تقديم معلومات الى المستخدمين بأقصى جودة ممكنة .
9. ضرورة قيام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بقياس جودة الابلاغ المالي من أجل توفير المعلومات المالية الملائمة بالشكل الذي يكون مفيداً للمستخدمين الحاليين والمرتقبين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك تقديم معلومات ملائمة يمكن من خلالها تقييم القدرة المستقبلية لتوليد النقد وجدوى المعلومات المحاسبية لتقييم إدارة المصرف .
10. استحداث جهاز رقابي ضمن هيكلية المصارف يعمل على تطبيق المعايير الدولية والمحلية والقوانين والتعليمات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي ومتابعة جودة الابلاغ المالي في القطاع المصرفي والحرص على أن تكون المعلومات المفصح عنها بالجودة المطلوبة من وجهة نظر إدارة المصرف والمستخدمين .
11. اهتمام إدارة المصارف عينة البحث بجودة الابلاغ المالي بالشكل الذي يساعد في جعل البيانات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات جميع المستخدمين، دون أن يكون هناك تعارض في أهداف كل منهم .
12. ضرورة قيام المصارف عينة البحث بتقديم معلومات ذات مصداقية وموثوقية والتي يمكن من خلالها التعبير عن دقة وعدالة نتيجة النشاط والمركز المالي بغض النظر عن الاطراف المستفيدة منها .
13. استناد المصارف العراقية عموماً والمصارف عينة البحث على وجه الخصوص إلى معطيات هذا البحث وإتباع الخطوات الأولية والمنهجية المحددة من أجل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل من أجل المساعدة في تحسين جودة الابلاغ المالي .

المصادر

أولاً : المصادر العربية

ثانياً : المصادر الأجنبية

المصادر

القرآن الكريم .

أولاً المصادر العربية :.

أ : الوثائق الرسمية :.

1. مجلس المعايير المحاسبية العراقية، القاعدة المحاسبية العراقية رقم (13) الخاص بضريبة الدخل، لسنة2001، العراق .
2. مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الخاص بضرائب الدخل لسنة 2012 .
3. تقارير مجالس الإدارة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) .
4. الحسابات الختامية للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) .
5. نشرات سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2020) .

ب : الكتب :.

1. أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2013) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن .
2. البطريق، يونس أحمد (2004)، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .
3. الججاوي، طلال ونعوم ،ريان (2010)، "أساسيات المعرفة المحاسبية"، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الاردن .
4. حجر، عبدالملك إسماعيل، (2017)، "نظم المعلومات المحاسبية"، ط/1 ، دار الفكر، دمشق، سوريا .
5. حنان، رضوان حلو، (2003)، "النموذج المحاسبي المعاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن .

6. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، النظرية المحاسبية، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت .
7. العادلي، يوسف عوض و العظمة، محمد أحمد، (1988)، المحاسبة المالية، المجلد الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت .
8. الفضل، مؤيد محمد و نور، عبد الناصر إبراهيم، (2002)، المحاسبة المالية، ط/1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
9. كيسو، دونالد ويجانت، جيري (1999)، "المحاسبة المتوسطة " تعريب د. احمد حامد حجاج ، الجزء الثاني، الطبعة الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية .
10. النقيب، كمال عبدالعزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط/1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

ت : البحوث والدوريات :.

1. التميمي، خديجة كاظم (2013)، "المعيار المحاسبي العراقي الثالث عشر الخاص بالمحاسبة عن ضريبة الدخل: دراسة ميدانية لاستطلاع عينة من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدققين"، مجلة دراسات البصرة، المجلد (1)، العدد (16) .
2. حامدي، بشير (2011)، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الدراسات المحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد (1)، العدد (2) .
3. الحبيطي، قاسم محسن ومصطفى، شكر محمود، 2004، تحديد مسار اهتمامات المستثمر على خارطة المعلومات المحاسبية (نموذج كمي مقترح)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد 75، الموصل .
4. حسين، حيدر كاظم نصر الله و علي، محمد إبراهيم و عبد الأمير، محمد، (2020)، "دور المعيار المحاسبي الدولي 12 في تحسين الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية وانعكاسه على الموازنة العامة للدولة"، مجلة الدنانير، العدد التاسع عشر .

5. رمضان، نادر يونس والشجيري، محمد حويش (2009)،" دور الابلاغ المالي الالكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لآراء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في اقليم كوردستان"، مجلة كلية الرافدين الجامعة، العدد 2 .
6. سامي، مجدي محمد ، (2005)، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية . الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 8 . 10 سبتمبر، ص. ص.67 – 122 .
7. سلمان ، عامر محمد وعلي اسماء حسين (2014)، "مدى امكانية تطبيق المعيار الدولي 12 الخاص بضرائب الدخل في البيئة العراقية "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العد د 16 ، جامعة واسط .
8. سلمان، محمد والبدران، عبد الخالق (2009)، الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24 ، المجلد 6 .
9. صليب ، ليلى عزيز (2004)، " دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني، ص. ص. 109 – 135 .
10. الطريحي، هبة مضر شاكر، و العامري، سعود جايد، (2003)، قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي (العراق كدراسة حالة)، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 93، الإمارات العربية المتحدة .
11. عبد الرحمن، علاء محمد (2015) "المرونات الضريبية وفق معيار المحاسبة الدولي (12) كأداة من أدوات السياسة الضريبية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد (12)، العدد (9) .
12. عبد الرزاق، دريد عادل و إبراهيم، ليث خليل و ثابث، ثابت حسان (2020)، " آثار جودة الإبلاغ المالي على جودة التجارة الالكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، ص ص(205–2018) .

13. عبد الزهرة، كرار سليم (2018)، "ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، جامعة الكوفة، المجلد (5)، العدد (13)، ص ص (374-404) .

14. عبد السيد، ناظم حسن (2012)، "أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4 .

15. القشي، ظاهر شاهر (2009)، "معايير المحاسبة الدولية ، معيار المحاسبة الدولي (١٢) ضرائب الدخل"، مجلة الشرق الأوسط 6(8) .

16. كساب ، ياسر السيد ؛ الرزين ، عبد الرحمن (2009)، " دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق علي الشركات المساهمة السعودية – دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، السنة الثامنة والأربعون ، العدد الثالث والسبعون ، ص. ص. 223– 293 .

17. محمد، بـه يمان رفيق (2015)، "مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية واثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة السمنت في السليمانية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 .

18. محمود ، جمام (2016)، "تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة – الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47 .

19. محمود، إبراهيم عبدالسلام، (2011)، دور المفاهيم السلوكية في تحقيق أهداف الموازنة التخطيطية، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد 9، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

20. المزوري، عايد حسن والشجيري، محمد حويش (2010)،" أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية" ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، العدد 26 .

21. المعموري، علي محمد ثجيل و يوسف، حيدر محمد علي (2015)، "الافصاح عن الضرائب المؤجلة على وفق المعيار المحاسبي الدولي 12 – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب العراقية"، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، المجلد (10)، العدد (30) .

22. المليجي، هشام حسن عواد (2002)، " تقييم جودة التقرير المالي الالكتروني . دراسة اختبارية علي القطاع المصرفي " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع ، ص. ص. 101 – 149 .

23. ناصر، طه عليوي والخفاف، هيثم هاشم (2012)،" أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 35، العدد 92 .

24. الهبيتي، زيد كاظم (2015)، نظام المعلومات المحاسبية وأهميتها في تحسين جودة الابلاغ المالية – دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الاقتصادية الصناعية العراقية، مجلة الحدباء، العدد الخامس عشر .

25. الهلالي، فوزية، خديجة عمران، نادية طيبي (2016)، "جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF"، مجلة الدراسات المحاسبية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، الجزائر .

26. الوزان، هاني جبارة، (2018)، هدفي الملائمة ومدى الفهم في القوائم المالية المحاسبية المنشورة (بالتطبيق على شركة مصانع المنظفات الكيماوية العربية المساهمة المحدودة)، مجلة دراسات الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 5، الجامعة الأردنية.

27. وناس، خلود عاصم (2013)، "أنموذج مقترح للإبلاغ المالي عن راس المال الفكري في عينة من المصارف الخاصة في العراق" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (3) .

28. يوسف، بسام عبد الرحمن و عزيز، عادل عبد الله (2013)، "معوقات تطبيق التجارة الالكترونية في قطاع صناعة الأدوية – دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى، مجلة تنمية الرافدين، 35(113)، ص ص(27–38) .

ج : الرسائل والأطاريح الجامعية :.

1. البيلاوي، محمد غركان (2019) "أثر التزام الشركات المساهمة العراقية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل) على قياس وتحديد الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية"، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان .
2. حسين، سطم صالح (2016)، "تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع الارباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، إطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
3. حمد، علي احمد، (2006)، الإفصاح في النظام المحاسبي للشركات المساهمة بالعراق، غير منشورة ،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
4. درغام، سائد نبيل (2008)، "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (12) الخاص بضرائب الدخل"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين .
5. سالار، جيوار احمد (2009)، "اهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها _ دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات اربيل"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
6. عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (2013)، " علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية – دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق .
7. عبده، عبد الرحيم (2006)، "الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة" حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية"، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق .
8. عبيد الله، فايزة محمود محمد ، (2005) ، " إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

9. العجيلي، عمر تركي هزاع (2013)، "أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط .
10. العرموطي، احمد عدنان (2013)،" اثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية التجارة .
11. العنبكي، هيثم محمد علي (2018)، "أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل على كفاءة التحاسب والتخطيط الضريبي لمكلفي الضريبة"، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان .
12. الفار، شرقاوي (2010)، "اثر معايير المحاسبة المصرية على الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية في ظل تطبيق التشريع الضريبي المصري"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر .
13. كاطع، علي خلف (2016)، "تأثير جودة الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية – بحث تحليلي لعينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2010 – 2014)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .
14. محمد، منى جبار (2016)، "الابلاغ المالي عن رأس المال الفكري وانعكاساته على قرارات الاستثمار في الوحدات الاقتصادية العراقية – آلية مقترحة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
15. مسعود، محمد (2014)، "تطبيق الضرائب المؤجلة وفق معيار 12 وأثره على جودة القوائم المالية في الجزائر"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر .
16. مشابط ، نعمة حرب ، (2006) ، " دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية مع دراسة تجريبية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

17. الموسوي، حسين جليل محسن، (2016) "تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي" رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق .
18. نبعة، إشراق احسان يوسف، (1999)، المقابلة في المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة مقدمة الى كلية ألإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.
19. النجار، عماد غفوري عبود (2010)، "الاتجاهات المعاصرة للإبلاغ المالي على وفق تقنيات تقويم الأداء – دراسة تطبيقية"، إطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
20. الهيتي، حكمت حمد حسن، (2016)، تقويم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستخدام نموذج قرار المستخدم الخارجي دراسة تطبيقية في المصرف الصناعي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد .

د : البحوث من الأنترنيت :.

1. طلحة، حامد داود، (2002)، مفاهيم المحاسبة المالية www.JPS-dir.com .
2. عبد الهادي، جيهان، (2021) "سياسة التحفظ المحاسبي وعلاقتها بالتوزيعات النقدية للشركات"، جامعة البحرين http://www.akhbar.alkhaleej.com .

ثانياً : المصادر الأجنبية :.

A : Book :-

1. Blanceshette, Michel (2001). "six proposed Criteria can help assess current and Proposed accounting Standards and practices", The derivative debate,
2. Dvid, H. Waigenbach ,Norman E. Pittrch &Ernest I. Hanson, (2017) finuncial accounting an introduction ,7th ,H.B.J ,U.S.A. , .

3. Elliott, Barry, Elliott, Jamie, (2011), (Financial Accounting and Reporting 14ed, Pearson Education Limited, UK.
4. Elliott,Barry Elliott, Jamie: Financial Accountin& Reporting, & Peterson, c. V. & plenborg T (2012). Financial statement analysis، Pearson education Ltd, England.
5. Glautier MWE & Underdown B., (2010), Accounting Theory and Practice, 3rd ed., Pitman Publishing, London.
6. Harold E., (2015), "What Dose (Objectivity) Mean to Accountants? In Readings in Accounting Theory" ed. By Garner Paul & Berg Kenneth Houghton Miffin Co. Boston.
7. Kam, Vernon, (2006), Accounting Theory, John Wiley Inc.
8. Sedney, Australia. Ed , "Financial Accoinnting", Person Education Limited, England -2004 .
9. Stephen A., 2015, Corporate finance, 6th ed., McGraw-Hill Irwin.
10. Welschet, G. ; Jerry J., & Gooper, H., 2007, Accounting principles, 6th ed., John Wiley & Sons, Inc.

B : Periodicals and Researches :-

1. Abernathy , J. L. , Kang , T. and Krishnan , G. V. , (2011), " Audit Committee Expertise and Financial Analysts' and Investors' Ability to Anticipate Future Earnings " , School of Accounting , Spears School of Business, July 4 , P.P. 1 – 43 .
2. Alasbahi, A. & Ishwara, P. (2021), "Qualitative Characteristics As A Reliable Assessing the Quality of Accounting Information : An Overview Study", International Journal of Research, Granthaalayah, 9(5), Page:194 .
3. Alshikhi, O. A., & Abdullah, B. M. (2018). Information Quality: Definitions, Measurement, Dimensions, And Relationship With Decision Making. European Journal Of Business And Innovation Research, pp: 36–42.
4. Arian-Cosmin, C. (2015), "Accounting Information System – Qualitative Characteristics", Annals of the „Constantine Brancusi" University of Targus Jib, Economy Series, Issue 1, volume II/2015, PP:168-174.

5. Barth , M. E. , Cram , D. P. and Nelson , K. K. , (2001), " Accruals and the Prediction of Future Cash Flows " , The Accounting Review , 76 , P.P. 27 – 58 .
6. Beest, Ferdy van, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009), (Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics) Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research Radboud University Nijmegen, W.P.09-108, Netherlands.
7. Beisland, L.; Knivsfla, K. Have IFRS changed how stock prices are associated with earnings and book values?, Rev. Account. Financ. 2015, 14, 41–63.
8. Benston, George J., Carmichael, Douglas R., Demski, Joel S., Dharan, Bala G., Jamal, Karim, Laux, Robert, Rajgopal, Shiva, and Vrana, George, (2007), The FASB's Conceptual Framework for Financial Reporting: A Critical Analysis, Accounting Horizons, 21(2), 229-238.
9. Boujelbene, M. & Affes, H. (2013), The impact of intellectual capital disclosure on cost of equity capital , Journal of Economics, Finance and Administrative Science, 18(34), 2013, 45-53.
10. Chan, H.; Lin, K.; Tang, F. (2013), Tax E ects of Book-Tax Conformity, Financial Reporting Incentives, and Firm Size. J. Int. Account. Res, 12, 1–25.
11. Cheung, Esther, Evans, Elaine, and Wright, Sue, (2010), An Historical Review of Quality in Financial Reporting in Australia, Pacific Accounting Review 22(2), 147-169.
12. Chiladze, Isolda (2017), "International Accounting Standard 12 – “Income Tax” and Aspects for Discussion", Applied Finance and Accounting, Vol. 4, No. 1, PP:1-11 .
13. Chu, J.; Heo, K.; Pae, J. Does a Firm’s Corporate Governance Enhance the Beneficial E ect of IFRS Adoption? Sustainability (2019), 11, 885.
14. Cohen , D. A. , (2006) , " Does Information Risk Really Matter? An Analysis of the Determinants and Economic Consequences of Financial Reporting Quality " , Stern School of Business , New York University , New York , P.P. 1 – 58 .
15. Conceptual Framework Perspective. Res. Account. Regul. (2005), 18, 143–161.

16. Cussatt, M.; Huang, L.; Pollard, T. Accounting Quality under U.S. GAAP versus IFRS: The Case of Germany. J. Int. Account. Res. (2018), 17, 21–41.
17. Defond, M.; Hu, X.; Hung, M.; Li, S. The impact of mandatory IFRS adoption on foreign mutual fund ownership: The role of comparability. J. Account. Econ. (2011), 51, 240–258.
18. Dhaliwal, D.; Kaplan, S.; Laux, R.;Weisbrod, E. The Information Content of Tax Expense for Firms Reporting Losses. J. Account. Res. (2013), 51, 135–164.
19. Dye, R.A.; Sridhar, S.S. A Positive Theory of Flexibility in Accounting Standards. J. Account. Econ. (2008), 46, 312–333.
20. Han , S. , (2008) , " Ownership Structure and Quality of Financial Reporting " , Department of Accountancy , University of Illinois at Urbana-Champaign , Aug. , P.P. 1 – 47 .
21. Hanlon, M. What can we infer about a Firm's Taxable Income from Its Financial Statements? Natl. Tax J. (2003), 56, 831–863.
22. Haslam, J., Chow, D., (2012), (Financial reporting), University of London International Programmers, AC3091, UK.
23. Hong, Nanhee & Shim, Junyong (2019) "The Effect of the Adoption of International Accounting Standards No. 12, 11(2), PP:1-12 .
24. International Accounting Standard 12 Income Taxes, EC staff consolidated version as of 21 June (2012), EN – IAS 12, FOR INFORMATION PURPOSES ONLY .
25. Jannis, Bischof, Holger, Daske, and Christoph, Sextroh, (2014), Fair Value – Relate Information in Analysts, Decision Processes: Evidence from the Financial Crisis, Journal of Business, Finance & Accounting, 41(3), 363-400.
26. Jeanjean , T. and Stolowy , H. , (2008) , " Do accounting standards matter ? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS Adoption " , HEC School of Management , Paris , France , P.P. 1 – 25.
27. Kabaliski, Przemysław, (2009), (Comments on the Objective of Financial Reporting in the Proposed New Conceptual Framework), Eurasian Journal of Business and Economics, 2(4), Kyrgyzstan.
28. Kim, J.-B.; Shi, H. (2007), International Financial Reporting Standards, Institutional Infrastructures and Costs of Equity Capital

around the World; Working Paper; City University of Hong Kong: Hong Kong, China; Hong Kong Polytechnic University: Hong Kong, China .

29. Legoria, J.; Sellers, K.F.(2009) The Analysis of SFAS No. 109's Usefulness in Predicting Future Cash Flows from a
30. Marcela, Zarova (2010) "Impact of IAS 12 on Deferred Taxes Regulation in the Czech Republic", European Financial and Accounting Journal, 5(1), PP:6-27 .
31. McNichols, M. , (2002), " Discussion of The Quality of Accruals and Earnings : The Role of Accrual Estimation errors " , The Accounting Review , 77 , p.p. 61 – 69.
32. Mueller, Gerhard G., (1998), The role of financial reporting: discussion, International Capital Markets,ISBN1-55775-7740, USA.
33. Muthupandian, K. S. (2008), "IAS 12 Income Taxes - A Closer Look", The Institute of Cost and Works Accountants of India, PP:1-13 .
34. Nguyena, Hieu Thanh & Nguyen, Anh Huu (2020), "Determinants of accounting information systems quality: Empirical evidence from Vietnam", Contents lists available at Growing Science Accounting homepage: www.GrowingScience.com/ac/ac.html. PP:185-196.
35. Purina, Marina (2016), "Deferred taxes under IAS 12 in the chosen Czech and Russian companies", Procardia - Social and Behavioral Sciences 220, PP:382 – 390 .
36. Richardson, S.A., Sloan, R.G., Soliman, M.T., and Tuna, I., (2005), Accrual Reliability Earnings Persistence and Stock Prices, Journal of Accounting and Economics, 39, 437-485.
37. Thabit, Thabit H., (2013), Adoption the Fuzzy Logic to Enhance the Quality of the Accounting Information to Operate Balanced Scorecard - Applied on Mosul Bank for Development & Investment in Nineveh Province, M.Sc. Thesis in Accounting, University of Mosul, Iraq.
38. Turley , S. ; Zaman , M. , (2004), "The Corporate Governance Effects of Audit Committees " , Journal of Management and Governance , (8) , P.P. 305 – 332.

39. Verdi, L. , (2006), " The Assessment and Implications of Earnings Quality : An Investor's Perspective " , Kellogg School of Management , Northwestern University , October 19 , P.P. 1 – 70.
40. Vincent , L. , (2004), " The Assessment and Implications of Earnings Quality : An Investor's Perspective " , Kellogg School of Management , Northwestern University , October 19 , P.P. 1 – 70.
41. Wong, Norman (2006), "Accounting for deferred taxes under NZ IAS 12", Business Review, 8(1), PP:55-59 .
42. Yapa, P. ; Kraal, D. & Joshi, M .(2015), "The adoption of 'International Accounting Standard (IAS) 12 Income Taxes", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 9(1), PP:1-24 .

C : Researches From Internet :-

1. Al-dmour, A., Abbod, M. F., & Al-dmour, H. H. (2017). Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-Financial Business Performance. International Journal of Corporate Finance and Accounting, 4(2), 1–22. Retrieved from https://dx.doi.org/10.4018/ijcfa.
2. Beest, Ferdy van, Braam, Geert and Boelens, Suzanne, (2009), Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, available online at: http://www.ru.nl.
3. Junior, J. C. A. D. S., Caldeira, J. F., & Torrent, H. D. S. (2017). Effects of IFRS on Accounting Information Quality: Evidence for Brazil. International Journal of Economics and Finance, https://dx.doi.org/10.5539/ijef.v9n5p4410.5539/ijef .
4. Shoorvarzy , M. R. and Tuzandehjani , M. , (2011), " A survey of the effect of management performance on financial reporting quality: Evidence from Iran" Available http://www.academicjournals.org/ AJBM , African Journal of Business Management , 5 (8) , 18 April , p.p. 3390 – 3395.
5. Silvia, Mahutova, 2018, IFRS/box - IAS 12 income taxes, (2013), Available at: http://www.ifrsbox.com/ias-12-income-taxes.
6. Tang , Q. , Chen , H. and Lin , Z. , (2008), " Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation " , School

of Accounting , University of Western Sydney , Penrith South , Australia , Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1290910 , 20 October , P.P. 1 – 50.

7. Turley, J. Mind the GAAP. Wall Str. J. (2007), Available online: http://www.webreprints.djreprints.com/1832591438935.pdf .
8. Wan-Hussin , W. N. and Haji-Abdullah , N. M. , (2009), "Audit Committee Attributes , Financial Distress and The Quality of Financial Reporting" , Working Paper Series , Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1500134 .

الملاحق

الملاحق

ملحق (1)

إجمالي الأصول قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	375795746	467479690	415992208	473954153
2	مصرف الاستثمار العراقي	573706556	607084863	529829506	571480175
3	مصرف الخليج التجاري	603312990	578336519	549145531	510798284
4	مصرف الشرق الأوسط	748131340	800749802	658231494	647868750
5	مصرف المنصور للاستثمار	1316451509	1566367957	1461487910	1287419061
6	مصرف الموصل للتنمية	409407169	409740060	410167918	397449290
7	مصرف ايلاف الاسلامي	374920407	413412802	348159675	306038016
8	مصرف بغداد	1090587442	1113538558	1132744205	1419528237
9	مصرف جيهان للاستثمار	609898212	659759033	632481339	709629584
10	مصرف سومر التجاري	390176184	409535591	350387452	333165030

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (2)

إجمالي الأصول بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	375824864	467603239	416157455	474092096
2	مصرف الاستثمار العراقي	573706556	607084863	529829506	571480175
3	مصرف الخليج التجاري	603312990	578336519	549145531	510798284
4	مصرف الشرق الأوسط	755783155	809443443	667869221	656357696
5	مصرف المنصور للاستثمار	1316451509	1566367957	1461487910	1287419061
6	مصرف الموصل للتنمية	409407169	409740060	410167918	397449290
7	مصرف ايلاف الاسلامي	374920407	413412802	348159675	306038016
8	مصرف بغداد	1090587442	1113538558	1132780567	1419528237
9	مصرف جيهان للاستثمار	609898212	659759033	632481339	709629584
10	مصرف سومر التجاري	390230761	409594539	350418759	333190429

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (3)

الممتلكات والمعدات للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	15071963	28499499	24524857	19872136
2	مصرف الاستثمار العراقي	20789779	19505749	18285228	15418967
3	مصرف الخليج التجاري	32345593	42310995	41192239	39658853
4	مصرف الشرق الأوسط	91780021	91758595	93253755	94278526
5	مصرف المنصور للاستثمار	26572140	29737601	29040435	28688234
6	مصرف الموصل للتنمية	4415502	52757913	54374234	54765390
7	مصرف ايلاف الاسلامي	26234713	35023283	35446098	39652087
8	مصرف بغداد	47476610	42968467	50208261	55805957
9	مصرف جيهان للاستثمار	1692403	1270109	2882367	8094125
10	مصرف سومر التجاري	18787734	26914200	29020656	29101424

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (4)

الحسابات المدينة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	208448409	244029133	240841044	307440007
2	مصرف الاستثمار العراقي	11871586	45925723	34794623	32988728
3	مصرف الخليج التجاري	24051018	53800389	33903401	83288273
4	مصرف الشرق الأوسط	14116148	9298255	8140437	8991366
5	مصرف المنصور للاستثمار	14699477	18319552	39884886	30642111
6	مصرف الموصل للتنمية	10051504	20730858	62041855	52317388
7	مصرف ايلاف الاسلامي	97272120	89856394	40904180	16685712
8	مصرف بغداد	251821873	176639486	139197229	191080055
9	مصرف جيهان للاستثمار	54775634	99370741	68831444	70954464
10	مصرف سومر التجاري	45192055	82447849	30732113	49038582

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (5)

الالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	75771565	177355803	139172738	113093263
2	مصرف الاستثمار العراقي	2059482	4332737	1308372	2702188
3	مصرف الخليج التجاري	5816662	4896375	201579973	180767476
4	مصرف الشرق الأوسط	429184675	324513571	271009546	266143930
5	مصرف المنصور للاستثمار	977535905	1239309099	1130942291	952385779
6	مصرف الموصل للتنمية	116674270	100690239	118624051	101140081
7	مصرف ايلاف الاسلامي	70881442	85227687	48493820	24974778
8	مصرف بغداد	4401481	4212164	801174857	1073372066
9	مصرف جيهان للاستثمار	256518446	328765152	303328593	380603829
10	مصرف سومر التجاري	89771184	80745036	62691922	54593890

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (6)

مصروف الاندثار للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	1135749	1153122	1414099	637440
2	مصرف الاستثمار العراقي	803889	865984	877127	870762
3	مصرف الخليج التجاري	2121594	1560159	1774234	1719938
4	مصرف الشرق الأوسط	2718686	2648923	2547596	7144175
5	مصرف المنصور للاستثمار	871835	1144867	504394	820717
6	مصرف الموصل للتنمية	1015360	1175219	512681	153517
7	مصرف ايلاف الاسلامي	2347461	1147490	507040	388386
8	مصرف بغداد	1913664	1946938	1654482	1948886
9	مصرف جيهان للاستثمار	2494767	1022964	857875	2028735
10	مصرف سومر التجاري	345302	416709	399340	527105

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (7)

الايرادات التشغيلية للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	13850263	11448405	9498528	9498528
2	مصرف الاستثمار العراقي	21766646	13800121	11771329	16440900
3	مصرف الخليج التجاري	12921738	11699537	9043312	11685769
4	مصرف الشرق الأوسط	19669253	10975406	1891846	1633025
5	مصرف المنصور للاستثمار	25411878	29217145	17175146	15131726
6	مصرف الموصل للتنمية	11252644	10276646	8846310	5521375
7	مصرف ايلاف الاسلامي	11731071	9543790	6769580	7458256
8	مصرف بغداد	26680971	21994241	28976355	39786150
9	مصرف جيهان للاستثمار	36417570	24636901	18332186	25182288
10	مصرف سومر التجاري	2015498	788261	5981322	7958790

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (8)

الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020) (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	13498180	4735286	4658618	14827792
2	مصرف الاستثمار العراقي	3995917	338966	17217	4673584
3	مصرف الخليج التجاري	4230107	591790	(3931358)	(1477)
4	مصرف الشرق الأوسط	(581555)	(2295234)	78677	(2095830)
5	مصرف المنصور للاستثمار	14833791	21164144	8278259	7005133
6	مصرف الموصل للتنمية	4895039	2584498	3418816	1452468
7	مصرف ايلاف الاسلامي	2011633	671770	963464	3618418
8	مصرف بغداد	6122480	4152102	7298604	20200071
9	مصرف جيهان للاستثمار	16388796	4321560	503790	3333968
10	مصرف سومر التجاري	400653	912959	1008783	1066854

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (9)

التدفق النقدي التشغيلي للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	(8949619)	98873748	(38295664)	25940395
2	مصرف الاستثمار العراقي	(18071153)	(28832568)	(74614857)	37149108
3	مصرف الخليج التجاري	(150071292)	1810026	6234005	(18048172)
4	مصرف الشرق الأوسط	95609902	53162896	(147583400)	(4062911)
5	مصرف المنصور للاستثمار	218923521	261593695	(43045709)	(172256096)
6	مصرف الموصل للتنمية	1317000	70082563	(19734104)	11129688
7	مصرف ايلاف الاسلامي	(9732422)	41376719	(98854345)	(51730146)
8	مصرف بغداد	(20031307)	73170765	(49755556)	420263814
9	مصرف جيهان للاستثمار	(48495939)	127438797	(53494030)	180914179
10	مصرف سومر التجاري	47009469	44676873	(58382663)	19591877

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (10)

ضريبة الدخل للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	1850405	1012577	1016332	4443316
2	مصرف الاستثمار العراقي	779775	43682	2583	852842
3	مصرف الخليج التجاري	810860	315176	589703	107770
4	مصرف الشرق الأوسط	1160276	309945	115112	408572
5	مصرف المنصور للاستثمار	2674962	3100492	1464677	1120600
6	مصرف الموصل للتنمية	863835	456088	6033321	256318
7	مصرف ايلاف الاسلامي	673809	396397	254684	164115
8	مصرف بغداد	3454786	1275743	3528590	5575119
9	مصرف جيهان للاستثمار	2892140	762628	88904	590994
10	مصرف سومر التجاري	70704	161110	178020	188268

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (11)

حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث للفترة (2017-2020)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020
1	مصرف آشور للاستثمار	266126256	268408554	258681376	273563676
2	مصرف الاستثمار العراقي	283082677	283101619	260626478	265274450
3	مصرف الخليج التجاري	320887341	314472926	306709058	307172111
4	مصرف الشرق الأوسط	270897703	267467533	263290296	264891189
5	مصرف المنصور للاستثمار	290096763	297286554	279661255	286554793
6	مصرف الموصل للتنمية	270642860	265774159	268460944	269589136
7	مصرف ايلاف الاسلامي	261062926	256001348	258709559	265061963
8	مصرف بغداد	266271162	266742720	273641424	278435852
9	مصرف جيهان للاستثمار	317489677	290998506	291502296	277986168
10	مصرف سومر التجاري	276513283	268424123	262874590	269420267

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

ملحق (12)

بيانات سنة 2016 للمصارف عينة البحث

(المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	المصرف	المدينون	الدائنون	إجمالي الأصول	التدفق النقدي التشغيلي
1	مصرف آشور للاستثمار	189465401	94928661	347147	-11423083
2	مصرف الاستثمار العراقي	13080216	6966075	3470047	44619346
3	مصرف الخليج التجاري	38135647	74724852	2934105	42072057
4	مصرف الشرق الأوسط	60282726	64236821	90312	8262803
5	مصرف المنصور للاستثمار	8971597	781009823	36406982	218923521
6	مصرف الموصل للتنمية	63609814	8481474	2322709	30837883
7	مصرف ايلاف الاسلامي	76385812	64928412	25694736	-98150183
8	مصرف بغداد	276377930	790048306	57722201	-250900641
9	مصرف جيهان للاستثمار	97494808	265192587	70355911	207148485
10	مصرف سومر التجاري	18002643	8818812	25231	3138141

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

Abstract :

The research aims to study the knowledge bases of International Accounting Standard No. (12) and to indicate the extent to which it can be applied in the Iraqi business environment, as well as studying the knowledge bases of the quality of financial reporting with the presentation of the most important metrics by which this quality can be measured while determining which is more appropriate to the Iraqi business environment, as The research aims to demonstrate the role that the application of IAS No. (12) can play in improving the quality of financial reporting in a way that leads to rationalizing users' decisions, whether they are internal or external .

The research was applied to a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange, namely, Ashur Investment Bank, Iraqi Investment Bank, Khaleej Commercial Bank, Middle East Bank, Al-Mansour Bank, Mosul Bank, Elaf Islamic Bank, Baghdad Bank, Gihan Investment Bank and Sumer Commercial Bank for the period (2017-2020) .

The International Accounting Standard No. (12) was also applied in the research sample banks, then the quality of financial reporting was measured by measuring the future cash flow and measuring the quality of receivables that express the quality of financial reporting, and a set of statistical methods were used to determine the nature of the relationship between the research variables .

The research reached a set of conclusions, the most important of which was that there is a possibility to apply the International Accounting Standard No. (12) in the banks listed in the Iraqi Stock Exchange, as well as the possibility of measuring the quality of financial reporting in these banks, and the research concluded that the application of the International

Accounting Standard No. (12) In banks, the research sample can help improve the quality of financial reporting with regard to the measurement and disclosure of income taxes, Where this criterion explains and clarifies the accounting treatment of income taxes, as well as the availability of sufficient time in these banks to measure the quality of financial reporting and the provision of appropriate information at the right time, and there is a possibility of communicating the results of measuring the quality of financial reporting to management in order to help in making decisions at the appropriate times .

Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of AL-Qadisiyah
College of Administration & Economics
Accounting Department

The Application of the International Accounting Standard (12) and its Role in Improving the Quality of Financial Reporting

A Thesis Submitted to

the Council of the College of Administration and Economics –

University AL-Qadisiyah in Partial Fulfillment of the Requirements

for the Master's Degree in Science of Accounting

By

Mustafa Hazem Maan Al-Ghezi

Supervised By

Asst. Prof. Haider Odeh Kazem Al Saadi

1444A.H. **AL-Qadisiyah** **2022 A.D.**